الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

ملتقى وطني هجين (حضوري / عن بعد)

مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

المنظم يوم الثلاثاء 30 جـــوان 2026

ملخص أشغال الملتقى

إشكالية الملتقى

تكتسي الأسواق الدولية أهمية بارزة بالنظر الى المعطيات التي تميزها أبرزها المنافسة القوية بين المتدخلين فيها الأمر الذي يصعب اقتحامها بكل سهولة. ومن حيث المبدأ فتنظيم وضبط تلك الأسواق خاضع لسلسلة من الإتفاقيات والعادات والأعراف التجارية المكرسة ضمن التنظيمات الدولية ذات الطابع الحكومي وغير الحكومي في إطار ما يسمى بتنظيم المبادلات التجارية الدولية. أما على المستوى الداخلي فيتعلق الأمر بتنظيم المبادلات التجارية التي تتم نحو الخارج والمسماة بالتجارة الخارجية.

وتقوم التجارة الخارجية بالأساس على عملتي الاستيراد والتصدير لمختلف السلع والخدمات من وإلى خارج الأقاليم الجمركية. وهي بالأصل تتضمن جملة من الأحكام والقواعد تنصب كلها على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير الأموال اللازمة للمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الوطنية الشاملة. فهي تعد عصب الاقتصاد خاصة عندما يتعلق الأمر بالصادرات.

يعتبر تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر من اختصاص الدولة بشكل ضمن سلسلة من القواعد والإجراءات هدفها ضبط حركة دخول وخروج السلع خارج الإقليم الجمركي وهو ما أكد عليه المؤسس الدستوري لسنة 2020 وكذا مختلف القوانين والتنظيمات الواردة في هذا الشأن أبرزها الأمر رقم 03-04 المتعلق بالقواعد العامة باستيراد البضائع وتصديرها .

وقد عرف تنظيم عملتي الاستيراد والتصدير تطورات هامة في الآونة الأخيرة من خلال توجه الجزائر نحو وضع إجراءات واحكام أكثر تناسبا مع سياسة تقسيم الصادرات وإحلال الواردات وهو ما يفسر الأحكام المستجدة في هذا الشأن ومن زوايا متعددة. لذا فموضوع هذا الملتقى الوطني يندرج ضمن تبيان تلك المستجدات التي وضعتها الدولة الجزائرية ضمن منظومتها القانونية والعملية في سبيل إعادة النظر في مسألة ضبط كل ما له صلة بالاستيراد والتصدير.

انطلاقا من ذلك تتمحور إشكالية الملتقى حول البحث عن محتوى الأحكام المستجدة في تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير من حيث التساؤل حول البعد المنتظر من إعادة تنظيم وتأطير نشاطي الاستيراد والتصدير فيما إذا كانت تسير في إطار تحقيق الأهداف المنتظرة منها وهي تنشيط الاقتصاد الوطني والقضاء على السلبيات التي كانت تحيط بتسييره سابقا؟

أهداف الملتقى

يهدف الملتقى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:

1. إبراز جديد تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير.
2. التوقف عند طبيعة الإجراءات المخصصة لضبط نشاطي الاستيراد والتصدير.
3. تحديد الجانب المؤسساتي المشرف على متابعة نشاطي الاستيراد والتصدير.
4. شرح الجوانب الإيجابية والسلبية للإجراءات الجديدة المنظمة للاستيراد والتصدير.

محاور الملتقى

تتجسد أهم محاور الملتقى فيما يأتي:

المحور الأول: تحديد طبيعة النصوص القانونية المكرسة لتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير.

- ❖ نصوص قوانين الاستيراد والتصدير، نصوص قانون الاستثمار، نصوص قوانين المالية النصوص التنظيمية..

المحور الثاني: الهيئات المستحدثة لتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير.

المحور الثالث: إجراءات متابعة ومرافقة نشاطي الاستيراد والتصدير.

المحور الرابع: الآفاق المنتظرة وضع الأحكام الجديدة الخاصة بنشاطي الاستيراد والتصدير.

الرئيس الشرفي للملتقى:

أ.د. بودة أحمد – مدير جامعة مولود معمري تيزي وزو

المشرف العام للملتقى:

أ.د إقلولي محمد – عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

رئيسة الملتقى:

أ.د. إرزيل الكاهنة

الملتقى الوطني الموسوم بـ مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

اللجنة العلمية للملتقى

رئيس اللجنة العلمية: أ.د إقلولي محمد أستاذ جامعة تيزي وزو.

أعضاء اللجنة العلمية للملتقى:

أ.دإقلولي/ ولد رابح صافية	أستاذ	جامعة تيزي وزو	د. بلجودي أحلام	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة جيجل
أ.د لوناسي/سعيداني ججيقة	أستاذ	جامعة تيزي وزو	أ.د شيخ ناجية	أستاذ	جامعة تيزي وزو
أ.د تاجر محمد	أستاذ	جامعة تيزي وزو	أ.د بن حملة سامي	أستاذ	جامعة قسنطينة 1
أ.د كايس شريف	أستاذ	جامعة تيزي وزو	أ.د حساين سامية	أستاذ	جامعة بومرداس
أ.د سي يوسف/كجارزاهية حورية	أستاذ	جامعة تيزي وزو	أ.د شيعاوي وفاء	أستاذ	جامعة الجزائر1
أ.د أمازوزلطيفة	أستاذ	جامعة تيزي وزو	أ.د. حمادوش أنيسة	أستاذ	جامعة تيزي وزو
أ.د حسان نادية	أستاذ	جامعة تيزي وزو	أ.د سعد الدين أمحمد	أستاذ	جامعة تيزي وزو.
أ.د صبايحي ربيعة	أستاذ	جامعة تيزي وزو	أ.د أوباية مليكة	أستاذ	جامعة تيزي وزو
أ.د كسال سامية	أستاذ	جامعة تيزي وزو	أ.د حابت آمال	أستاذ	جامعة تيزي وزو
أ.د. حسين فريدة	أستاذ	جامعة تيزي وزو	أ.د. تدريست كريمة	أستاذ	جامعة تيزي وزو
أ.د. فتحي وردية	أستاذ	جامعة تيزي وزو	د. موزاوي علي	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة تيزي وزو
أ.د. أيت وازو واينة	أستاذ	جامعة تيزي وزو	د. ماديو ليلى	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة تيزي وزو
أ.د. حسين/ تيزا نوارة	أستاذ	جامعة تيزي وزو	د. نعار فتيحة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة تيزي وزو
أ.د. حمليل نوارة	أستاذ	جامعة تيزي وزو	د. أيت مولود سامية	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة تيزي وزو
أ. د. مختور دليلة	أستاذ	جامعة تيزي وزو	د. قادري طارق	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة تيزي وزو
أ.د. دموش حكيمة	أستاذ	جامعة بجاية	د. أرتباس ندير	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة تيزي وزو
			د. إفرشاح فاطمة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة تيزي وزو
			د. موساوي ظريفة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة تيزي وزو
			د. القبي حفيظة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة تيزي وزو
			د. قوسم غالية	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة تيزي وزو
			د. دراني ليندة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة تيزي وزو

اللجنة التنظيمية للملتقى

رئيسة اللجنة التنظيمية: د. حدوش وردية جامعة تيزي وزو

نائب رئيس اللجنة التنظيمية: د. براهيمي صفيان جامعة تيزي وزو

أعضاء اللجنة التنظيمية للملتقى:

د. بوخرس بلعيدؤ	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
د. دوان فاطمة	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
د. موزاوي علي	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
د. زڤان نبيل	جامعة مولود معمري تيزي وزو.

د. بن طالب ليندا	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
د.دحماني فريدة	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
د. أيت يوسف صبرينة	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
د. أيت شعلال الياس	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
د. حاتم مولود	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
د. أعراب كميلة	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
د. بومدين سامية	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
د. سليماني حميدة	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
د. زياد محمد أنيس	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
إسعي قاوة فصيلة	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
سايكي وزنة	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
ط. إقلولي فيصل	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
ط. بشوش نورية	جامعة مولود معمري تيزي وزو.
ط. بن طوبال ليندة	جامعة مولود معمري تيزي وزو.

المقرر العام للملتقى

د. نعار فتيحة، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

اللجنة التقنية للملتقى

1. **نعار شابحة، الأمينة العامة لكلية الحقوق والعلوم السياسية.**
2. **زرورو مليكة، موظفة بمصلحة الدراسات ما بعد التدرج.**

وزارة التعليـــــم العـــــالي والبحـــــث العلمـــــي
جـــــامعة مولـــــود معمـــــري – تيـــــزي وزو
كليـــــة الحقـــــوق والعلـــــوم السياسيـــة
قسم الحقوق

برنامج الملتقى الوطني، الموسوم بـ:
"مستجدات تنظيم الاستيراد والتصدير في الجزائر"
الثلاثاء: 30 جوان 2026
بداية من الساعة 08:30 صباحا

الجلسة الافتتاحية: من الساعة 08.30 الى 09.00 صباحا
الافتتاح بالقرآن الكريم، النشيد الوطني
كلمة رئيس اللجنة التنظيمية: د. حدوش وردية/ د. براهيمي صفيان
كلمة رئيسة الملتقى: أ.د. إرزيل الكاهنة
كلمة رئيس اللجنة العلمية للملتقى: أ.د إقلولي محمد
كلمة عميد الكلية: أ.د إقلولي محمد
كلمة مدير الجامعة : أ. د بودة أحمد
والإعلان الرسمي عن افتتاح الملتقى

الجلسة الأولى: من الساعة 09.00 إلى الساعة 10.50
رئيسة الجلسة: أ.د سعيداني/ لوناسي جحيفة (جامعة تيزي وزو)

الرقم	اللقب/ الاسم	العنوان	الجامعة/ الهيئة	التوقيت: دقائق لكل 10 متدخل
01	أ.د إرزيل الكاهنة ط. د إقلولي فيصل	قراءة في أبرز النصوص المستحدثة لتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير	جامعة تيزي وزو	دقائق10
02	أ. د أغليس بوزيد	التكييف القانوني للمنظومة المكرسة لتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في	جامعة بجاية	دقائق10

		الجزائر		
03	أ. د سعيداني/ لوناسي ججيقة	الخاصين بالاستيراد 2025قراء ة في أحكام المرسومين التنفيذين لسنة والتصدير	جامعة تيزي وزو	دقائق10
04	أ.دإقلولي/ ولد رابح صافية أ.دإقلولي محمد	النظام القانوني للهيئة الجزائرية للصادرات	جامعة تيزي وزو	دقائق10
05	د. مرجاوي نعيمة أ. د بودربالة صلاح الذين	تارجح المنظومة القانونية لنشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر بين: الضبط والتحفيز خدمة للتنمية الاقتصادية المستدامة	جامعة بومرداس	10 دقائق
06	أ. د حسين نوارة	ضبط نشاط الاستيراد والتصدير في ظل قانون الاستثمار الجزائري	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
07	أ. د شيخ ناجية	خصوصية الإجراءات الجديدة المنظمة لنشاطي الاستيراد والتصدير	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
08	أ. د بن زيدان زوينة	آليات الضبط المؤسساتي لنشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر	1جامعة الجزائر	10 دقائق
09	أ.د شيعاوي وفاء	التحول من "ألجكس" إلى هيئتي الاستيراد والتصدير أية فعالية؟	1جامعة الجزائر	10 دقائق
10	د. ماديو ليلى	حوكمة عمليات التجارة الخارجية والتوجّه نحو التصدير في إطار المرسومين التنفيذيين رقم 97-25 و98-25	جامعة تيزي وزو	دقائق10
11	د. دموش حكيمة	قراءة في المركز القانوني لهيئتي التصدير والاستيراد	جامعة بجاية	دقائق10

نائب العميد المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

الجلسة الثانية: من الساعة 10.45 إلى الساعة 12.45
رئيسة الجلسة: أ.د. شيخ ناجية (جامعة تيزي وزو)

الرقم	اللقب/ الاسم	العنوان	الجامعة	التوقيت: دقائق لكل 10 متدخل
01	د. حاجي عبد الحليم	نحو حوكمة فعّالة للتجارة الخارجية: دور الهيئات المستحدثة في الجزائر	جامعة برج بوعريريج	دقائق10
02	د. دراني ليندة	دور الهيئة الجزائرية للاستيراد في مرافقة المستورد لتفعيل التجارة الخارجية	جامعة تيزي وزو	دقائق10

03	Dr/ seddiki Abed Rahman	L'accompagnement institutionnel à l'exportation en Algérie	جامعة تيزي وزو	دقائق10
04	د. جحنيط خديجة	رقمنة التجارة الخارجية في الجزائر: بين متطلبات الرقابة المؤسسية وانعكاساتها على تشجيع الاستثمار في ظل قانون 2022	برج بوعريريج	دقائق10
05	أ.د مختور دليلة	تكنولوجيا المعلومات كآلية لترقية الصادرات	جامعة تيزي وزو	دقائق10
06	أ.د بركات جوهرة	المنصة الرقمية للمصدرين الجزائريين: البحث عن التنمية الاقتصادية من خلال المرافقة والتبسيط؟	جامعة بجاية	دقائق10
07	أ.د أوباية مليكة	انعكاسات قانون الاستثمار الجديد على نشاط التصدير في الجزائر	جامعة تيزي وزو	دقائق10
08	د. بولسينة هشام	دور الإعفاءات الضريبية والجمركية في قانون الاستثمار في دعم نشاط الاستيراد والتصدير	جامعة عنابة	دقائق10
09	أ. د حسان نادية	تشجيع الاستيراد والتصدير عبر المناطق الحرة في الجزائر.	جامعة تيزي وزو	دقائق10
10	Pr. GUENDOUZI BRAHIM	La zone franche comme levier de promotion du produit " made in Alegria".	جامعة تيزي وزو	دقائق10
11	د. واعمر صبرينة د. سي منصور فريدة	La digitalisation des procédures douanières et ses effets sur la performance des entreprises d'import-export en Algérie	جامعة تيزي وزو	دقائق10
12	أ.د كايس شريف	ضبط الواردات في القانون الجزائري	جامعة تيزي وزو	دقائق10

مناقشة عامة: 12.45 ----- 13.00.فتـــرة غذاء

الجلسة الثالثة: من الساعة 13.30 إلى الساعة 15.20
رئيس الجلسة: أ.د تاجر محمد (جامعة تيزي وزو)

الرقم	اللقب/ الاسم	العنوان	الجامعة	التوقيت: دقائق لكل 10 متدخل
01	أ.د حساين سامية	الآفاق المنتظرة من الأحكام المنظمة لنشاطي الاستيراد والتصدير	جامعة بومرداس	دقائق10
02	د.محمد شعبان	فعالية النظام القانوني المستحدث لتنظيم التجارة الخارجية في الجزائر: دراسة تحليلية لمقتضيات الضبط الاقتصادي والأمن القانوني	المركز الجامعي إليزي	دقائق10
03	أ.د أيت وازو زاينة	في فعالية المستجدات التشريعية والتنظيمية لنشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر في	جامعة تيزي وزو	دقائق10

		تحقيق الأمن الاقتصادي الوطني ودعم تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات		
04	د. نعار فتيحة	الآفاق المنتظرة من تطبيق الأحكام الجديدة المرتبطة بنشاطي الاستيراد والتصدير: تحديات ورهانات	جامعة تيزي وزو	دقائق10
05	أ.د فتحي وردية ط. د مليلياني دهلوك	عن إعادة ضبط نشاطي الاستيراد والتصدير: أي آفاق؟	جامعة تيزي وزو	دقائق10
06	-د. غريبي محمد - بوجرادة نزيهة	دور الهيئات المستحدثة من طرف الوزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات في تنظيم قطاع الاستيراد والتصدير في الجزائر: الآفاق والمأمول	جامعة الأغواط	دقائق10
07	أ. د. بن حملة سامي	نشاطات الاستيراد في الجزائر: بين مَساعي الضبط والبدائل المقترحة ؟	1جامعة قسنطينة	دقائق10
08	أ. د خواثرة سامية	الاستيراد المصغر للمقاول الذاتي في الجزائر	جامعة بومرداس	
09	د. سيدي معمر دليلة	أثر التحول الرقمي على تنظيم عمليات الاستيراد والتصدير المرتبطة بالمعاملات البحرية في التشريع الجزائري	جامعة تيزي وزو	دقائق10
10	أ.د حمليل نوارة أ. د مولاي كمال	تعزيز القدرات التصديرية للمؤسسات الناشئة في الجزائر: آفاق وتحديات الولوج إلى الأسواق الدولية	جامعة تيزي وزو	دقائق10
11	أ.د تاجر محمد	تحفيز الصادرات الفلاحية	جامعة تيزي وزو	دقائق10
12	أ.د صبايحي ربيعة	تصدير المنتجات المحلية الجزائرية بين جهود التمكين وتحديات التنفيذ	جامعة تيزي وزو	دقائق10

جلسة اختتام الملتقى: قراءة التوصيات، الختام15.45 -----15.20مناقشة عامة:.

وزارة التعليـــــم العـــــالي والبحـــــث العلمـــــي

جـــــامعة مولـــــود معمـــــري – تيـــــزي وزو

كليـــــة الحقـــــوق والعلـــــوم السياسيـــة

قسم الحقوق

ـــــامج الملتقـــــى الوطني، الموســـــوم بـــ:

مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

الثلاثاء: 30جوان 2026

برنامج الورشات:

الورشة الأولى: من الساعة 09.00 إلى الساعة 11.00 صباحا

رئيسة الجلسة: د . دحماني فريدة(جامعة تيزي وزو)

الرقم	اللقب/ الاسم	العنـــــوان	الجامعـــــة	دقائق لكل 10التوقيت: متدخل
01	- ط. د بخة نهاد - ط. د شيرشواح يسرى	الآليات القانونية المستحدثة لضبط نشاط الاستيراد وحماية المنتوج الوطني)25-233(قراءة في المرسوم التنفيذي رقم	1جامعة الجزائر	دقائق10
02	ط. د بعزيز حسينة	حوكمة نشاط الاستيراد والتصدير في الجزائر بين النصوص القانونية والهيئات المستحدثة	جامعة تيزي وزو	دقائق10
03	ط. د بشوش نورية	هيئات الاستيراد والتصدير في الجزائر: فعالية التنسيق وتحقيق النزاهة	جامعة تيزي وزو	دقائق10
04	- ط. د مصطفى صحراوي - ط. د ساعد أميرة	. الهيئات المستحدثة في مجال الاستيراد والتصدير كآلية لتنظيم التجارة الخارجية	1جامعة الجزائر	دقائق10
05	د. مرية العقون	الهيئة الجزائرية للصادرات المهام والفعالية	جامعة الجلفة	دقائق10
06	د. بن عجمية ميلود	تنظيم نشاط الاستيراد المصغر (تجارة الكابة) من قبل المقاول الذاتي في الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 25/170 المؤرخ في 29/6/2025	جامعة الشلف	10 دقائق

07	د. دحماني فريدة	أدوات عمل الهيئة الجزائرية للاستيراد في مجال متابعة وتأطير الواردات	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
08	د. قادري طارق	لظاهرة الاستيراد الفردي الغير 170-25معالجة المرسوم التنفيذي رقم تجاري	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
09	د. مزيلي وسيلة	الآليات المستحدثة لمكافحة تضخيم الفواتير في عمليات الاستيراد: دور اللجان المختصة والتنسيق المؤسساتي	جامعة وهران 2	10 دقائق
10	د. قوسم غالية	تنظيم الاستيراد المصغر للمقاول الذاتي في الجزائر	جامعة تيزي وزو	10 دقائق
11	**Dr. Karima SI SALAH Dr/ AMOKRANE Hakima**	De la conformité à l'intelligence réglementaire : vers la construction de l'avantage concurrentiel des entreprises algériennes d'import-export	جامعة تيزي وزو	10 دقائق

الورشة الثانية: من الساعة 09.00 إلى الساعة 11.00 صباحا

رئيس الجلسة: د. موزاوي علي (جامعة تيزي وزو)

الرقم	اللقب/ الاسم	العنـــــــــــوان	الجامعة/ المركز الجامعي	دقائق لكل 10التوقيت: متدخل
01	د. إفرشاح فاطمة	ملاحظات حول إعادة التنظيم الهيكلي لعمليتي الاستيراد والتصدير في الجزائر	جامعة تيزي وزو	دقائق10
02	د. سايكي وزنة	تنظيم نشاط التصدير خارج قطاع المحروقات	جامعة تيزي وزو	دقائق10
03	د. بريش ريمة	دور الهيئات المستحدثة في ضبط الاستيراد والتصدير: بين التنظيم والتقييد	جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج	دقائق10
04	ط.د بوعمرة عقبة	الحوكمة الرقابية للتجارة الخارجية: دراسة في مهام الهيئتين المستحدثتين للاستيراد والتصدير	جامعة تيزي وزو	دقائق10
05	ط. د بوالنح ريمة	أثر النظام المعلوماتي الجديد في تفعيل الرقابة الجمركية على عمليات الاستيراد	جامعة جيجل	دقائق10

	أ. دموكة عبد الكريم	والتصدير		
06	ط. د علجية حبيب أ. د محمد نجيب بوعروج	إجراءات متابعة ومرافقة نشاطي الاستيراد والتصدير	جامعة تيزي وزو	دقائق10
07	د. ضياف صارة	الآليات القانونية لتحفيز الاستثمارات الموجهة للتصدير في ظل قانون الاستثمار 22-18	جامعة التكوين المتواصل، سيدي بلعباس	دقائق10
08	أ.د تدريست كريمة	الرقمنة كآلية لترقية التصدير خارج المحروقات	جامعة تيزي وزو	دقائق10
09	د. بن طالب ليندا	آفاق تكريس النصوص المنظمة لنشاطي الاستيرادوالتصدير	جامعة تيزي وزو	دقائق10

الورشة الثالثة: من الساعة 09.00 إلى الساعة 11.00
رئيس الجلسة: د . مواسي العلجة (جامعة تيزي وزو)

الرقم	اللقب/ الاسم	العنـــــــــــوان	الجامعـــــــــــة	دقائق لكل 10التوقيت: متدخل
01	د . قوريش نصيرة د. جميلة مديوني	حوكمة التجارة الخارجية في الجزائر على ضوء الهيئات المستحدثة لتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير	جامعة الشلف	دقائق10
02	د. صنور فاطمة الزهرة	آليات ضبط نشاط الاستيراد والتصدير في ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي	جامعة سيدي بلعباس	دقائق10
03	ط. د تيزراوي نعيمة	الهيئات المستحدثة لتنظيم التجارة الخارجية في الجزائر: دراسة قانونية للهيئة الجزائرية للاستيراد والهيئة الجزائرية للصادرات.	جامعة تيزي وزو	دقائق10
04	د. مسعودي أمينة	الإطار المؤسساتي المستحدث المنظم لنشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر	جامعة سوق أهراس	دقائق10
05	- ط. د العربي خالد - د حمامي عادل	دور الهيئات الرقابية و الرقمية المستحدثة في تحسين نشاط الاستيراد و التصدير	جامعة غرداية جامعة بومرداس	دقائق10
06	أ.د حابت آمال	الهيئة الجزائرية للصادرات رؤية جديدة لإعادة هيكلة التجارة الخارجية	جامعة تيزي وزو	دقائق10

07	د. إسمي قاوة فضيلة	استحداث الهيئة الجزائرية للاستيراد في التشريع الجزائري: قراءة في الدوافع الاقتصادية والتنظيمية	جامعة تيزي وزو	دقائق10
08	ط. د جوادي زوهرة	تقنين الاستيراد المصغّر: بين تشجيع المبادرة الفردية وحماية المستهلك	جامعة بجاية	دقائق10
09	د. أيت يوسف صبرينة	رقمنة التجارة الخارجية في الجزائر: الواقع والآفاق	جامعة تيزي وزو	دقائق10
10	د. موساوي ظريفة	آليات حماية المنافسة ودورها في تأمين بيئة الإستيراد	جامعة تيزي وزو	دقائق10

الورشة الرابعة: من الساعة 09.00 إلى الساعة 11.00

رئيس الجلسة: د . حمادوش أنيسة (جامعة تيزي وزو)

الرقم	اللقب/ الاسم	العنوان	الجامعة	دقائق لكل 10التوقيت: متدخل
01	د. نجار عبد الله	من تقنين النشاط إلى حوكمته: مستجدات تنظيم الاستيراد والتصدير في الجزائر ودور الهيئات المستحدثة في تحقيق الفعالية الاقتصادية	جامعة التكوين المتواصل، مركز الخروبة	دقائق10
02	د. شعباني ندى	الآليات المؤسساتية لتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر بين ضبط الواردات وتعزيز الصادرات.	جامعة قسنطينة 1	دقائق10
03	أ. د حمادوش أنيسة	حول مبررات استحداث هيئات جديدة لتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر	جامعة تيزي وز	دقائق10
04	د. عائشة فتحية.، د. أوكيد نبيل	الهيئات المستحدثة لتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير	جامعة الشلف جامعة التكوين المتواصل، بومرداس	دقائق10
05	د. أعراب كميلة	كإعادة هيكلة التجارة 233-25إنشاء الهيئة الجزائرية للاستيراد وفقا للمرسوم التنفيذي الخارجية	جامعة تيزي وزو	دقائق10
06	د. رياض بركات د. رجدال أحمد	إجراءات الاستيراد والتصدير في الجزائر: بين الضبط الإداري والفعالية الاقتصادية	جامعة تيسمسيلت جامعة بومرداس	دقائق10
07	د. شريفي ويزة	التحول الرقمي الذكي كآلية لضبط الاستيراد بالجزائر	جامعة تيزي وزو	دقائق10
08	أ.د كسال سامية	قراءة في الأحكام المنظمة لنشاط الاستيراد المصغر للمقاول الذاتي: المشاكل القانونية والحلول المقترحة	جامعة تيزي وزو	دقائق10

09	د. أرتباس نذير	أهمية سياسة تشجيع الصادرات وعراقيلها	جامعة تيزي وزو	دقائق10
10	Dr. CHIKH Nabila	Commerce extérieur et compétitivité des entreprises algériennes : défis, opportunités et perspectives de développement	جامعة تيزي وزو	دقائق10

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

قراءة في أبرز النصوص المستحدثة لتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير

أ.د إرزيل الكاهنة – ط. د إقْلولي فيصل
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

قراءة في أبرز النصوص المستحدثة لتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير

أ.د إرزيل الكاهنة - ط. د إقلولي فيصل

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

يعتمد برنامج الدولة الجزائرية حاليا عن البحث في السبل التي تؤدي إلى ترقية الاقتصاد الوطني أبرزها التوجه نحو الأسواق الدولية. وهو ما يفسر الاتجاه نحو ضبط وتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير من خلال إعادة النظر في الجانب القانوني المؤطر لها من جوانب مختلفة.

في سبيل ذلك تم إصدار نصوص جديده كبديل عن النصوص السابقة عنها. لكن ما هو الطابع المميز لمختلف النصوص المستحدثة لتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير ؟

إجابة عن ذلك نقول ما يلي:

أولا: بالنسبة لنوع النصوص المستجدة: بالقراءة العامة والشاملة لمختلف النصوص التي استحدثت في مجالي الاستيراد والتصدير نقر انها نصوص تتراوح بين الطابع التشريعي والطابع التنظيمي:

✍ بالنسبة للنصوص التشريعية يتعلق الأمر بـ:

- ✓ قانون الاستثمار رقم 22-18 الذي تضمن ولأول مرة نصوص في مجال التصدير من خلال إقرار منهج إحلال الواردات.
- ✓ نصوص قانوني المالية لسنة 2024 و2025 الذي أضاف امتيازات لفائدة الصادرات خارج المحروقات تحت رعاية الصندوق الوطني لترقية الصادرات.

✍ بالنسبة للنصوص التنظيمية يتعلق الأمر بـ:

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 25-233 المنشئ للهيئة الجزائرية للاستيراد.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 25-234 المنشئ للهيئة الجزائرية للصادرات .

ثانيا: مضمون النصوص المستجدة: تضمنت النصوص المذكورة أعلاه مجموعة من الأحكام على النحو التالي:

1- بالنسبة لقانون الاستثمار رقم 22-18 فقد نص المشرع على اعتبار التصدير خارج المحروقات ضمن أنشطة الاستثمار التي تحظى بالأولوية ضمن المادة 24 منه من خلال البحث عن الاستثمارات التي موضوعها خلق الثروة وخلق مناصب الشغل. فقد استعمل مصطلح إحلال الواردات وتنويع الصادرات بالتركيز على التصدير والابتعاد عن الاستيراد بالاندماج ضمن القيم العالمية والجهوية. مع منح الوكالة الوطنية

لتطوير الاستثمار صلاحية التدخل في مجال التصدير عند منحها الامتيازات والتحفيزات لفائدة المستثمر الذي يقرر التوجه نحو الأسواق الدولية.

❖ بالنسبة لقانوني المالية لسنة 2024 و2025 فقد تضمن تحفيزات مالية هامة هي:

- ✓ بتوجيه 10 بالمائة من التكاليف المرتبطة بدراسة الأسواق الخارجية الموجهة للبحث عن الأسواق الواعدة لصرف المنتجات الجزائرية.
- ✓ إعلام المصدرين حول فرص وإمكانيات التصدير.
- ✓ المساهمة بنسبة 50 بالمائة من التكاليف المدفوعة للمشاركة في التظاهرات الاقتصادية بالخارج بصفة فردية و80 بالمائة من التكاليف المدفوعة للمشاركة المدرجة في إطار البرنامج السنوي الرسمي لمشاركة الجزائر في التظاهرات الاقتصادية بالخارج.
- ✓ التكفل بمصاريف تكوين المصدر ومساعدتهم على إجراء مختلف المناقصات المتعلقة بالأسواق الخارجية.

2- بالنسبة للنصوص التنظيمية فمضمونها ينطوي على استحداث هيئات جديدة في مجالي الاستيراد والتصدير وهما الهيئة الجزائرية للاستيراد والهيئة الجزائرية للصادرات وحل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية. بذلك يكون المنظم قد فصل بين الهيئة المشرفة على الاستيراد والهيئة المشرفة على التصدير. وهي مؤسسات عمومية ذات طابع عمومي موضوعة تحت وصاية وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات.

كما تضمنت هذه النصوص أحكاما بارزة تخص النقاط التالية:

- ✓ مرافقة المستورد والمصدر من خلال توفير كل الظروف المتاحة لا نجاح عمليتي الاستيراد والتصدير .
- ✓ متابعة أسعار السلع في الأسواق الدولية.
- ✓ إنشاء بطاقة وطنية للمستوردين لغرض تسهيل الحصول على التأشيرات والرخص للاستيراد.
- ✓ جمع المعلومات والمعطيات التقنية المرتبطة بالأسواق الدولية.
- ✓ تأطير مشاركة المصدر في مختلف التظاهرات التجارية والمعارض التي تقام في الخارج.
- ✓ مساعدة المصدرين على ترقية منتجاتهم الموجهة للتصدير سواء تعلق الأمر بالسلع أو الخدمات من خلال إطلاق علامة صنع بالجزائر وع انشاء بطاقة وطنية للمصدرين.
- ✓ تبسيط الإجراءات الخاصة بالمصدرين من خلال اقرار نظام الرقمنة بفتح منصات إلكترونية لفائدة المصدرين والمستوردين.
- ✓ تبادل الوثائق بين الأعوان التابعين لمختلف القطاعات والإدارات ضمن الشباك الوحيد للتصدير.
- ✓ النص على ربط المنصات الرقمية التي تنشأ في مجالي الاستيراد والتصدير بكل الأنظمة المعلوماتية لمختلف الهيئات المعنية بالاستيراد لاسيما بنك الجزائر والبنوك المرخص لها تقديم الخدمات.

ثالثا: تقييم النصوص المستجدة: اعتماد على ما تم سرده آنفا نقر ان النصوص المستجدة في مجال الاستيراد والتصدير هي نصوص هادفة الغرض منها هي إعادة النظر في شكل تنظيم هاذين النشاطين. غير انه يمكن إبداء ملاحظتين بشأنها وهي :

1- بعض تلك النصوص تم إصدارها بطريقة غير موفقة. وينصب الأمر على المرسومين التنفيذيين المنشئين لهيئتي الاستيراد والتصدير فنقول أن المشكل يثور حول طريقة إنشائها والتي تمت بموجب نص تنظيمي وهو ما يخالف أحكام القانون رقم 03-04 سالف الذكر بحكم أن هذا الأخير كان ومازال ينص على إنشاء هيئات محددة بموجبه وهو ما يثير إشكال قانوني حاد في هذا الشأن. فبالرغم من أن النص التنظيمي المتمثل في المرسومين التنفيذيين رقم 25-233 و25-234 تم إصدارهما تطبيقا للأمر رقم 03-04 وهو ما تم ذكره في ديباجة النص، لكن لم يتم توضيح نص المادة في الأمر رقم 03-04 التي تم الاستناد إليها وهو ما يخالف من الناحية القانونية قاعة توازي الأشكال وهو أن هذه الهيئة يجب أن تنشأ بموجب نص تشريعي أي بموجب تعديل الأمر رقم 03-04 وليس بموجب مرسوم تنفيذي.

2- أن الهيئتين المنشئتين لم يتم إلى غاية اليوم انشائهما عمليا حيث انه تم لحد الآن تفعيل نشاطهما ما عدا فتح منصات رقمية عبر منصة وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات الأمر الذي يصعب نشاط المصدر والمستورد. وعليه نقر مرة أخرى بعذم فاعلية القاعدة القانونية.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

التكييف القانوني للمنظومة المكرَّسة لتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

أ.د. أغليس بوزيد

جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية

التكييف القانوني للمنظومة المكرَّسة لتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

أ.د. أغليـس بوزيــد

جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية

ملخص:

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة حركية تشريعية وتنظيمية متسارعة في مجال التجارة الخارجية، تجسدت في استحداث مجموعة من الآليات القانونية الرامية إلى إعادة تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير بما ينسجم مع متطلبات الأمن الاقتصادي الوطني، وترشيد الواردات، وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات. وقد أفرزت هذه الإصلاحات منظومة قانونية متكاملة تتوزع بين قواعد تشريعية وأخرى تنظيمية وضبطية، الأمر الذي يثير تساؤلات بشأن طبيعتها القانونية وموقعها ضمن فروع القانون المختلفة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المنظومة القانونية المكرَّسة لتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر، والوقوف على خصائصها وأسسها، وصولًا إلى تحديد تكييفها القانوني. ولتحقيق ذلك، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض النصوص القانونية ذات الصلة وتحليل مضامينها في ضوء المفاهيم الحديثة للقانون الاقتصادي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن المنظومة المنظمة لنشاطي الاستيراد والتصدير لا يمكن ردّها إلى أحكام القانون التجاري أو القانون الإداري بصورة منفردة، وإنما تمثل نموذجًا لتجليات القانون الاقتصادي باعتباره الإطار الأنسب لاستيعاب تدخل الدولة في توجيه وضبط المبادلات التجارية الخارجية.

الكلمات المفتاحية: الاستيراد – التصدير – التجارة الخارجية – التكييف القانوني – القانون الاقتصادي – الضبط الاقتصادي.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

قراءة في أحكام المرسومين التنظيميين الخاصين بالاستيراد والتصدير

أ.د. سعيداني لوناسي ججيقة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

قراءة في أحكام المرسومين التنظيميين الخاصين بالاستيراد والتصدير

أ.د. سعيداني لوناسي ججيقة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

أظهرت مختلف الأنظمة القانونية التي حاولت تنظيم وضبط عمليات الاستيراد والتصدير عدة ثغرات ونقص في عمليات الاستيراد والتصدير من نزيف في العملة الصعبة وتفاقم العجز التجاري، وضعف مراقبة جودة المنتوجات المستوردة، الأمر الذي استوجب ضرورة إعادة تنظيم الجهاز الإداري المكلف بالتجارة الخارجية.

بما أن ،طبقا للمادة 23 من التعديل الدستوري لسنة 2020، الدولة هي المسؤولة عن تنظيم التجارة الخارجية بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة وحماية المصلحة الوطنية،

عرفت المنظومة القانونية للتجارة الخارجية لعام 2025 تحولا هيكليا عميقا تتمثل أساسا في صدور المرسومين التنفيذيين رقم 234/25 ورقم 25/ 235 اللذان نصا على إنشاء هيئتين وطنيتين مستقلتين لإعادة تنظيم وتأطير حركتي الاستيراد والتصدير.

إشكالية هذه المداخلة تتمحور حول قراءة في هذه الإصلاحات الهيكلية لتنظيم التجارة الخارجية.

نتعرض في المحور الأول إلى تشكيلة ودور الهيئة الجزائرية للاستيراد.

المحور الثاني: دور واختصاصات الهيئة الجزائرية للصادرات.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

النظام القانوني للهيئة الجزائرية للصادرات

أ.د إقلولي/ ولد رابح صافية - أ.د إقلولي محمد
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

النظام القانوني للهيئة الجزائرية للصادرات

أ.د إقلولي/ ولد رابح صافية - أ.د إقلولي محمد
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

يعتبر ترقية الصادرات خارج المحروقات كإحدى المجالات التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني بحكم أنها تدخل العملات الصعبة الأمر الذي من شأنه ازدياد مدا خيل ميزان المدفوعات من جانبه الإيجابي. وتعد الصادرات قاطرة لأي اقتصاد وهو ما يفسر اعتناء الجزائر بموضوع الصادرات في شقه الخاص بالصادرات خارج المحروقات كأولوية الأولويات من خلال وضع نصوص قانونية في هذا الشأن أبرزها قانون الاستيراد والتصدير للبضائع رقم 03-04 المعدل والمتمم ثم لاحقا في إطار قانون الاستثمار رقم 22-18 .

وفي سبيل تطوير هذه الصادرات سطرت الجزائر برنامج خاص من خلال توفير جملة الآليات والوسائل أبرزها إنشاء هيئات وأجهزة متخصصة في ترقية التجارة الخارجية متنوعة منحت لها صلاحيات في هذا الإطار عبر مراحل مختلفة الهدف منها استفادة المصدر والمستثمر من التسهيلات لغرض اقتحام الأسواق الدولية.

وتم النص على هذه الهيئات بداية في الأمر رقم 03-04 سالف الذكر المنشئ للهيئة الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ألجكس ليتم حلها مؤخرا وانشاء هيئة بديلة عنها وهي الهيئة الجزائرية للصادرات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 25-234. بذلك يبن المنظم ان تم التحول نحو التخصص في انشاء هيئة مكلفة بترقية الصادرات خارج المحروقات.

بذلك تعتبر الهيئة الجزائرية للصادرات الهيئة الثانية المنشئة في مجال التجارة الخارجية لكن في شقها المرتبط بالصادرات من خلال برنامج تطوير وترقية الصادرات. وهي تتخذ وصف المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري استنادا إلى المرسوم التنفيذي رقم 25-234 المنشى لها الشخصية المعنوية والاستقلال المالي توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة الخارجية على غرار الهيئة الجزائرية للاستيراد.

وتتشكل الهيئة الجزائرية للصادرات من مجلس التوجيه يضم ممثل 12 وزارة وممثلين عن بعض الهيئات والتنظيمات وممثل عن الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات مع إمكانية الاستعانة بأي شخص أو هيئة يمكن أن يساهم في أشغال الهيئة بحكم كفاءتهما وهو ما تضمنته المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 25-334. كما تتكون الهيئة من مدير عام وتنظم في شكل مديريات ومديريات فرعية يحدد نظامها الداخلي من قبل الوزير المكلف بالتجارة الخارجية والوزير المكلف بالمالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية .

لكن على خلاف الهيئة الجزائرية للاستيراد تتشكل الهيئة الجزائرية للصادرات من الشباك الوحيد للتصدير مهمته الأساسية تنفيذ الإجراءات المرتبطة بالتصدير يوضع تحت إشراف وسلطة المدير العام للهيئة يتضمن في تشكيلته ممثلين لستة وزارات ذات الصلة بالاقتصاد الجزائري وبالسوق الخارجية وهي وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الصناعة ووزارة النقل ووزارة الفلاحة ووزارة التجارة الداخلية والوزارة المكلفة بالصناعات الصيدلانية ووزارة السياحة والصناعات التقليدية. إضافة إلى ممثلي بعض الهيئات ذات الصلة بالتصدير على غرار إدارة الجمارك والمركز الوطني للسجل التجاري وممثل إدارة الضرائب وممثل إدارة النوعية والرزم وممثل بنك الجزائر وممثل الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات مع إمكانية الاستعانة بأي شخص ذات الصلة بالتصدير.

استنتاجا على إنشاء الشباك الوحيد للتصدير نقول انه شباك مشابه للشباك الذي تم إنشائه سابقا في مجال الاستثمار الهدف منه تقريب وتبسيط إجراءات التصدير لفائدة المتعاملين المتوجهين نحو الأسواق الدولية بتوحيد نمط الإجراءات الواجب إتباعها من قبلهم باعتبار أن الشباك يتضمن في تشكيلته متخصصين في مجال التصدير، الأمر الذي يسمح ربما بالعمل أكثر على تطوير وترقية الصادرات خارج المحروقات.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

تأرجح المنظومة القانونية لنشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر بين: الضبط والتحفيز خدمة للتنمية الاقتصادية المستدامة

د. مرجاوي نعيمة - أ.د. بودربالة صلاح الدين
جامعة امحمد بوقرة بومرداس

تأرجح المنظومة القانونية لنشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر بين: الضبط والتحفيز خدمة للتنمية الاقتصادية المستدامة

د. مرجاوي نعيمة - أ.د. بودربالة صلاح الدين
جامعة امحمد بوقرة بومرداس

ملخص:

يشهد العالم في وقتنا الحالي تحولات اقتصادية متسارعة أجبرت الدول على إعادة النظر في سياساتها التجارية، لاسيما مجالي الاستيراد والتصدير باعتبارهما ركيزتين أساسيتين في الاقتصاد الوطني. وفي هذا السياق تتبنى الجزائر منظومة قانونية تسعى من خلالها إلى تحقيق التوازن بين فرض الرقابة على التجارة الخارجية من جهة، وتحفيز ودعم النشاط الاقتصادي. كل هذا في إطار السعي لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها.

وبطبيعة الحال، فإن هذا التوازن لا يمكن أن يكون عشوائيا، بل يعكس محاولة الدولة التوفيق بين حماية الاقتصاد الوطني وتشجيع الانفتاح التجاري خاصة في مجال التصدير. وعليه نطرح الإشكالية التالية: هل وفق المشرع الجزائري في تحقيق التوازن الدقيق على وجه يضمن حماية الاقتصاد دون خنق المبادرة، وتحفيز الاستثمار دون المساس بالسيادة الاقتصادية بما يخدم أهداف التنمية المستدامة؟

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

الضبط الاستراتيجي للتجارة الخارجية لتوجيه وتنظيم المبادلات التجارية استيرادًا وتصديرًا

أ.د. نوارة حسين
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

الضبط الاستراتيجي للتجارة الخارجية لتوجيه وتنظيم المبادلات التجارية استيرادًا وتصديرًا

أ.د. نوارة حسين

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

تشهد منظومة الاستيراد والتصدير في الجزائر تحوّلًا نوعيًا يعكس إعادة صياغة عميقة لدور الدولة في توجيه التجارة الخارجية، فسياسة الاستيراد والتصدير في الجزائر لم تعد مجرد إجراءات تقنية، بل رهانًا سياديًا يعكس صراعًا بين منطق الحماية من جهة والعولمة من جهة ثانية، حيث يتوقف نجاحها على قدرة الدولة على تحويل القيود إلى محفّزات حقيقية للإنتاج، لا إلى عوائق ظرفية للسوق.

كما إنّ مستجدات الاستيراد والتصدير في الجزائر تعبّر عن انتقال من منطق الانفتاح غير الموجّه إلى منطق الضبط الاستراتيجي للتجارة الخارجية، حيث لم يعد الهدف مجرد تلبية حاجيات السوق، بل إعادة تشكيل بنية الاقتصاد الوطني عبر تقليص التبعية للخارج وبناء قاعدة إنتاجية قادرة على المنافسة. لا سيما وان الاستيراد لم يعد حقًا اقتصاديًا مطلقًا، بل أداة توجيه اقتصادي.

كإشكالية للمداخلة: نتساءل عما هي آليات وأبعاد الضبط الاستراتيجي للتجارة الخارجية هل توازن بين حماية الاقتصاد الوطني واندماجه التنافسي في الاقتصاد العالمي.

وما هي إشكاليات الاستيراد والتصدير في الجزائر؟

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

خصوصية الإجراءات الجديدة لنشاطي الاستيراد والتصدير

أ.د. شيخ ناجية

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

خصوصية الإجراءات الجديدة لنشاطي الاستيراد والتصدير

أ.د. شيخ ناجية

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

يشكّل الاستيراد والتصدير أحد مظاهر التجارة الخارجية باعتباره وسيلة لتلبية حاجيات السوق الوطنية من جهة، وتعزيز الصادرات وتنويع الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

ونظرا لارتباط هذه العمليات بالأمن الاقتصادي والسيادة الوطنية فقد أحاطها المشرع الجزائري بمنظومة قانونية وإجرائية خاصة تختلف عن تلك المطبقة على المعاملات التجارية الداخلية، وذلك من خلال فرض إجراءات متميزة ومن نوع خاص تهدف إلى تحقيق التوازن بين حرية التجارة الخارجية وحماية الاقتصاد الوطني.

والإشكال لمطروح هنا يكمن في؛

فيما تكمن مظاهر خصوصية إجراءات الاستيراد والتصدير في القانون الجزائري؟ وإلى أي مدى أسهمت هذه الخصوصية في تحقيق التوازن بين حرية التجارة لخارجية ومتطلبات حماية الاقتصاد الوطني؟

ونجيب عن الإشكالية من خلال محورين:

المحور الأول: خصوصية الإطار القانوني والمؤسساتي لإجراءات الاستيراد والتصدير

المحور الثاني: خصوصية الرقمنة والمنصات الإلكترونية في إجراءات الاستيراد والتصدير.

المحور الأول: وفيه نتناول كل من؛ تنوع النظام القانوني لإجراءات الاستيراد والتصدير، بدءا بالأمر رقم 03-04 الذي يعد كنص مرجعي لعمليات استيراد البضائع وتصديرها، واعتمدنا أكثر على النصوص المستجدة لقوانين المالية وقانون الاستثمار الجديد سنة 2022، ناهيك عن كثافة النصوص التنظيمية الصادرة من السلطة التنفيذية.

أما تعدد الإطار المؤسساتي فنجد تعدد الهيئات الإدارية والمالية التي تنظم هذه العمليات المركبة ولاسيما إدارة الجمارك، البنوك، إدارة الضرائب...

والمحور الثاني: يتم فيه تناول مختلف المنصات الرقمية التي تم إطلاقها بهدف تسهيل وتبسيط الإجراءات وتحقيق الشفافية والقضاء على البيروقراطية، وذلك بموجب المراسيم التنفيذية الصادرة سنة 2025، والتي نقصد بها كل من المنصة الرقمية للمصدرين والمنصة الرقمية للمستوردين.

كما سبق وأن تم استحداث منصة رقمية للاستثمار بموجب القانون رقم 22-18، التي يستفيد منها المستثمر عند توجيه استثماره للتصدير.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

أليات الضبط المؤسساتي لنشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

أ.د. بن زيدان زوينة
جامعة الجزائر1

أليات الضبط المؤسساتي لنشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

أ.د. بن زيدان زوينة

جامعة الجزائر1

ملخص:

يعالج هذا الموضوع التحول الذي عرفه تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر، من مجرد تأطير قانوني عام لعمليات الاستيراد والتصدير إلى بناء منظومة مؤسساتية متخصصة تهدف إلى ضبط الواردات، حماية الإنتاج الوطني، ترقية الصادرات خارج المحروقات، ومرافقة المتعاملين الاقتصاديين. ويبرز هذا التحول من خلال استحداث هيئات وآليات جديدة، أهمها الهيئة الجزائرية للاستيراد، والهيئة الجزائرية للصادرات، إلى جانب دور وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات، والجمارك، وبنك الجزائر، والصندوق الخاص لترقية الصادرات. وتتمثل إشكالية الموضوع في مدى قدرة هذه الآليات المؤسساتية على تحقيق التوازن بين حرية التجارة، حماية السوق الوطنية، وترقية التصدير في ظل متطلبات الأمن الاقتصادي والسيادة التجارية.

ومن هنا تطرح الإشكالية الآتية:

إلى أي مدى تساهم الهيئات المستحدثة في إعادة تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير وتحقيق التوازن بين حماية السوق الوطنية وترقية الصادرات؟

للإجابة على هذه الإشكالية نقترح محورين:

المحور الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي لاستحداث هيئات التجارة الخارجية

المحور الثاني: تقييم دور الهيئات المستحدثة

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

التحول من "ألجكس" إلى هيئتي الاستيراد والتصدير أي فعالية؟

أ.د. وفاء شيعاوي

جامعة الجزائر1

التحول من "ألجكس" إلى هيئتي الاستيراد والتصدير أي فعالية؟

أ.د. وفاء شيعاوي

جامعة الجزائر1

ملخص:

عملت الجزائر في السنوات الأخيرة على القيام بعدة إصلاحات اقتصادية، لاسيما في مجال التجارة الخارجية، لتحسين مناخ الأعمال، وترشيد عمليات الاستيراد مع تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وقد شهدت خلال السنة الماضية(2025) تحوّلًا مؤسساتيًا مهمًا في مجال تنظيم التجارة الخارجية، والذي تمثل في الانتقال من الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "ألجكس" إلى إنشاء هيئتين مختصتين بمجالي الاستيراد والتصدير.

أمام صعوبة مواكبة "ألجكس" للتحولات الاقتصادية الدولية التي تهدف إلى النجاعة المؤسساتية والرقمنة وتبسيط الإجراءات الإدارية بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد الدولي والتزامات الجزائر التجارية الدولية، وكذا حماية الإنتاج الوطني وتقليص التبعية للأسواق الخارجية، ومرافقة المصدرين الجزائريين وتسهيل ولوجهم للأسواق الدولية، جاء قرار إعادة هيكلة قطاع التجارة الخارجية بموجب تنظيم جديد حتى يحقق فعالية أكبر في مرافقة المتعاملين الاقتصاديين، وتحسين الاستيراد والتصدير، ومن هنا تم استحداث هيئتين منفصلتين: هيئة مكلفة بتنظيم ومراقبة الاستيراد، وأخرى مكلفة بترقية ودعم التصدير،

ومع أن الانتقال من "ألجكس" إلى هيئتي الاستيراد والتصدير يعد تحولًا استراتيجيًا في سياسة التجارة الخارجية وليس مجرد تعديل إداري، إلا أن تحقيق الأهداف المنشودة يبقى مشروطاً بجدّية التطبيق، ونزاهة الحوكمة، وعمق الإصلاحات المرافقة على الصعيدين الاقتصادي والمؤسسي.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

حوكمة عمليات التجارة الخارجية والتوجّه نحو التصدير في إطار المرسومين التنفيذيين رقم 25-97

د. ماديو ليلى

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

حوكمة عمليات التجارة الخارجية والتوجّه نحو التصدير في إطار المرسومين التنفيذيين رقم 25-97 و25-98

د. ماديو ليلى

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

في ظلّ التحولات الاقتصادية المتسارعة، تسعى الجزائر إلى تعزيز أدواتها الرقابية والتنظيمية لحماية اقتصادها الوطني، وقد برز ذلك من خلال توسيع صلاحيات وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات كأحد أبرز الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى حوكمة عمليات التجارة الخارجية، من خلال منح الوزير المعني صلاحيات رقابية أوسع تشمل متابعة عمليات التجارة الخارجية عبر المنافذ الحدودية، مراقبة الأنشطة التجارية داخل المناطق الحرّة والمناطق الجمركية، إضافة إلى مكافحة الممارسات غير المشروعة كالإغراق والدعم غير العادل.

من جهة أخرى، وفي سياق تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليص التبعية لعائدات النفط، خاصة في ظل التقلبات التي تعرفها الأسواق الدولية، أصبحت هيكلة الإدارة المركزية لوزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات تضمّ مديريات متخصصة في ترقية الصادرات والعلاقات التجارية الدولية، بالإضافة إلى استحداث هيئة دائمة لمتابعة تنفيذ عقود التصدير المبرمة خلال المعارض الدولية بهدف إزالة العراقيل التي تواجه المصدّرين، وضمان تنفيذ العقود التجارية في آجالها المحددة.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

قراءة في المركز القانوني لهيئتي التصدير والاستيراد

أ.د. دموش حكيمة
جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية

قراءة في المركز القانوني لهيئتي التصدير والاستيراد

أ.د. دموش حكيمة

جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية

ملخص:

أضحت التجارة الخارجية من أهم الآليات المعتمدة من قبل الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال تنظيم حركة السلع والخدمات بين الأسواق الوطنية والأسواق الأجنبية. ولما كانت عمليات الاستيراد والتصدير تشكل العمود الفقري للتجارة الخارجية، فقد حرص المشرع الجزائري على وضع إطار قانوني ومؤسساتي يضمن تأطير هذه العمليات ومتابعتها بما يخدم السياسة الاقتصادية للدولة ويحقق التوازن بين متطلبات حماية الاقتصاد الوطني وضرورات الانفتاح التجاري.

لقد شهدت المنظومة القانونية الجزائرية خلال سنة 2025 إصلاحا مؤسساتيا مهما تمثل في استحداث هيئتين جديدتين هما الهيئة الجزائرية للاستيراد والهيئة الجزائرية للصادرات، بالتوازي مع حل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية(ALGEX) ، وذلك بهدف تعزيز فعالية التدخل العمومي في مجال التجارة الخارجية وتكريس التخصص الوظيفي في تسيير عمليات الاستيراد والتصدير.

غير أن إنشاء هاتين الهيئتين يثير عدة تساؤلات قانونية تتعلق بطبيعتهما القانونية، ومدى تمتعهما بالاستقلالية، وحدود اختصاصاتهما، فضلا عن مدى انسجام الإطار القانوني المنظم لهما مع المبادئ العامة للقانون الإداري والاقتصادي.

من هنا تطرح إشكالية المركز القانوني للهيئتين؟

وهذا من خلال التعريف بالهيئتين أولا، ثم دراسة خصوصيات مركزهما القانوني ثانيا.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد
والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

نحو حوكمة فعّالة للتجارة الخارجية:
دور الهيئات المستحدثة في الجزائر

د. حاجي عبد الحليم
جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج

نحو حوكمة فعّالة للتجارة الخارجية: دور الهيئات المستحدثة في الجزائر

د. حاجي عبد الحليم

جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج

ملخص:

يشكّل استحداث هيئات جديدة لتنظيم التجارة الخارجية في الجزائر تحوّلاً هيكلياً في مقاربة الدولة لإدارة المبادلات الدولية، حيث لم يعد الأمر يقتصر على ضبط إداري تقليدي، بل أصبح موجهاً نحو ترسيخ نموذج حوكمة اقتصادية قائم على الفعالية، الشفافية، والتنسيق المؤسسي، وفي هذا السياق، برزت الهيئة الجزائرية للاستيراد والهيئة الجزائرية للصادرات كأدوات تنفيذية لتجسيد هذه الرؤية، من خلال إعادة تنظيم مسارات الاستيراد والتصدير وفق منطق استراتيجي يوازن بين متطلبات السوق الداخلية وضغوط البيئة الاقتصادية العالمية.

تعتمد هذه الهيئات على منظومة متكاملة من الآليات التنظيمية والرقابية، من أبرزها فرض برامج استيراد مسبقة مبنية على تقدير الحاجيات الوطنية، رقمنة الإجراءات لتقليص عدم تماثل المعلومات والحد من البيروقراطية، بالإضافة إلى إرساء قواعد انتقائية في منح التراخيص بما يعزز كفاءة تخصيص الموارد. كما تضطلع بدور محوري في مرافقة المصدرين عبر توفير الدعم المؤسسي، تحسين قابلية المنتجات الجزائرية للنفاذ إلى الأسواق الدولية، وتوجيه النشاط التصديري نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية..

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

دور الهيئة الجزائرية للاستيراد في مرافقة المستورد لتفعيل التجارة الخارجية

د. دراني ليندة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

دور الهيئة الجزائرية للاستيراد في مرافقة المستورد لتفعيل التجارة الخارجية

د. دراني ليندة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

تولدت التجارة الخارجية من خلال حاجة الإنسان للقيام بمبادلات تجارية خارج الحدود الجغرافية، لتنوع واختلاف الثروات من دولة إلي دولة أخري، وهو ما دفع هذه الدول للدخول 1 في عالقات تجارية مع غيرها قصد إشباع الحاجات المتعددة والمتجددة له والجزائر كباقي هذه الدول تسعى جاهدة إلى الدخول في علاقات دولية من أجل ترقية التجارة الخارجية وإدخال رؤوس أموال لإيجاد مصادر لتمويل تنميتها الاقتصادية.

وفي ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها التجارة الدولية والحاجة الملحة لتحسين ميزانها التجاري وترشيد وارداتها واستجابة لمختلف التحديات الاقتصادية التي واجهتها في إدارة منظومة الواردات، قامت الجزائر باستحداث الهيئة الجزائرية للاستيراد من أجل ترشيد عمليات الاستيراد وضبطها بما يحقق التوازن بين تلبية حاجيات السوق المحلية وحماية الإنتاج الوطني، من جهة، ومن جهة أخرى بروز الحاجة إلى مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية والتكيف مع متطلبات التجارة الدولية الحديثة.

وفي هذا السياق تلعب هذه الهيئة وفقا للمادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 25-234 المتضمن إنشاء الهيئة الجزائرية للاستيراد دورا محوريا في مرافقة المستوردين لإنجاح عمليات الاستيراد وتفعيل التجارة الخارجية، من خلال تقديم خدمات إدارية تسهل العمليات التجارية للفاعلين الاقتصاديين كتسليم بطاقة المستورد لغرض تسهيل الحصول على التأشيرات والرخص الاستيراد، وكذا وضع إجراءات مبسطة أمامه لإنجاح التوجه إلى الأسواق الخارجية عبر تكريس نظام الرقمنة.

على ضوء هذا نطرح الإشكالية التالية، كيف تساهم الهيئة الجزائرية في مرافقة المستوردين لتفعيل التجارة الخارجية؟

من خلال هذه الورقة البحثية سنعالج الإشكالية في محورين :

المحور الاول: استحداث الهيئة الجزائرية للاستيراد.

المحور الثاني: مهام الهيئة الجزائرية للاستيراد في مرافقة المستورد.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

L'accompagnement institutionnel à l'exportation en Algérie

Dr. Abderrahmane SEDIKI

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

L'accompagnement institutionnel à l'exportation en Algérie

Dr. Abderrahmane SEDIKI

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

Résumé

L'Algérie s'inscrit dans une stratégie de diversification économique visant à réduire sa dépendance aux hydrocarbures et à renforcer sa compétitivité à l'international. Dans ce contexte, la mise en place d'un cadre institutionnel d'accompagnement à l'exportation constitue un pilier stratégique. Cette communication propose une analyse structurée en trois axes : un diagnostic du dispositif d'accompagnement actuel (financier, administratif, promotionnel), une cartographie des mutations institutionnelles et normatives engagées depuis 2025-2026, et une identification des lacunes et leviers d'amélioration.

Le premier axe met en évidence une offre d'accompagnement globale articulée autour de trois piliers - soutien financier via le Fonds Spécial de Promotion des Exportations (FSPE), simplification administrative portée par l'Organisme Algérien des Exportations (OAE, Décret exécutif n° 25-234 du 7 septembre 2025 , du Journal officiel n° 60 du 7 septembre 2025) et promotion du label « Made in Algeria »- ainsi que sur un parcours structuré impliquant la Banque d'Algérie, les Douanes, la CACI et la CAGEX.

Le deuxième axe dresse l'état des lieux des mutations récentes : centralisation institutionnelle (création de l'OAE et du Ministère du Commerce Extérieur et de promotion des exportations), évolutions juridiques et fiscales (Loi de Finances 2026, encadrement renforcé des changes), et déploiement logistique et bancaire à l'international (corridors africains, zones franches, filiales bancaires en Afrique). Les opportunités ouvertes par la ZLECAF pour des filières compétitives (matériaux de construction, électricité, pharmacie, agroalimentaire, services numériques) sont également examinées.

Le troisième axe identifie les leviers sous-exploités (intelligence commerciale et data, diplomatie économique, partenariats public-privé, Fin Tech export) et les freins persistants d'ordres institutionnels et réglementaires (dispersion des acteurs, contrôle des changes), organisationnels (guichet unique encore incomplet, culture administrative peu orientée client) et stratégiques (ciblage produits-marchés, coûts logistiques, digitalisation inachevée).

En conclusion, l'accompagnement institutionnel à l'exportation en Algérie se trouve à un point de bascule : les réformes engagées témoignent d'une volonté de transition d'une logique de guichet administratif vers une stratégie offensive de déploiement économique. La concrétisation de cette ambition suppose de moderniser les outils de soutien, de lever les freins structurels et de mobiliser pleinement les gisements de croissance encore sous-exploités.

Mots-clés : Exportation – Accompagnement institutionnel – Algérie – OAE – FSPE – ZLECAF – Diversification économique.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

رقمنة التجارة الخارجية في الجزائر: بين متطلبات الرقابة المؤسسية وانعكاساتها على تشجيع الاستثمار في ظل قانون 2022

د. جحنيط خديجة
جامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعريريج

رقمنة التجارة الخارجية في الجزائر: بين متطلبات الرقابة المؤسسية و انعكاساتها على تشجيع الاستثمار في ظل قانون 2022

د. جحنيط خديجة

جامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعريريج

ملخص:

شكّلت التجارة الخارجية ركيزةً أساسيةً في منظومة الاقتصاد الوطني الجزائري، غير أن هذا القطاع الحيوي بات يواجه في العصر الحديث تحديات جوهرية تتعلق بثقل الإجراءات التقليدية وضعف الشفافية المؤسسية وتراجع جاذبية بيئة الاستثمار. وفي ظل الثورة التكنولوجية المتسارعة، برزت أدوات الرقمنة بمنصاتها الإلكترونية وأنظمة الجمارك الآلية ووسائل الدفع الرقمي، بوصفها حلولاً واعدة قادرة على تحديث منظومة التجارة الخارجية وتجديد فاعليتها، وهو ما بات يُعرف بـ"رقمنة التجارة الخارجية"، أي توظيف هذه التقنيات في تنظيم عمليات الاستيراد والتصدير ورقابتها وتسهيلها بصورة حديثة تتجاوز القيود البيروقراطية التقليدية.

فالهدف الأساسي من هذا الموضوع هو دراسة آفاق توظيف الرقمنة في تطوير منظومة التجارة الخارجية رقابةً وتنظيماً وتشجيعاً للاستثمار، وتحديد الأدوات التقنية الأنسب لذلك، مع بيان الإطار القانوني والمؤسسي الناظم لهذا التوظيف في ضوء المستجدات التشريعية لقانون الاستثمار 2022.

وتبرز أهمية هذا الطرح في ضوء غياب توازن تشريعي واضح يجمع بين متطلبات الرقابة المؤسسية الصارمة على التجارة الخارجية من جهة، وضرورة تهيئة بيئة استثمارية جاذبة تقوم على تبسيط الإجراءات وتعزيز الشفافية من جهة أخرى، مما يطرح تساؤلات جدية حول مدى قدرة المنظومة الرقمية الراهنة على تحقيق هذا التوازن الدقيق.

تنحصر إشكالية البحث فيما يلي: إلى أي مدى أسهمت رقمنة منظومة الرقابة على التجارة الخارجية في تشجيع الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال في الجزائر، في ظل المستجدات التشريعية لقانون الاستثمار 2022؟ ولمعالجة هذه الإشكالية، قُسِّم البحث إلى محورين أساسيين: تناول المحور الأول رقمنة منظومة الرقابة على التجارة الخارجية في الجزائر من حيث إطارها القانوني وآلياتها المؤسسية، بينما تطرق المحور الثاني لانعكاسات هذه الرقمنة على تشجيع الاستثمار والتحديات القانونية والتقنية التي تعترض تحقيق التوازن المنشود.

وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن رقمنة التجارة الخارجية في الجزائر لا تزال في طور البناء المؤسسي، وأن قانون 2022 أرسى أُسساً تشريعية واعدة لتحديث منظومة الاستثمار، وأن الأدوات الرقمية

المعتمدة كمنصات الجمارك الإلكترونية والشباك الموحد كفيلة بتقليص البيروقراطية وتحسين مناخ الأعمال، غير أن ذلك لن يتحقق كاملاً إلا بردم الفجوة الرقمية بين المتعاملين الاقتصاديين وتعزيز منظومة الأمن المعلوماتي والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال، لضمان التوازن بين متطلبات الرقابة المؤسسية وتشجيع الاستثمار في التجارة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: رقمنة التجارة الخارجية، الرقابة المؤسسية، تشجيع الاستثمار، قانون الاستثمار 2022، الشباك الموحد، التحول الرقمي.

Abstract

Foreign trade constitutes a fundamental pillar of the Algerian national economy. However, this vital sector has recently encountered major challenges related to bureaucratic procedures, weak institutional transparency, and the declining attractiveness of the investment environment. In response to rapid technological developments, digitalization tools—such as electronic platforms, automated customs systems, and digital payment methods—have emerged as effective mechanisms for modernizing and facilitating foreign trade operations.

This study examines the role of digitalization in developing the foreign trade control system in Algeria and its impact on promoting investment in light of the legislative developments introduced by the 2022 Investment Law. It also analyzes the legal and institutional framework governing this transformation, while highlighting the balance required between institutional control and the creation of an attractive investment climate based on transparency and simplified procedures.

The study concludes that the digitalization of foreign trade in Algeria remains in the process of institutional development. Although the 2022 Investment Law has established promising legal foundations and digital tools capable of reducing bureaucracy and improving the business climate, the effectiveness of this transformation remains dependent on bridging the digital gap among economic operators, strengthening information security, and drawing on successful international experiences to achieve a balanced relationship between institutional control and investment promotion.

Keywords: Digitalization of Foreign Trade – Institutional Control – Investment Promotion – 2022 Investment Law – Single Window System – Digital Transformation

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

تكنولوجيا المعلومات كآلية لترقية الصادرات

أ.د مختور دليلة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

تكنولوجيا المعلومات كآلية لترقية الصادرات

أ.د مختور دليلة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

في السنوات الأخيرة أصبحت تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي الركيزة الأساسية التي اعتمدتها الجزائر في جميع المجالات بما فيها ترقية الصادرات خارج المحروقات، فاعتمدت الدولة الرقمنة لتسهيل الإجراءات التجارية وتحسين مناخ الأعمال، فشملت الرقمنة القطاع الماليّ، الجمارك، والتجارة.

تجسيدا للرقمنة تم إنشاء منصات رقمية متعددة سواء في مجال التصدير أو الاستيراد، و يتعلق الأمر بالمنصة الرقمية للشباك الوحيد، المنصة الرقمية لتسيير الصندوق الخاص لترقية الصادرات، المنصة الرقمية المخصصة لتسيير و متابعة عمليات استيراد المواد الأولية و/أو مدخلات الإنتاج و/ أو التجهيزات، و أيضا المنصة الخاصة بمتابعة البرامج التقديرية لاستيراد المواد الأولية و السلع و البضائع الموجهة لإعادة البيع على الحالة، دون إغفال النظام المعلوماتي الجديد للجمارك .

سمحت الرقمنة في تحسين مناخ الاستثمار والتجارة الخارجية، تسهيل تبادل المعلومات بين المؤسسات والإدارة، تقليص آجال معالجة الملفات و الترويج للمنتوج الجزائري... لكن رغم الخطوات الكبيرة المتخذة، تظهر الممارسات الميدانية بعض العقبات التقنية والتنظيمية، أهمها الحاجة إلى مرونة أكثر في تكنولوجيا الدفع الإلكتروني الدولي ومواكبة تكنولوجيا المعاملات الجارية والخدمات المصرفية الرقمية بالعملة الصعبة، الضغط الكبير الذي تواجه المواقع، مما يتسبب أحياناً في بطء التصفح أو صعوبة رفع الملفات و أيضا مشكل البنية التحتية للمواقع الالكترونية...

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

المنصة الرقمية للمصدرين الجزائريين: البحث عن التنمية الاقتصادية من خلال المرافقة والتبسيط؟

أ.د. بركات جوهرة
جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية

المنصة الرقمية للمصدرين الجزائريين: البحث عن التنمية الاقتصادية من خلال المرافقة والتبسيط؟

أ.د. بركات جوهرة

جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية

ملخص:

يعتبر نشاط التجارة الخارجية عصب الاقتصاد الوطني وأحد أهم الأنشطة الاقتصادية الأكثر عرضة للتحولات التكنولوجيات التي عرفتها مختلف مجالات الأعمال، حيث أصبح الاندماج التكنولوجي مطلب ومؤشر للتطور الاقتصادي لأية دولة، الأمر الذي دفع بالسلطات العامة الجزائرية، على غرار مختلف دول العالم، إلى اعتماد استراتيجية الرقمنة في العديد من الأنشطة الاقتصادية من بينها نشاطي الاستيراد والتصدير. لذلك لم تعد الرقمنة في هذا المجال ترفا وخيارا بل شرطا للولوج للأسواق العالمية والانفتاح على التجارة الدولية، من جهة، وأداة للتنمية الفعالة للصادرات الجزائرية خارج المحروقات أمام توجه الدولة نحو تنويع الصادرات.

تم تسجيل الرقمنة ضمن أولويات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (التي حلت محلها الهيئة الجزائرية للصادرات) من خلال إطلاق المنصة الرقمية للمصدرين الجزائريين سنة 2021 بهدف تفعيل الدليل الإلكتروني للمصدرين ورقمنة الإجراءات ومرافقة المتعاملين الاقتصاديين، وذلك قصد تسهيل عمليات التصدير خارج المحروقات وبالتالي الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية. ما يبدو على الأهداف المعول عليها من مرافقة للأعوان الاقتصاديين وتبسيط للإجراءات أنها تقنية لكنها ترمي في حقيقتها إلى أبعد من ذلك وهو تحقيق التنمية الاقتصادية. لذلك نتساءل هل فعلا يمكن للمنصة الرقمية للمصدرين الجزائريين تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة من خلال الاكتفاء بمرافقة المتعاملين الاقتصاديين وتبسيط للإجراءات؟

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

انعكاسات قانون الاستثمار الجديد على نشاط التصدير في الجزائر

أ.د. أوباية مليكة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

انعكاسات قانون الاستثمار الجديد على نشاط التصدير في الجزائر

أ.د. أوباية مليكة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

بهدف تحسين مناخ الاعمال و بعث ديناميكية جديدة في الاقتصاد الوطني ترتكز على تشجيع الاستثمار المحلي و استقطاب الاستثمار الاجنبي حتى يساهم في الرفع من الانتاج الوطني وتنويع الصادرات خارج المحروقات ،تم تبني مجموعة من النصوص التشريعية و التنظيمية من بينها القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار و الذي اعتمد المشرع الجزائري من خلاله سياسة استثمارية جديدة لا تهدف فقط الى تشجيع و تطوير الاستثمار المنتج للتخفيف من فاتورة الواردات ،بل ابعد من ذلك تهدف ايضا الى تشجيع المستثمرين للاستثمار في القطاعات الموجهة للتصدير، عليه تم البحث من خلال المداخلة مظاهر تأثير القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار على نشاط التصدير ،رغم كون هذا النص غير موجه لتنظيم نشاط التصدير لكنه اثر على تنظيمه من زاويتين:

من جهة كرس هذا القانون نشاط التصدير ضمن أهداف السياسة الاستثمارية ،حيث اعتبر ان تشجيع الاستثمار يهدف اصلا الى تحقيق اهداف اخرى من ابرزها تدعيم تنافسية الاقتصاد الوطني و قدرته على التصدير ، لذلك يعتبر اول قانون استثمار لا ينظر للاستثمار و التصدير على انهما نشاط يين منفصلين لكل واحد منهما نظامه الخاص ، بل ارسى توجه جمع من خلاله في حلقة واحدة كل من الاستثمار ،الانتاج و التصدير ،ولتجسيد ذلك ركز في منح مزايا معتبرة للقطاعات الموجهة للتصدير و المتمثلة في القطاعات ذات الاولوية و الاستثمارات المهيكلة.

من جهة أخرى و للحفاظ على تلك الحلقة اسقطت بعض قواعد هذا القانون بشكل غير مباشر على نشاط التصدير، لاسيما ما تعلق منها بنمط الجهاز المرافق و اعتماد المرونة و البساطة و الرقمنة في اتمام الاجراءات ، وهو ما برز بشكل واضح من خلال المرسوم التنفيذي رقم 25-234 المتضمن انشاء الهيئة الجزائرية للصادرات الذي تأثر في اطاره المنظم بالقواعد المقررة للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار فانتقل من خلال الهيئة الجديدة من تصور يقوم على مراقبة نشاط التصدير الى منطق يقوم على مرافقة المصدر و توفير له كل الدعم و المساعدة لاقتحام الاسواق الخارجية ومنطق تقريب هذه الهيئة من المصدرين. بالإضافة الى اعتماد مبدأ الشباك الوحيد و استحداث المنصة الرقمية للمصدر و التي تسبه الى حد ما المنصة الرقمية للمستثمر .

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

دور الإعفاءات الضريبية والجمركية في قانون الاستثمار في دعم نشاط الاستيراد والتصدير

د. بولسينة هشام
جامعة باجي مختار - عنابة

دور الإعفاءات الضريبية والجمركية في قانون الاستثمار في دعم نشاط الاستيراد والتصدير

د. بولسينة هشام

جامعة باجي مختار - عنابة

ملخص:

يشكل قانون الاستثمار أداة فعّالة لتوجيه النشاط الاقتصادي، ويبرز دوره بشكل خاص من خلال نظام الحوافز، وعلى رأسها الإعفاءات الضريبية والجمركية، التي تعد من أهم الآليات لدعم وتطوير نشاط الاستيراد والتصدير.

حيث تساهم الإعفاءات الجمركية في تخفيض تكلفة استيراد التجهيزات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تعتمد على التصنيع من أجل التصدير. فإعفاء الآلات والمعدات من الرسوم الجمركية يسمح للمستثمر بتقليص التكاليف ورفع القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق الدولية. كما توفر الإعفاءات الضريبية، مثل الإعفاء من الضريبة على الأرباح (خلال فترة معينة) أو تخفيض الضريبة على النشاط المهني، حافزًا قويًا لتشجيع المستثمرين على توجيه نشاطهم نحو التصدير بدل الاقتصار على السوق المحلية. وهذا يعزز تدفق العملة الصعبة ويساهم في تحسين الميزان التجاري، وتساهم هذه الامتيازات في تنظيم نشاط الاستيراد من خلال ربط الإعفاءات بأهداف اقتصادية محددة، مثل دعم الإنتاج المحلي أو تقليل استيراد السلع الجاهزة، حيث تُمنح الأفضلية لاستيراد المدخلات الإنتاجية بدل السلع الاستهلاكية، تشجع هذه الحوافز على جذب الاستثمارات الأجنبية، إذ يبحث المستثمر الأجنبي عن بيئة ضريبية وجمركية مشجعة. وبالتالي، فإن هذه الإعفاءات تسهم في نقل التكنولوجيا والخبرة وتعزيز قدرات التصدير.

رغم أهمية هذه الامتيازات، فإن فعاليتها قد تتأثر بسوء التطبيق أو تعقيد الإجراءات الإدارية، كما قد تؤدي في بعض الحالات إلى استغلال غير فعّال إذا لم تُربط برقابة صارمة وأهداف إنتاجية واضحة.

مع ظهور القوانين الجزائرية الحديثة، خاصة قانون الاستثمار 22-18 وقوانين المالية، أن الدولة انتقلت من منطق تشجيع الاستيراد إلى تحفيز الاستثمار الإنتاجي الموجه للتصدير، وذلك عبر:

- إعفاءات جمركية لتقليل تكلفة التجهيز
- إعفاءات ضريبية لتحفيز الأرباح وإعادة الاستثمار
- ربط الامتيازات بالأداء الاقتصادي (التصدير، خلق الثروة)

وهذا يعكس توجهًا استراتيجيًا نحو بناء اقتصاد تنافسي قائم على الإنتاج والتصدير بدل الاستهلاك.

وعليه نطرح الاشكالية التالية:

✍ إلى أي مدى تساهم الإعفاءات الضريبية والجمركية في إطار قانون الاستثمار18-22 في تطوير نشاط الاستيراد والتصدير بشكل فعّال، دون أن تؤدي إلى اختلال التوازن الاقتصادي أو تشجيع الاستيراد غير المنتج على حساب الإنتاج الوطني؟

وسوف نتناول العنصرين التالين:

- ❖ أولا: دور الإعفاءات الضريبية والجمركية في تحفيز وتطوير نشاط الاستيراد والتصدير
- ❖ ثانيا: حدود فعالية الإعفاءات وآليات تفادي اختلال التوازن الاقتصادي

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

تشجيع الاستيراد والتصدير عبر المناطق الحرة في الجزائر

أ.د. حسان نادية
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

تشجيع الاستيراد والتصدير عبر المناطق الحرة في الجزائر

أ.د. حسان نادية

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

تعتبر المناطق الحرّة من بين الآليات الأكثر نجاعة في تشجيع التصدير والاستيراد. وقد حاول المشرع الجزائري تبني هذه الفكرة منذ التسعينات لكن سرعان ما تخلى عنها. وفي سنة 2022 أعاد المحاولة من خلال القانون رقم 22-15 المؤرخ في 20 يوليو 2022. وهكذا أصبحت هذه الآلية من بين الآليات التي يعوّل عليها لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري على المستوى العالمي من جهة، وتطوير التجارة الخارجية من جهة أخرى .

فالمناطق الحرة طبقا للمادة الثانية من القانون أعلاه "... فضاءات محددة ضمن الإقليم الجمركي حيث تمارس بها نشاطات صناعية و/أو تجارية و/أو تقديم خدمات وهي خاضعة لأحكام هذا القانون". فبالفعل تخضع هذه المناطق إلى نظام قانوني خاص بها مغاير للنظام القانوني العام المطبق في بقية الإقليم الجمركي للدولة .

ومن بين النشاطات المسموح بها في هذه المناطق نجد نشاط الاستيراد والتصدير الذي يمارس بكلّ حرية من قبل المتعاملين الاقتصاديين الناشطين فيها. إذ تلعب المناطق الحرة دورًا محوريًا في تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير لأنها تُنشأ خصيصًا لتكون فضاءات اقتصادية ذات نظام قانوني ومالي مميز يختلف عن باقي ما يسري في التراب الوطني. ويعتمد على منح إعفاءات جمركية على السلع المستوردة إلى المنطقة الحرة؛ بحيث لا تخضع مباشرة للرسوم الجمركية، مما يقلل التكلفة على المستثمرين. كما توفر أيضا مرونة التخزين وإعادة التصدير؛ إذ يمكن إدخال البضائع وتخزينها أو إعادة تصديرها دون قيود صارمة.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

La zone franche : levier de développement des exportations

Pr. GUENDOUZI BRAHIM

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

La zone franche : levier de développement des exportations

Pr. GUENDOUZI BRAHIM

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

La zone franche en Algérie est appelée à jouer un rôle clé dans le développement des exportations en offrant un cadre attractif, sécurisé et compétitif pour les opérateurs économiques. Elle permet de réduire les coûts, de simplifier les démarches, d'accélérer l'accès aux marchés internationaux et de stimuler l'innovation et la compétitivité des entreprises exportatrices.

La zone franche représente un espace délimité sur le territoire douanier où s'exercent des activités industrielles et/ou commerciales et/ou de prestations de services. La zone franche est créée par décret exécutif pris sur proposition du ministre chargé du commerce extérieur et des exportations et/ou des ministres concernés, qui détermine son implantation géographique, sa délimitation, sa superficie et sa consistance. Il fixe également son fonctionnement, sa vocation et, le cas échéant, les activités dont l'exercice y est autorisé.

1.Les textes juridiques

La zone franche est régie par plusieurs textes juridiques sont les suivants :

- Loi n° 22-15 du 20 juillet 2022 fixant les règles régissant les zones franches.
- Loi n° 24-08 du 24 novembre 2024 portant loi de finances pour 2025. (ART. 152).
- Décret exécutif n° 24-168 du 28 mai 2024 fixant les modalités de concession de la gestion des zones franches.
- Décret exécutif n° 24-169 du 28 mai 2024 portant création de la « zone franche commerciale Tindouf » et déterminant son implantation géographique, sa délimitation, sa superficie, sa consistance, son fonctionnement et sa vocation, ainsi que les activités dont l'exercice y est autorisé.

2.Fonctionnement

La gestion de la zone franche est concédée par le ministre chargé du commerce extérieur et des exportations, « autorité concédante », au profit d'un établissement public à caractère industriel et commercial en tant que « concessionnaire ». Ce dernier doit s'acquitter d'une redevance versée annuellement.

La gestion de la zone franche est concédée pour une durée maximale de 65 ans renouvelables. Elle peut être renouvelée pour une durée qui n'excède pas cette durée, à la demande des parties ou de celle de l'une d'elles, une année avant l'échéance.

Le concessionnaire chargé de la gestion de la zone franche est soumis à la législation et à la réglementation en matière douanière, des changes, de l'environnement ainsi que de l'emploi et de la sécurité sociale.

Les activités exercées dans la zone franche sont exonérées de tous les droits, impôts, taxes et prélèvements à caractère fiscal, parafiscal et douanier, à l'exception de ceux mentionnés ci-dessous :

- Droits et taxes relatifs aux véhicules automobiles de tourisme, à l'exception des véhicules et automobiles liés à l'exploitation ;
- Contribution et cotisation au régime de la sécurité sociale algérien.

Les transactions commerciales réalisées dans la zone franche doivent se faire au moyen de devises convertibles régulièrement cotées par la banque d'Algérie et dont l'importation est dûment constatée par cette dernière ou par une banque commerciale agréée.

Les mouvements de capitaux à l'intérieur de la zone franche, entre celle-ci et le territoire douanier, ou avec l'extérieur du territoire national, sont régis par la législation et la réglementation des changes en vigueur.

Les opérations de fourniture de biens et de services à partir du territoire douanier aux opérateurs implantés dans la zone franche, sont soumises à la réglementation du commerce extérieur et du contrôle des changes, ainsi qu'aux régimes fiscal et douanier appliqués à l'exportation.

L'écoulement sur le territoire douanier des marchandises en provenance de la zone franche ne doit pas excéder vingt pour cent (20%) du chiffre d'affaires de biens et/ou de services.

Les ventes de biens et de services issues de la zone franche sur le territoire douanier sont soumises à la législation et à la réglementation fiscale, douanière et du commerce extérieur ainsi que celle des changes en vigueur.

Le concessionnaire fait souscrire un cahier des charges aux opérateurs économiques désirant exercer leurs activités dans la zone franche, fixant les droits et obligations liés aux conditions d'exploitation des biens immeubles et meubles contre paiement de redevances locatives, dont le montant et la périodicité de perception sont fixes dans ledit cahier des charges.

3. Zone franche commerciale de Tindouf

Créée spécifiquement pour les activités commerciales et d'exportation (décret n° 24-169 du 28 mai 2024, art. 4), la zone franche de Tindouf occupe une superficie de 200 hectares, accueillant des infrastructures dédiées aux activités qui y seront implantées. La gestion de la zone sera assurée par un établissement public. Les opérateurs économiques pourront bénéficier de la proximité immédiate avec la frontière algéro-mauritanienne et la route reliant Tindouf à Zouerate. L'objectif : final est de faire de Tindouf un hub régional pour l'exportation vers l'Afrique de l'ouest.

L'agence algérienne de coopération internationale pour la solidarité et le développement (AACISD) est chargée, à titre provisoire, de réaliser au profit de l'autorité concédante, les travaux permettant l'exploitation de la « zone franche commerciale Tindouf », et ce, jusqu'a l'installation de l'établissement public à caractère industriel et commercial.

Plusieurs avantages sont attendus :

❖ Réduction des coûts logistiques : grâce à la proximité des frontières (exemple : zone franche de tindouf à 75 km du poste frontalier avec la mauritanie), les exportateurs peuvent accéder plus facilement aux marchés internationaux.

❖ Simplification des procédures : les zones franches offrent un environnement réglementaire simplifié, avec des contrôles et audits adaptés, ce qui réduit les obstacles administratifs à l'exportation.

❖ Effet d'entraînement : la concentration d'opérateurs exportateurs dans une même zone afavorise les synergies, le partage d'expérience et l'innovation.

La zone franche de Tindouf, la première de son genre en Algérie, est dans l'attente de son inauguration. Elle bourra héberger une partie des flux d'exportation qui se réalisent déjà à destination de la Mauritanie.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

La digitalisation des procédures douanières et ses effets sur la performance des entreprises d'import-export en Algérie

د. صبرية واعمر – د. فريدة سي منصور
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

La digitalisation des procédures douanières et ses effets sur la performance des entreprises d'import-export en Algérie

د. صبرية واعمر – د. فريدة سي منصور

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

Résumé

Les entreprises d'import-export évoluent dans un environnement marqué par la complexité des procédures douanières et la multiplicité des formalités administratives. Dans ce contexte, la performance des opérations internationales dépend largement de la fluidité des échanges avec les administrations et de la rapidité de traitement des opérations d'importation et d'exportation.

Cette communication interroge les effets de la digitalisation des procédures douanières sur la performance des entreprises d'import-export en Algérie. Elle s'intéresse plus particulièrement au passage de procédures administratives traditionnelles, souvent perçues comme lourdes et chronophages, vers des dispositifs numériques visant à simplifier, accélérer et sécuriser les échanges d'information entre les opérateurs économiques et les administrations douanières.

Dans le cas des entreprises algériennes d'import-export, cette transformation revêt un intérêt particulier dans la mesure où elle influence directement les délais de dédouanement, les coûts logistiques et la fluidité des opérations commerciales internationales. La dématérialisation des procédures peut ainsi contribuer à réduire les lenteurs administratives et à améliorer la traçabilité des opérations, favorisant une meilleure coordination entre les différents acteurs de la chaîne d'import-export.

C'est dans cette perspective que la digitalisation est analysée comme un facteur susceptible d'améliorer la performance organisationnelle, en renforçant la réactivité des entreprises et en optimisant la gestion des flux documentaires et logistiques.

Dès lors, une question centrale se pose : dans quelle mesure la digitalisation des procédures douanières contribue-t-elle à l'amélioration de la performance des entreprises algériennes d'import-export ?

Sur le plan méthodologique, cette communication s'appuie sur une approche qualitative à visée exploratoire, fondée sur une revue de la littérature en logistique internationale et management des opérations, ainsi que sur une analyse contextualisée des pratiques de dématérialisation dans le secteur douanier en Algérie.

En mobilisant une approche issue du management des opérations et de la logistique internationale, cette réflexion propose de mettre en évidence le rôle de la digitalisation dans la transformation des pratiques douanières et son impact sur la performance globale des entreprises d'import-export.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

ضبط الواردات في القانون الجزائري

أ.د. كايس شريف

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ضبط الواردات في القانون الجزائري

أ.د. كايس شريف

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

يعتبر ضبط الواردات مسألة جوهرية في الاقتصاد الوطني الجزائري، حيث أن الدولة تبحث عن التوفيق بين ثلاثة أهداف أساسية متناقضة في أغلب الأحيان.

1. توفير جميع المواد والتجهيزات والتموين الضرورية لسير الاقتصاد الوطني.
2. الحفاظ على احتياط العملة الصعبة .
3. حماية المنتوج المحلي وتشجيعه قصد الابتعاد عن الاستيراد كلما كان ذلك ممكنا.

ما هي أهداف ضبط الواردات؟

1. تخفيض فاتورة الواردات ومنه الحفاظ على احتياط العملة الصعبة.
2. التحكم في عجز الميزان التجاري.
3. تشجيع الانتاج الوطني لتقليص اللجوء إلى الاستيراد.
4. حماية بعض الصناعات المحلية ضد المنافسة الشرسة للشركات الأجنبية.
5. ضمان الأمن الغذائي والاقتصادي للدولة.

ما هي آليات ضبط الواردات في الجزائر؟

تعتبر آليات ضبط الواردات عديدة ومتنوعة، فهي تستند إلى ترسانة قانونية كبيرة منها قانون الجمارك، القوانين المنظمة للتجارة الخارجية، قوانين المالية السنوية، والنصوص التنظيمية واللوائح الادارية المختلفة، بالإضافة إلى المراسيم التنفيذية التي تنظم الهيئات الادارية المشرفة على العملية، كالهيئة الجزائرية للاستيراد المنظمة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 233/25 مؤرخ في 2025/9/03 الجريدة الرسمية عدد 60.

1. أداة الترخيص للاستيراد في بعض المواد.
2. تخفيض حجم الواردات في بعض المواد ومنع استيراد البعض منها.
3. رفع الرسوم الجمركية على بعض المواد غير الأساسية.
4. تشديد الشروط والمواصفات التقنية والصحية لاستيراد بعض المواد.
5. فرض التأطير البنكي لعمليات الاستيراد عبر تقنية التوطين البنكي.
6. اخضاع المستوردين لشروط قانونية وإدارية صارمة.
7. ترقية وتشجيع الاستثمار الوطني المحلي لإنتاج المواد عوض استيرادها.

تتميز هذه الأدوات الضبطية بمزايا عديدة وبعض السلبيات على الاقتصاد الوطني، بحيث كثيرا ما تتعارض مع تعهدات الدولة الدولية في المسائل التجارية منها المنظمة العالمية للتجارة ومنها منطقة التبادل الحر الافريقية التي انخرطت فيها الجزائر منذ 2024.

أما الآفاق، فيجب على الجزائر تشجيع المنتوج الوطني في القطاعين العام والخاص والابتكار والرقمنة وكذا الاستثمار في المجالين الصناعي والفلاحي...

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

الآفاق المنتظرة من الأحكام المنظمة لنشاطي الاستيراد والتصدير

أ.د. حساين سامية
جامعة امحمد بوڤرة - بومرداس

الآفاق المنتظرة من الأحكام المنظمة لنشاطي الاستيراد والتصدير

أ.د. حساين سامية

جامعة امحمد بوقرة - بومرداس

ملخص:

يُعدّ نشاط الاستيراد والتصدير من أبرز مظاهر الانفتاح الاقتصادي، وركيزة أساسية لاندماج الدول في الاقتصاد العالمي. وقد سعت الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الحديثة إلى إعادة تنظيم هذا النشاط بما يحقق التوازن بين حرية المبادرة الاقتصادية من جهة، وحماية الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

وقد تجسّد هذا التوجه من خلال مجموعة من النصوص، على رأسها دستور 2020 الذي كرس حرية التجارة والاستثمار، وكذا الأمر 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 الذي وضع الإطار القانوني للتجارة الخارجية، إضافة إلى جملة من الإصلاحات الحديثة، لاسيما قوانين المالية، وقانون المقاول الذاتي، وتنظيم المناطق الحرة. وعليه، تطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى نجح المشرع الجزائري في تحقيق التوازن بين حرية الاستيراد والتصدير ومتطلبات حماية الاقتصاد الوطني؟

نتناول هذه المداخلة ضمن الخطة التالية:

المحور الأول: الإطار القانوني لنشاط الاستيراد والتصدير في الجزائر أولاً: الأساس الدستوري دستور 2020 ثانياً: الإطار التشريعي (الأمر 03-04 .

المحور الثاني: التنظيم الحديث والهيئات المؤطرة لنشاط التجارة الخارجية أولاً: النصوص القانونية الحديثة ثانياً: الهيئات المرافقة لنشاط الاستيراد والتصدير

المحور الأول: الإطار القانوني لنشاط الاستيراد والتصدير أولاً: الأساس الدستوري كرّس دستور 2020 مبدأ حرية الاستثمار والتجارة، حيث نص على حرية المبادرة الاقتصادية، وهو ما يشمل ضمنًا حرية ممارسة نشاط الاستيراد والتصدير. غير أن هذه الحرية ليست مطلقة، إذ أقرّ الدستور كذلك: دور الدولة في تنظيم السوق حماية الإنتاج الوطني توجيه الاقتصاد بما يخدم المصلحة العامة وعليه، فإن النشاط التجاري الخارجي في الجزائر يقوم على: حرية مبدئية + تنظيم قانوني

ثانياً: الإطار التشريعي: يُعد الأمر 03-04 المتعلق بقواعد التجارة الخارجية حجر الأساس في تنظيم هذا النشاط. أهم المبادئ التي جاء بها: تكريس حرية الاستيراد والتصدير إمكانية فرض: رخص الاستيراد والتصدير قيود كمية (حصص) تدابير وقائية لحماية الاقتصاد كما منح للإدارة سلطة: مراقبة العمليات التجارية الخارجية التدخل عند اختلال السوق ويُستنتج أن: المشرع تبنى نظامًا مرنًا يقوم على الحرية، لكنه يسمح بالتقييد عند الضرورة .

المحور الثاني: التنظيم الحديث والهيئات المؤطرة.

أولاً: النصوص القانونية الحديثة شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة إصلاحات مهمة، من أبرزها.

1. قانون 20-10 (2020) يتعلق بالمصادقة على منطقة التجارة الحرة الإفريقية يهدف إلى: فتح أسواق جديدة تعزيز الصادرات خارج المحروقات
2. .قانون 22-15 (2022) ينظم المناطق الحرة يوفر بيئة: محفزة للاستثمار مشجعة للتصدير.
3. قانون 22-23 (المقاول الذاتي) استحداث نظام الاستيراد المصغر إدماج النشاط غير الرسمي دعم فئة الشباب.
4. .قوانين المالية (2020 وما بعدها) فرض تنظيم أكبر على عمليات الاستيراد اعتماد: الدفع المؤجل تحديد الأولويات تشجيع الإنتاج الوطني.
5. نظام الرخص (Licences) إعادة تفعيل رخص: الاستيراد التصدير كآلية لضبط السوق وليس تقييده بشكل تعسفي

ثانياً: الهيئات المرافقة لنشاط الاستيراد والتصدير

أ. الهيئات التقليدية: وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات المديرية العامة للجمارك بنك الجزائر (مراقبة الصرف) الغرف التجارية والصناعية

ب. الهيئات الحديثة: توجه نحو إنشاء: هيئة لتنظيم الاستيراد هيئة لترقية الصادرات بهدف: ضبط الواردات مرافقة المصدرين

ج. هيئات دعم التصدير: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية → (ALGEX) مع توجه لإعادة هيكلتها وتحديث دورها .

في الاخير يمكن تسجيل يمكن تسجيل الملاحظات التالية وهي:

- ✍ انتقال المشرع من: حرية شكلية إلى تنظيم فعلي للتجارة الخارجية
- ✍ اعتماد سياسة تقوم على: تقليص الاستيراد العشوائي تشجيع الصادرات خارج المحروقات
- ✍ بروز إشكالية: التوفيق بين: حرية التجارة الحماية الاقتصادية. الخاتمة في ختام هذه المداخلة، يمكن القول إن المشرع الجزائري قد سعى من خلال دستور 2020، والأمر 03-04، ومختلف الإصلاحات الحديثة، إلى إرساء منظومة قانونية متكاملة لتنظيم نشاط الاستيراد والتصدير، تقوم على مبدأ الحرية المقيدة بضوابط قانونية .

غير أن التحدي الحقيقي لا يكمن فقط في سنّ النصوص، بل في فعالية تطبيقها، ومدى قدرتها على تحقيق التوازن بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي وحماية الإنتاج الوطني، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية. وعليه، يبقى تطوير هذا القطاع مرهونًا بـ: تحسين مناخ الاستثمار تعزيز الشفافية دعم الصادرات الوطنية فالتجارة الخارجية لم تعد مجرد نشاط اقتصادي، بل أصبحت أداة سيادية لتحقيق الأمن الاقتصادي للدولة.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

فعالية النظام القانوني المستحدث لتنظيم التجارة الخارجية في الجزائر: دراسة تحليلية لمقتضيات الضبط الاقتصادي والأمن القانوني

د. محمد شعبان
المركز الجامعي – إيليزي

فعالية النظام القانوني المستحدث لتنظيم التجارة الخارجية في الجزائر: دراسة تحليلية لمقتضيات الضبط الاقتصادي والأمن القانوني

د. محمد شعبان

المركز الجامعي – إيليزي

ملخص:

تأتي هذه المداخلة لتسلط الضوء على التحولات الجوهرية التي عرفتها المنظومة التشريعية المنظمة لنشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر، لا سيما في ظل صدور قانون الاستثمار الجديد (22-18) وما تلاه من تعديلات في قوانين المالية الأخيرة. تهدف الدراسة إلى تحليل "هندسة" النصوص القانونية الجديدة التي تبنتها الدولة كأداة لضبط تدفقات السلع والخدمات، وتوجيهها نحو تحقيق التوازن في الميزان التجاري من خلال عقلنة الاستيراد وتشجيع التصدير خارج المحروقات.

إشكالية الدراسة:

تتمحور الإشكالية حول السؤال التالي: "إلى أي مدى وفق المشرع الجزائري في سن نصوص قانونية قادرة على التوفيق بين هاجس الضبط الإداري والرقابة الصارمة على التجارة الخارجية، وبين ضرورة تكريس الأمن القانوني لضمان ثقة المتعاملين الاقتصاديين؟"

خطة المداخلة:

المبحث الأول: ملامح التوجه الجديد في النصوص القانونية المنظمة للاستيراد والتصدير.

المطلب الأول: المرجعية القانونية الجديدة (قانون الاستثمار 22-18 وقوانين المالية).

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للقيود التقنية والإجرائية (نظام دفاتر الشروط).

المبحث الثاني: أثر المنظومة القانونية المستحدثة على الفعالية الاقتصادية والأمن القانوني.

المطلب الأول: تحديات التطبيق الميداني (استقرار النصوص وتعدد الهيئات الرقابية).

المطلب الثاني: آفاق تطوير الترسانة القانونية لتحقيق قفزة في الصادرات خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، الضبط الاقتصادي، الأمن القانوني، قانون الاستثمار، الاستيراد والتصدير.

Résumé :

Cette intervention examine les transformations majeures du cadre législatif algérien régissant les activités d'importation et d'exportation. À la lumière de la nouvelle loi sur l'investissement (22-18) et des récentes lois de finances, l'Algérie a adopté une approche de régulation stricte visant à rationaliser les importations et à promouvoir les exportations hors hydrocarbures. La problématique centrale réside dans l'équilibre entre ces mesures de contrôle administratif et le principe de sécurité juridique nécessaire aux opérateurs économiques. L'étude analyse les décrets exécutifs récents tout en évaluant l'impact de ces réformes sur l'attractivité et la stabilité de l'économie nationale.

Mots-clés : Commerce extérieur, Régulation économique, Sécurité juridique, Loi sur l'investissement, Import-Export.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

في فعالية المستجدات التشريعية والتنظيمية لنشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر في تحقيق الامن الاقتصادي الوطني ودعم تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات

أ.د. أيت وازو زاينة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

في فعالية المستجدات التشريعية والتنظيمية لنشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر في تحقيق الامن الاقتصادي الوطني ودعم تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات

أ.د. أيت وازوزاينة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

نحاول من خلال هذه المداخلة تقييم مدى فعالية المستجدات التشريعية والتنظيمية في قطاعي الاستيراد والتصدير في الجزائر لأجل تحقيق الأمن الاقتصادي الوطني ودعم تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات .

فلقد شهدت السنوات الأخيرة إصلاحات قانونية وتنظيمية مهمة، شملت إعادة تنظيم عمليات الاستيراد، رقمنة إجراءات التجارة الخارجية، مع تشديد آليات الرقابة، واستحداث تدابير تحفيزية لفائدة المصدرين، في إطار توجه الدولة نحو ترشيد الواردات وتعزيز الإنتاج الوطني وحوكمة الاقتصاد الوطني.

فتهدف هده المداخلة الى تقييم هذه المنظومة القانونية مع تحليل مدى انعكاسها على الواقع الاقتصادي، في ظل استمرار هيمنة المحروقات على الصادرات، وضعف مساهمة الصادرات غير النفطية، واستمرار التبعية للاستيراد في العديد من القطاعات. أضف الى دلك دراسة مدى انسجامها مع أهداف الأمن الاقتصادي والتنويع الاقتصادي، مع إبراز أهم التحديات التي تعيق تحقيق النتائج المرجوة، واقتراح جملة من التوصيات الكفيلة بتعزيز فعالية الإطار القانوني والمؤسساتي للتجارة الخارجية بما ينسجم مع متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

الآفاق المنتظرة من تطبيق الأحكام الجديدة المرتبطة بنشاطي الاستراد والتصدير: تحديات ورهانات

د. فتيحة نعار
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

الآفاق المنتظرة من تطبيق الأحكام الجديدة المرتبطة بنشاطي الاستراد والتصدير: تحديات ورهانات

د. فتيحة نعار

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

ينظم نشاطي الاستراد والتصدير في الجزائر إطارا قانوني يسعى لضبط التجارة الخارجية، والجزائر انتهجت على مدى سنوات عديدة سياسة ترشيد الواردات بهدف تقليل اعتمادها على المنتجات الأجنبية، والحفاظ على احتياطياتها من النقد الأجنبي، وتشجيع الإنتاج المحلي، حيث تعدّ هذه الإجراءات الجديدة جزءاً من سياق أوسع لتنظيم التجارة الخارجية في الجزائر.

في هذه الورقة البحثية نريد أن نوضيح الآفاق من تطبيق الأحكام الجديدة المتعلقة بنشاطي الاستيراد والتصدير، وذلك بإبراز التحديات التي تواجهها من جهة والرهانات التكيف مع هذه الأحكام المتجددة.

الكلمات المفتاحية: الاستراد، التصدير، التجارة الخارجية، الحكام الجديدة، ترشيد الواردات.

Abstract:

Import-export activities in Algeria are governed by a legal framework aimed at regulating foreign trade. For many years, Algeria has pursued a policy of rationalizing imports to reduce its dependence on foreign products, preserve its foreign exchange reserves, and encourage domestic production. These new measures are part of a broader context for regulating foreign trade in Algeria.

This research paper aims to clarify the prospects of implementing the new provisions related to import and export activities, highlighting the challenges they face and the opportunities for adapting to these updated regulations.

Keywords: import, export, foreign trade, new rules, import rationalization.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

إعادة ضبط نشاطي الإستيراد والتصدير: أي آفاق؟

أ.د. فتحي وردية - ط.د. ملياني دهلوك

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

إعادة ضبط نشاطي الإستيراد والتصدير: أي آفاق؟

أ.د. فتحي وردية - ط.د. ملياني دهلوك

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

تشهد منظومة الاستيراد والتصدير في الجزائر تحولات جذرية هامة تهدف أساسا إلى إعادة ضبط مجال التجارة الخارجية وتنظيم السوق الوطنية وتشجيع الإنتاج الوطني والإنتقال إلى الرقمنة الشاملة.

شملت هذه المستجدات والإجراءات الجمركية والتجارية عدة مواضيع، ابتداء بالتحفيزات المقررة في قوانين المالية ثم بإعادة هيكلة قطاع التجارة الخارجية ومجالي الاستيراد والتصدير بإنشاء هيئات تنظيمية جديدة متخصصة بموجب المرسومين التنفيذيين رقم 25-233 و25-234 ضمانا للشفافية والضبط المحكم لهذا المجال، وكذا التحول المكثف نحو الرقمنة الشاملة لا سيما من خلال استحداث منصات رقمية وحتى بتأسيس نظام معلوماتي جديد في المجال الجمركي والمسمى بنظامALCES ، وأكثر من ذلك استحداث وتنظيم الاستيراد المصغر للمقاول الذاتي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 25-170، وفي خطوة تشريعية موجهة للشباب والمؤسسات الناشئة ، وغيرها من التغيرات والتحولات الهادفة عموما إلى إعادة بعث مجال التجارة الخارجية والقضاء على الممارسات التجارية غير المشروعة.

لا شك أن لهذه المستجدات تحمل في طياتها أبعادا هامة سطرتها الدولة الجزائرية في اتجاه تحقيق الحوكمة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية المستدامة، وبناء عليه، فانّ إشكالية ورقتنا العلمية تمحورت حول مدى الأفق المنتظرة من هذه النقلة النوعية في إعادة ضبط نشاطي الاستيراد والتصدير في ظل واقع يؤكد حتمية إعادة لنظر في قَواعد تنظيم التجارة الخارجية؟ ويكون تحليلها من خلال محورين كما يلي:

المحور الأول: الأفاق المنتظرة من إعادة ضبط مجالي الاستيراد والتصدير في الجزائر

المحور الثاني: التحديات التي تعترض مسار إعادة ضبط هذا المجال.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

دور الهيئات المستحدثة من طرف الوزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات في تنظيم قطاع الاستيراد والتصدير في الجزائر: الآفاق والمأمول

د. غريبي محمد – د. بوجرادة نزيهة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

دور الهيئات المستحدثة من طرف الوزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات في تنظيم قطاع الاستيراد والتصدير في الجزائر: الآفاق والمأمول

د. غريبي محمد – د. بوجرادة نزيهة
جامعة عمَّار ثليجي الأغواط

ملخص:

يعد نشاط الاستيراد والتصدير من أهم الدعائم الأساسية للتجارة الخارجية باعتبارهما وسيلة لتلبية حاجيات السوق الوطنية من جهة، وآلية لتصريف المنتجات الوطنية نحو الاسواق الخارجية من جهة أخرى، ومع التطورات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، خاصة في اطار اصلاح منظومة التجارة الخارجية، برزت الحاجة الى استحداث هيئات متخصصة تتولى تنظيم وتأطير هذين النشاطين بما يحقق التوازن بين حماية الاقتصاد الوطني والانفتاح على الاسواق الدولية.

يهدف هذا البحث الى دراسة الهيئات المستحدثة المكلفة بتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير من خلال بيان مفهومها، اساسها القانوني، واختصاصاتها العملية.

كما يتناول البحث الاصلاحات الحديثة التي شهدها قطاع التجارة الخارجية في الجزائر، خاصة بعد انشاء هيئات جديده تعنى بضبط عمليات الاستيراد، مرافقه المصدرين، ترقية الصادرات خارج المحروقات وتطوير آليات الرقابة الاقتصادية.

وقد خلصت الدراسة الى أن استحداث هذه الهيئات يمثل خطوة مهمة نحو تعزيز الحوكمة الاقتصادية وتحسين فعالية التجارة الخارجية، من خلال ترشيد الواردات، حماية المنتوج الوطني وتوسيع فرص التصدير، غير ان نجاحها يبقى مرهونا بمدى التنسيق بين مختلف المتدخلين، وكذا تحديث النصوص القانونية، وتبني الرقمنة كآلية لتسهيل الاجراءات وتحقيق الشفافية .

الكلمات المفتاحية: الاستيراد، التصدير، التجارة الخارجية، الهيئات المستحدثة، التنظيم الاقتصادي الاقتصاد الوطني، الجزائر.

Abstract :

Import and export activities are among the most fundamental pillars of foreign trade, serving both to meet the needs of the domestic market and to facilitate the export of national products to international markets. With the economic developments Algeria has witnessed, particularly within the framework of reforming the foreign trade system, the need arose to establish specialized bodies to regulate

and oversee these activities, thereby achieving a balance between protecting the national economy and opening up to international markets.

This research aims to study the newly established bodies tasked with regulating import and export activities by outlining their concept, legal basis, and practical responsibilities.

The research also addresses the recent reforms in Algeria's foreign trade sector, especially following the creation of new bodies responsible for regulating import operations, supporting exporters, promoting non-hydrocarbon exports, and developing economic oversight mechanisms. The study concluded that the establishment of these bodies represents a significant step towards strengthening economic governance and improving the efficiency of foreign trade by rationalizing imports, protecting domestic products, and expanding export opportunities. However, their success remains contingent on the level of coordination among the various stakeholders, as well as the modernization of legal texts and the adoption of digitalization as a mechanism to streamline procedures and ensure transparency.

Keywords: Import, Export, Foreign Trade, Newly Established Bodies, Economic Regulation, National Economy, Algeria.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

نَشاطات الاستيرَاد في الجزائر: بين مَساعي الضبط والبدائل المقترحة؟

أ.د. بن حملة سامي
جامعة الاخوة منتوري قسنطينة1

نَشاطات الاستيرَاد في الجزائر: بين مَساعي الضبط والبدائل المقترحة؟

أ.د. بن حملة سامي

جامعة الاخوة منتوري قسنطينة1

ملخص:

شهدت الجزائر مؤخرا عدة مساعي لتأطير التجارة الخارجية ومنها على وجه الخصوص نشاطات الاستيراد التي تشكل موردا أساسيا للاقتصاد الوطني خارج المحروقات .

أمام الارتفاع المفرط لعمليات الاستيراد في السنوات الأخيرة مقابل ضعف نشاطات التصدير، أدى ذلك إلى اختلال الميزان التجاري وتأثر المنتوج الوطني والاقتصاد الوطني ككل، مما دفع بالدولة إلى التدخل وتأطير عمليات الاستيراد، وهذا ما تجلى في وجهين أساسين:

-فرض رخص إدارية على عمليات الاستيراد بالنسبة للمؤسسات المستوردة الخاصة.

-منح احتكار استيراد منتجات معينة لفائدة مؤسسات اقتصادية عمومية دون سواها.

قد تعتبر هذه الآليات وجها من أوجه الضبط بهدف كبح عمليات الاستيراد غير المبررة وغير ناجعة إلا أن هذا المسعى قد يُشكل قيودا على الحريات الاقتصادية ومنها حرية الاستيراد، بل وأدى ذلك إلى اختلال الأسواق ومصادر التموين وتذبذب وفرة المنتجات وارتفاع أسعارها في ظل غياب معطيات حقيقية للأسواق وفي بعض الأحيان انعدام شبكات التوزيع، ما أثر على حرية المنافسة والاستثمار، وهذا ما انعكس سلبا على الاقتصاد والوطني وترقية معيشة المستهلكين، في ظل وجود بدائل ذا نجاعة اقتصادية على غرار إعادة تنظيم و تأطير نشاطات الاستيراد و اخضاعها لشروط موضوعية، و فرض تدابير جبائية اعلى نشاطات الاستيراد، و كذلك وضع و فرض احترام المواصفات و المعايير الدولية المتعلقة بتصنيع المنتجات و تلك المتعلقة بحماية المستهلك و ضمان أمن المنتجات.

تأتي هذه الورقة البحثية لتقف على بحث الانعكاسات التي تنتج على تدخل الدول في نشاط الاستيراد وأثر ذلك على الحريات الاقتصادية وعلى الاقتصاد الوطني ككل والبدائل المقترحة؟

الكلمات المفتاحية: تدخل الدولة - الاستيراد –الاقتصاد الوطني.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

الاستيراد المصغر للمقاول الذاتي في الجزائر

أ.د. خواثرة سامية
جامعة امحمد بوقرة - بومرداس

الاستيراد المصغر للمقاول الذاتي في الجزائر

أ.د. خوا ثرة سامية

جامعة امحمد بوقرة - بومرداس

ملخص:

تبنى المشرع الجزائري الاستيراد المصغّر في إطار المقاول الذاتي، وكرسها كآلية من الآليات الحديثة لمواكبة التحولات الاقتصادية وتعزيز الاقتصاد الموازي نحو الاندماج في الاقتصاد الوطني، في ظل صدور قانون المقاول الذاتي رقم 22-23، والمرسوم التنفيذي رقم 25-170، ويكتسي هذا النظام أهمية بالغة لكونه يجمع بين تبسيط الإجراءات القانونية وتحفيز المبادرة الفردية، بما يساهم في دعم النشاطات التجارية الصغيرة ذات الطابع المرن.

ويقصد بالاستيراد المصغّر ذلك النمط من العمليات التجارية الذي يسمح للمقاول الذاتي باستيراد كميات محدودة من السلع الموجهة أساسا لإعادة البيع أو للاستعمال المهني، دون الخضوع لكافة القيود والإجراءات المعقدة التي تتميز بها عمليات الاستيراد التقليدية، حيث يفهم من هذا التوجه أن المشرع يسعى إلى خلق إطار قانوني مبسط وميسر من خلال موازنة بين حرية المبادرة الاقتصادية ومتطلبات الرقابة التجارية والجمركية، ويمكننا القول بأن هذا النظام يستند إلى مجموعة من الخصائص القانونية، أبرزها: محدودية حجم الواردات، تبسيط الإجراءات الجمركية، اعتماد التصريح المبسط، وإخضاع النشاط لنظام جبائي خاص يتلاءم مع طبيعة المقاول الذاتي، كما يشترط في المستفيد أن يكون مسجلا في السجل الوطني للمقاول الذاتي، وأن يمارس نشاطًا محددًا ضمن قائمة الأنشطة المؤهلة، مع احترام القواعد المتعلقة بالصحة والسلامة والمعايير التقنية.

ومن أهداف استحداث المشرع لآلية الاستيراد المصغر هو تقليص البطالة بتحفيز الشباب للولوج الى مجال التجارة الدولية بوسائل مبسطة، بالإضافة إلى الحد من التجارة غير القانونية التي كانت تتم خارج الأطر القانونية، كما أنه يعزز من تنويع السوق الوطنية وتوفير منتجات بأسعار تنافسية، وبذلك المشاركة في رفع القدرة الشرائية للمواطن، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، ورغم الايجابات التي يحققها هذا النظام إلا أنه لا يخلو من التحديات القانونية والعملية، أهمها مخاطر التحايل على القوانين المنظمة للاستيراد، واحتمال استغلاله كغطاء لعمليات تجارية واسعة النطاق، فضلا عن صعوبات الرقابة الجمركية في ظل الطابع المبسط للإجراءات، وهذا ما يدفعنا للتساؤل حول إشكالية التوازن بين دعم المقاول الذاتي من جهة وحماية المنتج الوطني من المنافسة غير المتكافئة من جهة أخرى؟

وعليه، يمكننا القول أن الاستيراد المصغر في إطار المقاول الذاتي يمثل تجربة قانونية واعدة في الجزائر، إلا أن نجاحها يظل مرهونا بمدى فعالية آليات الرقابة والتأطير القانوني، مع تأكيدنا في كل مرة بضرورة تطوير

النصوص التنظيمية وتعزيز التوعية القانونية لدى المستفيدين، بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة في إطار السهر على التنفيذ لهذه النصوص بما يخلق ويعزز الشفافية و يكرس التنشيط الاقتصادي الوطني.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

أثر التحول الرقمي على تنظيم عمليات الاستيراد والتصدير المرتبطة بالمعاملات البحرية في التشريع الجزائري

أ.د. سيدي معمر دليلة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

أثر التحول الرقمي على تنظيم عمليات الاستيراد والتصدير المرتبطة بالمعاملات البحرية في التشريع الجزائري

أ.د. سيدي معمر دليلة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

يتناول هذا البحث أثر التحول الرقمي على تنظيم عمليات الاستيراد والتصدير المرتبطة بالمعاملات البحرية في التشريع الجزائري، من خلال الوقوف على التحولات القانونية والتنظيمية التي أفرزها إدماج الوسائل الرقمية في تسيير الموانئ، وتبادل المعلومات، والرقابة الجمركية على حركة البضائع. ويكتسي هذا الموضوع أهمية خاصة بالنظر إلى المكانة الهامة التي يحتلها النقل البحري باعتباره الوعاء الرئيس لحركة التجارة الخارجية في الجزائر، مما يجعل تحديث إطاره القانوني والتنظيمي مسألة ذات بعد اقتصادي وقانوني في آن واحد، إذ لم تعد الرقمنة مجرد وسيلة تقنية، بل أصبحت آلية قانونية لتحديث الإطار المنظم لعمليات الاستيراد والتصدير البحرية، من خلال تبسيط الإجراءات، وتسريع المعاملات، والحد من التدخل الورقي، وتعزيز الشفافية والرقابة مع تكريس الأمن القانوني.

يستند هذا التنظيم إلى مجموعة من النصوص القانونية المتكاملة، يتصدرها قانون الجمارك باعتباره الإطار التشريعي المرجعي المنظم لعمليات الاستيراد والتصدير والعبور، والمرسوم التنفيذي رقم 21-147 المؤرخ في 17 أفريل 2021، المتعلق بوضع المنصة المجتمعية المينائية لتبادل البيانات الرقمية(APCS) ، الذي كرس الأساس القانوني لرقمنة المعاملات البحرية وتبادل المعطيات بين مختلف المتدخلين كما ينهض القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، بدور محوري في تأطير تداول البيانات الرقمية وضمان مشروعيتها وسلامتها، إلى جانب القانون رقم 24-06 المعدل والمتمم لقانون العقوبات، الذي عزز الحماية الجزائية للوثيقة الإلكترونية والبيانات الرقمية، بما يضمن الفعالية الإجرائية والأمن القانوني وحماية المعطيات الإلكترونية وشدد من الردع ضد أفعال التزوير والتلاعب بالبيانات، ويؤكد هذا الإطار التشريعي أن فعالية هذا التحول تظل مرهونة بمدى انسجام النصوص القانونية والتنظيمية فيما بينها، وقدرتها على مسايرة التحولات التكنولوجية المتسارعة ومواكبة متطلبات البيئة الرقمية المتطورة .

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، الاستيراد والتصدير، التشريع الجزائري، رقمنة المعاملات البحرية، حماية البيانات الشخصية.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

تعزيز القدرات التصديرية للمؤسسات الناشئة في الجزائر: نحو منظومة قانونية ومؤسساتية داعمة للمقاولاتية التصديرية

أ.د. حمليل نوارة - أ.د. مولاي كمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

تعزيز القدرات التصديرية للمؤسسات الناشئة في الجزائر: نحو منظومة قانونية ومؤسساتية داعمة للمقاولاتية التصديرية

أ.د. حمليل نوارة - أ.د. مولاي كمال

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

أصبحت المؤسسات الناشئة إحدى الركائز الأساسية لسياسات التنويع الاقتصادي في مختلف دول العالم، بالنظر إلى قدرتها على تحويل الابتكار إلى منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة، وسرعة نموها، وقابليتها للاندماج في الأسواق الدولية. وفي الجزائر، أولى المشرع اهتمامًا متزايدًا بهذا الصنف من المؤسسات من خلال استحداث إطار قانوني خاص ومنحها جملة من الامتيازات الجبائية والتمويلية. غير أن نجاحها في الأسواق الخارجية يبقى رهينًا بتوفير بيئة قانونية ومؤسساتية قادرة على دعم انتقالها من مرحلة إنشاء المشروع إلى مرحلة المقاولاتية التصديرية.

تكتسي هذه الإشكالية أهمية خاصة بالنسبة للمؤسسات الناشئة التي تعتمد على تصدير الخدمات الرقمية والحلول التكنولوجية، إذ تتميز هذه الأنشطة بخصوصيات قانونية واقتصادية تختلف عن تصدير السلع التقليدية، سواء من حيث طبيعة المعاملات، أو آليات الدفع، أو حماية الأصول غير المادية، أو متطلبات الامتثال للتشريعات الأجنبية. ومن ثم، فإن تعزيز القدرات التصديرية لهذه المؤسسات لا يتحقق بمجرد منح الحوافز الجبائية، وإنما يقتضي توفير منظومة متكاملة للمرافقة القانونية والتجارية، تساعدها على اكتساب الخبرة التصديرية والولوج إلى الأسواق الدولية في إطار قانوني آمن.

كما تطرقنا من خلال هذه الدراسة الى تقييم مدى مساهمة الإطار القانوني الجزائري في دعم المقاولاتية التصديرية للمؤسسات الناشئة، مع التركيز على الآليات التي جاء بها النظام رقم 21-01 الصادر عن بنك الجزائر لتنظيم تصدير الخدمات الرقمية، لاسيما ما يتعلق بالاستفادة من عائدات التصدير بالعملة الصعبة، والإعفاء من بعض إجراءات التوطين المصرفي، والامتيازات الجبائية المقررة لفائدة المصدرين خارج قطاع المحروقات، ومدى انعكاس هذه التدابير على تنافسية المؤسسات الناشئة في الأسواق الدولية.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

تصدير المنتجات المحلية الجزائرية بين جهود التمكين وتحديات التنفيذ

أ.د. ربيعة صبايحي
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

تصدير المنتجات المحلية الجزائرية بين جهود التمكين وتحديات التنفيذ

أ.د. ربيعة صبايحي

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

تعد الجزائر من بين الدول الريعية التي كانت تعتمد بشكل واسع على عائدات الريع النفطي في ترقية استراتيجية التصدير وتعبئة الخزينة العمومية، الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري رهينة كل أزمة اقتصادية عالمية، وللتصدي لتبعة هذه الأزمات بادرت الجزائر لاتخاذ تدابير تحسباً للخروج من التبعية وبناء اقتصاد أكثر تنوعاً، تنافسية واستدامة، تجسدت هذه الأبعاد الثلاثة من خلال بعث المنتجات المحلية الجزائرية في كل القطاعات - سواء الفلاحية أو الصناعية أو الحرفية - كرافد أساسي لتعزيز الصادرات الوطنية ورفع مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي.

تنصب مداخلتنا في الجزء الأول، على تسليط الضوء على واقع تصدير المنتجات المحلية الجزائرية من خلال تحليل مختلف جهود التمكين التي تبنتها الحكومة الجزائرية والمتمثلة في تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي لينسجم مع أساسيات الاقتصاد الرقمي، وتحسين بيئة الاستثمار، وإنشاء هيئات دعم وترقية الصادرات، فضلاً عن تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الولوج إلى الأسواق الخارجية، مع التأكيد على الرفع من جودة المنتجات الجزائرية وتنوعها بالقدر الذي يضمن لها مستوى من التنافسية على مستوى الأسواق الإقليمية والدولية.

في الجزء الثاني، تتناول أبرز التحديات التي تعيق تجسيد الأهداف المسطرة بكاملها في مجال التصدير، ومنها الصعوبات اللوجستية، تعقيدات الإجراءات الإدارية، ارتفاع تكاليف النقل والتأمين، ومحدودية مطابقة بعض المنتجات للمعايير الدولية، إضافة إلى ضعف التسويق الدولي وقلة الخبرة التصديرية لدى بعض المتعاملين الاقتصاديين.

وتخلص الدراسة إلى أن نجاح استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية يقتضي تبني مقاربة متكاملة تجمع بين تحسين البنية التحتية اللوجستية، وتطوير آليات المرافقة والدعم، وتعزيز الجودة والابتكار، وتكثيف الجهود الرامية إلى فتح أسواق جديدة للمنتجات المحلية الجزائرية، بما يسهم في تحقيق التنويع الاقتصادي وتعزيز مكانة الجزائر في التجارة الدولية.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي- التصدير - المنتجات المحلية الجزائرية- مطابقة المنتجات، التجارة الخارجية .

Abstract:

Algeria is among the rentier states that relied extensively on oil rent revenues to promote the export strategy and mobilize the public treasury, which made the Algerian economy hostage to every global economic crisis. To address the consequences of these crises, Algeria took measures to prepare for getting out of dependency and building a more diversified, competitive and sustainable economy. These three dimensions were embodied through the revival of local Algerian products in all sectors - whether agricultural, industrial or craft - as a basic tributary to enhance national exports and raise the contribution of productive sectors to the gross domestic product.

Our intervention in the first part aims to highlight the reality of exporting local Algerian products by analyzing the various support efforts adopted by the Algerian government, which translate into the development of a legislative and regulatory framework consistent with the principles of the digital economy, the improvement of the investment environment, the establishment of bodies to support and promote exports, as well as the encouragement of small and medium-sized enterprises to access foreign markets, while insisting on improving the quality and diversity of Algerian products in order to guarantee a level of competitiveness on regional and international markets.

The second part addresses the main challenges that hinder the full achievement of the objectives set in the field of export, including logistical difficulties, the complexity of administrative procedures, high transport and insurance costs, the limited conformity of some products to international standards, as well as the weakness of international marketing and the lack of export experience among some economic operators.

The study concludes that the success of Algeria's export promotion strategy requires the adoption of an integrated approach combining the improvement of logistics infrastructure, the development of support and assistance mechanisms, the strengthening of quality and innovation, and the intensification of efforts to open new markets for local Algerian products, in order to contribute to economic diversification and the strengthening of Algeria's position in international trade.

Keywords: Economic diversification - Export - Algerian local products - Product conformity, foreign trade.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

الآليات القانونية المستحدثة لضبط نشاط الاستيراد وحماية المنتوج الوطني (قراءة في المرسوم التنفيذي رقم 25-233)

ط.د بخة نهاد - ط.د شيرشواح يسرى
جامعة الجزائر 1 - جامعة الجزائر 1

الآليات القانونية المستحدثة لضبط نشاط الاستيراد وحماية المنتوج الوطني (قراءة في المرسوم التنفيذي رقم 25-233)

ط.د بخة نهاد - ط.د شيرشواح يسرى

جامعة الجزائر 1 - جامعة الجزائر 1

ملخص:

لم يعد ضبط التجارة الخارجية في الجزائر مسألة تنظيمية فحسب بل أصبح رهان استراتيجي في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة مما دفع بالسلطة العمومية في الفترة الراهنة (2025-2026) الى إعادة تشكيل جذري لمنظومة التجارة الخارجية، بالتخلي عن المقاربة التقليدية التي كانت تقودها الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية والاعتماد على هيئات أخرى أكثر تخصصا قوامها الذكاء الاقتصادي و الرقمنة لتحديد احتياجات السوق، ولعل أبرز معالم هذا التحول فصل الاستيراد عن التصدير واستحداث الهيئة الجزائرية للاستيراد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 25-233 والذي يعكس مسعى الدولة الجزائرية نحو إرساء بيئة اقتصادية منضبطة ومنظمة، بحيث تتولى هذه الهيئة مهمة تأطير الواردات وضمان عدم استنزاف العملة الصعبة مع تزويدها بمنصة رقمية خاصة تسمح بالقضاء على البيروقراطية وتبسيط الإجراءات الادارية أمام المتعاملين الاقتصاديين ما يفضي الى تعزيز الأداء الاقتصادي ويرسخ تنمية مستدامة مبنية على اسس منطقية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، بطاقة المستورد، الرقمنة، مركزية الشراء الجماعي، الهيئة الجزائرية للاستيراد.

Abstract:

The regulation of foreign trade in Algeria is no longer merely an organizational matter; it has become a strategic imperative in light of rapid economic shifts. This has prompted public authorities in the current period (2025-2026) to fundamentally restructure the foreign trade system, moving away from the traditional approach led by the National Agency for the Promotion of Foreign Trade and relying instead on more specialized bodies based on economic intelligence and digitalization to determine market needs. Perhaps the most prominent feature of this transformation is the separation of imports from exports and the establishment of the Algerian Import Authority under Executive Decree No. 25-233. This reflects the Algerian state's endeavor to establish a disciplined and organized economic environment, as this authority is tasked with regulating imports and ensuring the preservation of foreign currency reserves. Furthermore, it is equipped with a dedicated digital platform designed to eliminate bureaucracy and simplify

administrative procedures for economic operators, ultimately enhancing economic performance and consolidating sustainable development built on rational foundations.

Keywords: Foreign trade, Importer's card, Digitalization, Centralized Group Purchasing, Streeting Council.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

حوكمة نشاط الاستيراد والتصدير في الجزائر بين النصوص القانونية والهيئات المستحدثة

ط.د. بعزيز حسيبة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

حوكمة نشاط الاستيراد والتصدير في الجزائر بين النصوص القانونية والهيئات المستحدثة

Governance of Import and Export Activities in Algeria between Legal Frameworks and Newly Established Institutions

ط.د. بعزيز حسيبة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

تهدف هذه المداخلة إلى دراسة التحول الذي عرفه نشاط الاستيراد والتصدير في الجزائر في إطار الإصلاحات الاقتصادية الحديثة، حيث انتقلت الدولة من الاعتماد على التنظيم القانوني التقليدي القائم على النصوص التشريعية إلى تبني مقاربة جديدة تقوم على الحوكمة الاقتصادية.

ويبرز هذا التحول من خلال تفعيل دور الهيئات والمؤسسات المتخصصة في تنظيم وضبط التجارة الخارجية، وعلى رأسها وزارة التجارة وترقية الصادرات والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجيةALGEX ، والتي أصبحت تلعب دوراً محورياً في مرافقة المتعاملين الاقتصاديين، وتنظيم عمليات الاستيراد والتصدير، وتحقيق التوازن بين حماية الاقتصاد الوطني وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وتخلص الدراسة إلى أن هذا التوجه يعكس انتقال الجزائر نحو نموذج حديث في تسيير التجارة الخارجية يقوم على التكامل بين الإطار القانوني والمنظومة المؤسساتية، بما يعزز الشفافية والنجاعة الاقتصادية.

Abstract:

This paper examines the transformation of import and export activities in Algeria within the framework of recent economic reforms. The country has shifted from a traditional legal regulation approach based mainly on legislative texts to a new model grounded in economic governance.

This shift is reflected in the strengthened role of specialized institutions, particularly the Ministry of Trade and Export Promotion and the National Agency for the Promotion of Foreign Trade (ALGEX), which now play a key role in supporting economic operators, regulating import and export operations, and ensuring a balance between protecting the national economy and promoting non-hydrocarbon exports.

The study concludes that this evolution reflects Algeria’s move toward a modern trade governance model based on the complementarity between legal frameworks and institutional mechanisms, enhancing transparency and economic efficiency.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

هيئات الإستيراد والتصدير في الجزائر: فعالية التنسيق وتحقيق النزاهة

ط.د. بشوش نورية
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

هيئات الإستيراد والتصدير في الجزائر: فعالية التنسيق وتحقيق النزاهة

Import and Export Authorities in Algeria: The Effectiveness of Coordination and the Achievement of Integrity

ط.د. بشوش نورية

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

يشهد نظام ضبط نشاطي الإستيراد والتصدير في الجزائر تحولات تنظيمية عميقة في ظل التوجه نحو إعادة هيكلة آليات التجارة الخارجية وتعزيز الحوكمة الإقتصادية. ويهدف هذا التوجه إلى تكريس الشفافية في المعاملات التجارية الخارجية، وضمان انسجام عمليات الإستيراد والتصدير مع متطلبات الأمن الإقتصادي والتنمية الوطنية، وتضطلع الهيئات المكلفة بتنظيم التجارة الخارجية بدور محوري في تأطير العمليات التجارية العابرة للحدود. وتبرز فعالية التنسيق بين هذه الهيئات كأحد الرهانات الأساسية لضمان نجاعة السياسة التجارية للدولة، إذ إن غياب الإنسجام الإجرائي وتشتت قواعد المعالجة الإدارية قد يؤديان إلى تعطيل المبادلات التجارية وإضعاف مناخ الإستثمار. ومن ثم يقتضي الأمر تكريس آليات للتنسيق الرقمي وتبادل المعلومات بين مختلف المتدخلين، بما يسمح بتبسيط الإجراءات الإدارية، تقليص آجال المعالجة، وتحقيق الرقابة القبلية والبعدية بفعالية أكبر.ومن جهة أخرى يشكل مبدأ النزاهة في تسيير نشاطي الإستيراد والتصدير محورا جوهريا في حماية الإقتصاد الوطني من الممارسات غير المشروعة. لذلك اتجه المشرع الجزائري إلى تعزيز أدوات الرقابة والامتثال.

وعليه فإن تقييم فعالية هيئات الاستيراد والتصدير في الجزائر لا يقتصر على دراسة إختصاصاتها القانونية فحسب، وإنما يمتد إلى تحليل مدى قدرتها على تحقيق التنسيق المؤسساتي وترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية في الممارسة العملية. وهو ما يجعل إصلاح منظومة التجارة الخارجية مرتبطا بمدى تحديث الإدارة الإقتصادية، رقمنة الإجراءات، وتعزيز الحكامة الإدارية بما يحقق التوازن بين حرية المبادلات التجارية وحماية المصالح الإقتصادية الوطنية .

الكلمات المفتاحية: هيئات الاستيراد والتصدير، التنسيق المؤسساتي، النزاهة والشفافية.

Abstract:

Restructuring foreign trade mechanisms and strengthening economic governance. This approach aims to embed transparency in cross-border commercial transactions and ensure that import and export operations align with the requirements of economic security and national development. The institutions entrusted with regulating foreign trade play a pivotal role in framing and supervising commercial flows across borders. The effectiveness of coordination among these institutions stands out as one of the central challenges in ensuring the coherence of the state's trade

policy. A lack of procedural harmony and fragmented administrative processing standards risks disrupting commercial exchanges and undermining the investment climate. Addressing this challenge requires the establishment of digital coordination mechanisms and information-sharing systems among all stakeholders, enabling the simplification of administrative procedures, the reduction of processing timeframes, and the more effective implementation of both ex-ante and ex-post oversight. On another front, the principle of integrity in the management of import and export activities constitutes a cornerstone in shielding the national economy from unlawful practices. Accordingly, the Algerian legislator has moved to strengthen compliance and control tools.

Ultimately, assessing the effectiveness of Algeria's import and export institutions cannot be limited to an examination of their legal mandates alone. It must extend to analyzing their capacity to achieve institutional coordination and to uphold the principles of integrity and transparency in practice. This is what makes the reform of the foreign trade system inseparable from the modernization of economic administration, the digitization of procedures, and the advancement of administrative governance — so as to strike the right balance between the liberalization of trade and the protection of national economic interests.

.**Keywords:** Import and Export Authorities, Institutional Coordination, Integrity and Transparency

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

دور رخص الاستيراد والتصدير في تنظيم التجارة الخارجية الجزائرية

ط.د. صحراوي مصطفى – ط.د. ساعد أميرة
جامعة الجزائر 1

دوررخص الاستيراد والتصدير في تنظيم التجارة الخارجية الجزائرية

ط.د. صحراوي مصطفى – ط.د. ساعد أميرة

جامعة الجزائر 1

ملخص:

تعد التجارة الخارجية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية الحديثة، باعتبارها وسيلة فعالة لربط الاقتصاد الوطني بالأسواق الدولية، وتلبية حاجيات السوق المحلية من السلع والخدمات، فضلا عن تصريف الفائض من المنتجات الوطنية وتصديرها للخارج، غير أن حرية المبادلات التجارية تحتاج لتنظيم ورقابة مما استوجب وضع اليات قانونية وإدارية تضمن السير الحسن للعمليات التجارية الخارجية، وتحافظ على التوازنات الاقتصادية للدولة ومن بين أهم هذه الاليات التي اعتمدتها الجزائر رخص الاستيراد والتصدير لما لها أهمية بالغة في المنظومة القانونية اذ تساهم حقيقة في تنظيم التجارة الخارجية، وتدعم حماية المنتوجات المحلية من المنافسة غير المشروعة، ومراقبة نوعية المنتجات المستوردة واحترامها للمعايير الصحية والأمنية وتساعد في تحقيق المصلحة الاقتصادية ودفع عجلة التنمية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، التنمية الاقتصادية، المبادلات التجارية، رخص الاستيراد، رخص التصدير، المنافسة غير المشروعة.

Abstract :

Foreign trade is considered one of the fundamental pillars upon which modern economic development is based, as it serves as an effective means of linking the national economy to international markets, meeting the needs of the local market for goods and services, as well as disposing of surplus domestic production through export. However, the freedom of trade exchanges requires regulation and oversight, which has necessitated the establishment of legal and administrative mechanisms to ensure the proper functioning of foreign trade operations and to maintain the state's economic balance. Among the most important mechanisms adopted by Algeria are import and export licenses, given their significant role within the legal system. They effectively contribute to regulating foreign trade, support the protection of domestic products from unfair competition, ensure the quality of imported goods and their compliance with health and safety standards, and help achieve economic interests while promoting development.

Keywords: Foreign trade, economic development, trade exchanges, import licenses, export licenses, unfair competition.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

الهيئة الجزائرية للصادرات المهام والفعالية

د. مرية العقون
جامعة زيان عاشور الجلفة

الهيئة الجزائرية للصادرات المهام والفعالية

د. مرية العقون

جامعة زيان عاشور الجلفة

ملخص:

تُعد الهيئة الجزائرية للصادرات مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، أُنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 25-234 الصادر في سبتمبر 2025، لتكون الأداة الإستراتيجية للدولة في تنفيذ سياسة ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، جاء استحداث هذه الهيئة كبديل للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، تتمتع الهيئة بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية وتخضع لوصاية الوزير المكلف بالتجارة الخارجية، وتتركز مهامها الأساسية في استكشاف الأسواق الدولية من خلال إعداد دراسات استشرافية وتحليلية، وتحديد القدرات الوطنية من السلع والخدمات القابلة للتصدير بالتنسيق مع مختلف القطاعات، كما تتولى مسؤولية إطلاق وتعزيز علامة "صنع في الجزائر" وفق دفتر شروط يضمن الجودة والمطابقة للمواصفات العالمية، بالإضافة إلى الإشراف على مشاركة المتعاملين الاقتصاديين في المعارض والتظاهرات الدولية.

ولتعزيز نجاعتها الميدانية، تملك الهيئة صلاحية إنشاء ممثليات خارجية تحت مسمى "دار الجزائر" لتكون مراكز ترويجية دائمة، مع التنسيق الوثيق مع السفارات الجزائرية لتفعيل اليقظة التجارية، كما اعتمدت الهيئة أدوات رقمية وإجرائية متطورة، أبرزها النافذة الوحيدة للتصدير، المنصة الرقمية للمصدر، البطاقة الوطنية للمصدرين... وبذلك فهي تسعى الهيئة إلى بناء اقتصاد وطني قوي ومتنوع يواكب التحديات الدولية، والحد من التبعية المفرطة لقطاع النفط من خلال تنويع مصادر الدخل القومي

يهدف هذا التحول المؤسسي إلى بناء اقتصاد متنوع وقوي، من خلال تحسين مناخ الأعمال، وتعزيز القدرات التفاوضية للمصدرين، وتحقيق اندماج أكبر للجزائر في الأسواق الإقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية: الهيئة الجزائرية للصادرات- ترقية الصادرات – ترشيد الواردات- التجارة الخارجية.

Abstract:

The Algerian Export Authority is a public administrative establishment created under Executive Decree No. 25-234, issued in September 2025. It serves as the state's strategic tool for implementing policies to promote exports outside the hydrocarbon sector. This authority was established as an alternative to the National Agency for Foreign Trade Promotion (ALGEX), which was dissolved and its assets transferred to the new body. The Authority enjoys financial independence and legal personality, operating under the supervision of the Minister of Foreign Trade.

Its primary responsibilities focus on exploring international markets by conducting prospective and analytical studies, as well as identifying national export

capacities for goods and services in coordination with various sectors. Furthermore, it is tasked with launching and promoting the "Made in Algeria" label, based on a charter that ensures quality and compliance with international standards. It also oversees the participation of economic operators in international fairs and events.

To enhance its field efficiency, the Authority is empowered to establish foreign representations known as "Dar El Djazaïr" (House of Algeria) to act as permanent promotional centers. This involves close coordination with Algerian embassies to activate commercial vigilance. Additionally, the Authority has adopted advanced digital and procedural tools, most notably the Export Single Window, the Digital Exporter Platform, and the National Exporters Card.

Through these initiatives, the Authority seeks to build a strong and diversified national economy capable of meeting international challenges and reducing excessive dependency on the oil sector by diversifying national income sources. This institutional transformation ultimately aims to build a robust economy by improving the business climate, enhancing the negotiating power of exporters, and achieving greater integration for Algeria into regional and international markets.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

تنظيم نشاط الاستيراد المصغر (تجارة الكابة) من قبل المقاول الذاتي في الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 25-170 المؤرخ في 2025/6/29.

د. بن عجمية ميلود

جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف

تنظيم نشاط الاستيراد المصغر(تجارة الكابة) من قبل المقاول الذاتي في الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 25-170 المؤرخ في 2025/6/29.

د. بن عجمية ميلود

جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف

ملخص:

طالما كانت " تجارة الكابة" أو "الاستيراد المصغر" من قبل اشخاص طبيعيين نشاطا محظورا في الجزائر، يتعرض اصحابه لعراقيل ادارية وجمركية عديدة، خاصة إذا تعلق الامر بسلع وبضائع نادرة في السوق المحلي.

لكن المشرع الجزائري تدخل في الآونة الاخيرة وقصد ادراج هذا النشاط ضمن نشاطات الاستيراد المسموح بها، قرر وضع إطار قانوني وتنظيمي يؤطر هذا النشاط واخراجه من دائرة الاقتصاد الموازي لتتم هيكلته بموجب المرسوم التنفيذي رقم 170/95 المؤرخ في 2025/6/29 الجريدة الرسمية عدد 40. وهذا على غرار اصلاحات اخرى تم اقرارها بموجب قوانين ذات صلة، تتعلق بالمؤسسات الناشئة، المقاول الذاتي، والتجارة الالكترونية.

ولتسليط الضوء على هذا النشاط سيتم التعرض للموضوع من خلال:

أولا : شروط ممارسة نشاط الاستيراد المصغر.

ثانيا : كيفيات ممارسة نشاط الاستيراد المصغر.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

أدوات عمل الهيئة الجزائرية للاستيراد في مجال متابعة وتأطير الواردات

د. دحماني فريدة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

أدوات عمل الهيئة الجزائرية للاستيراد في مجال متابعة وتأطير الواردات

د. دحماني فريدة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

باشرت الجزائر في الآونة الأخيرة إصلاحات عميقة في مجال إعادة تنظيم وهيكلة منظومة التجارة الخارجية، خاصة فيما يتعلق بعمليات الاستيراد، تجسدت في استحداث الهيئة الجزائرية للاستيراد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 25-233 المؤرخ في 03 سبتمبر 2025، باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة الخارجية، تتمثل مهمتها في تنفيذ سياسة الدولة في مجال متابعة وتأطير الواردات، تقوم على التنظيم والرقابة والتخطيط الاستراتيجي للواردات من خلال منحها أدوات عمل واسعة .

وتعتبر الهيئة الجزائرية للاستيراد كأحد أهم الآليات للإصلاح الاقتصادي في الجزائر، التي اعتمدها المشرع لتحسين كفاءة التجارة الخارجية وترشيد الواردات عبر التخصص الوظيفي وضبطها وحماية الإنتاج الوطني.

وانطلاقا من ذلك يندرج موضوع الدراسة حول البحث أو الكشف عن مختلف أدوات عمل الهيئة الجزائرية للاستيراد المستجدة التي تعتمد عليها الهيئة في مجال متابعة وتأطير الواردات، التي وضعتها الدولة الجزائرية ضمن المرسوم التنفيذي المنشأ لها بهدف ضبط وتنظيم نشاط الاستيراد والقضاء على السلبيات والنقائص التي كان يعاني منها سابقا .

من خلال الإجابة على الإشكالية التالية " فيما تتمثل أدوات عمل الهيئة الجزائرية للاستيراد في مجال متابعة و تأطير الواردات"؟ .

الكلمات الافتتاحية: التجارة الخارجية، الواردات، الهيئة، الاقتصاد الوطني.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

معالجة المرسوم التنفيذي رقم 25-170 لظاهرة الاستيراد الفردي الغير تجاري

د. قادري طارق

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

معالجة المرسوم التنفيذي رقم 25-170 لظاهرة الاستيراد الفردي الغير تجاري

د. قادري طارق - أستاذ محاضر أ

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

نصت المادة 61 من دستور 2020 على احد المبادئ المهمة الا و هو حرية المقاولة و هو يعتبر من الحريات الاقتصادية الأساسية الى جانب حرية التجارة و الاستثمار، و هذا مهد لصدور القانون رقم 22-23 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي، وتطبيقا له صدر مؤخرا في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 40 المرسوم التنفيذي رقم : 25-170 المؤرخ في 03 محرم 1447 الموافق لـ 29 جوان 2025 الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة نشاط الاستيراد المصغر من طرف المقاول الذاتي ، وذلك لأجل تنظيم ما يعرف بـ الاستيراد الفردي غير التجاري في سبيل السعي إلى إدماج هذا النشاط الفعلي في الاقتصاد الرسمي للبلد.

حيث انه ولعقود طويلة كان هذا النشاط غير مؤطر من الناحية القانونية بالرغم من وجوده الفعلي على أرض الواقع وامتهانه من طرف الآلاف من الناشطين في هذا المجال، شأنه شأن العديد من النشاطات التي بقيت دون تأطير رغم شيوعها ومن بينها الناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي وسائقي سيارات الأجرة غير الرسمية عبر التطبيقات الذكية والناشطين في مجال صرف العملة، الأمر الذي يظهر الأهمية القصوى لهذا النشاط المستحدث مؤخرا.

جاء المرسوم التنفيذي رقم: (25-170) لأجل وضع إطار قانوني واضح المعالم يحدد شروط وكيفيات ممارسة نشاط الاستيراد المصغر من طرف المقاول الذاتي، هنا نطرح الإشكالية المتمثلة في: كيف عالج هذا المرسوم ظاهرة الاستيراد الفردي وما مدى نجاعة اجراءاته في تأطير هذا النشاط؟

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

الآليات المستحدثة لمكافحة تضخيم الفواتير في عمليات الاستيراد: دور اللجان المختصة والتنسيق المؤسساتي

د. مزيلي وسيلة
جامعة احمد بن احمد-وهران 2

الآليات المستحدثة لمكافحة تضخيم الفو اتير في عمليات الاستيراد: دور اللجان المختصة والتنسيق المؤسساتي

د. مزيلي وسيلة

جامعة احمد بن احمد-وهران 2

ملخص:

تعد ظاهرة تضخيم الفواتير (Over-invoicing) من أخطر الجرائم المالية التي تستنزف الاحتياطي النقدي وتضر بالاقتصاد الوطني، ولأجل ذلك سارعت الدولة نحو تبني استراتيجية استباقية تعتمد على "الحوكمة الرقابية" من خلال استحداث هيئات ولجان متخصصة. تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على الدور المنوط باللجان المستحدثة المكلفة بمتابعة وضبط عمليات الاستيراد، وتحليل آليات التنسيق بين مختلف الفاعلين (الجمارك، البنك المركزي، وزارة التجارة، والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية).

تتمحور الإشكالية حول مدى فعالية هذه الآليات المستحدثة في سد الثغرات القانونية والتقنية التي كانت تُستغل في تهريب العملة الصعبة، وكيف ساهم التنسيق المؤسساتي والرقمنة في إضفاء شفافية أكبر على الفواتير الموطنة بنكياً. كما تتناول الدراسة بالتحليل الصلاحيات الرقابية الجديدة التي تمنح لهذه الهيئات الحق في التدقيق المسبق واللاحق، مع رصد التحديات الميدانية التي تواجه عمل هذه اللجان في ظل التحول نحو نظام استيراد مبني على النجاعة والضبط لا على القيود الكمية فقط.

خطة المداخلة: الآليات المستحدثة لمكافحة تضخيم الفواتير في عمليات الاستيراد

المبحث الأول: الإطار المؤسساتي للهيئات واللجان المستحدثة لضبط الاستيراد

المطلب الأول: ماهية اللجان المختصة بطلبات التوطين البنكي والرقابة المسبقة.

المطلب الثاني: الدور الرقابي المستحدث للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.(ALGEX)

المبحث الثاني: آليات التنسيق المؤسساتي والرقمنة في مواجهة تضخيم الفواتير

المطلب الأول: تفعيل الرقابة المشتركة (جمارك - بنك - تجارة) عبر الأنظمة الرقمية.

المطلب الثاني: فعالية التنسيق المؤسساتي في الكشف عن الجرائم المالية المرتبطة بالاستيراد.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

تنظيم الاستيراد المصغر للمقاول الذاتي في الجزائر

د. قوسم غالية
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

تنظيم الاستيراد المصغر للمقاول الذاتي في الجزائر

د. قوسم غالية

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

يقصد بالاستيراد المصغر استيراد كميات محدودة من السلع المسموح بها قانونا بغرض إعادة بيعها أو استغلالها في نشاط اقتصادي، وفق ضوابط وإجراءات مبسطة مقارنة بالاستيراد التجاري التقليدي. وقد استحدث هذا النظام في الجزائر لتنظيم نشاط كان يمارس بطرق غير رسمية، مع إدماج صغار المستوردين في الاقتصاد الرسمي. أما المقاول الذاتي فهو شخص طبيعي يمارس نشاطا اقتصاديا بصفة فردية ومستقلة، ويستفيد من نظام قانوني وجبائي مبسط .

يتعين على المقاول الذاتي لممارسة نشاط الاستيراد المصغر إتباع مجموعة من الإجراءات والالتزام بالشروط القانونية اللازمة لذلك.

يترتب عن تنظيم الاستيراد المصغر في الجزائر أثار إيجابية وأثار سلبية تمثل تحديات يجب رفعها لضمان فعالية التنظيم القانوني الخاص لنشاط الاستيراد المصغر للمقاول الذاتي لاسيما القانون رقم 22-23 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي والمراسيم التنفيذية له والمرسوم التنفيذي رقم 25- 170 المتعلق بشروط وكيفيات ممارسة نشاط الاستيراد من طرف المقاول الذاتي.

انطلاقا مما سبق ذكره، تتمحور إشكالية المداخلة حول: إلى أي مدى وفق القانون الجزائري في تنظيم نشاط الاستيراد المصغر للمقاول الذاتي؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم المداخلة إلى محورين أساسيين، نتناول في المحور الأول مفهوم الاستيراد المصغر والمقاول الذاتي، ونتطرق في المحور الثاني إلى إجراءات ممارسة الاستيراد المصغر وأثاره.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد
والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

De la conformité à l'intelligence réglementaire : vers la construction de l'avantage concurrentiel des entreprises algériennes d'import-export

Dr. Karima SI SALAH - Dr. AMOKRANE Hakima
Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou

De la conformité à l'intelligence réglementaire : vers la construction de l'avantage concurrentiel des entreprises algériennes d'import-export

Dr. Karima SI SALAH - Dr. AMOKRANE Hakima
Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou

Résumé :

Les entreprises d'import-export évoluent dans des environnements fortement réglementés, caractérisés par une évolution continue des normes nationales et internationales. Dans ce contexte, la conformité est généralement appréhendée comme une obligation à respecter dans une logique essentiellement réactive. Toutefois, si elle constitue une condition nécessaire à l'exercice de l'activité, elle ne représente pas en elle-même un facteur de différenciation stratégique.

Cette communication propose une lecture conceptuelle du passage de cette logique de conformité à ce que nous appelons l'intelligence réglementaire. Encore peu mobilisé dans les travaux en management stratégique, ce concept est envisagé ici comme une capacité organisationnelle fondée sur l'interprétation, l'anticipation et l'intégration stratégique de l'information normative. En dépassant la seule logique de veille réglementaire, il permet de transformer l'information réglementaire en ressource stratégique au service de la décision et de la performance. L'intelligence réglementaire correspond dès lors au passage d'une logique de conformité réactive à une logique d'anticipation proactive des contraintes normatives.

Dans le cas des entreprises algériennes d'import-export, cette évolution revêt un intérêt particulier dans la mesure où les ajustements réglementaires influencent directement les délais, les coûts et la fluidité des opérations commerciales internationales. Les modifications des procédures douanières, des régimes d'autorisation ou des exigences documentaires peuvent, par exemple, générer des retards et des surcoûts lorsqu'elles ne sont pas anticipées, alors qu'une lecture proactive de ces changements favorise une meilleure adaptation organisationnelle et décisionnelle.

C'est précisément cette capacité d'anticipation et d'adaptation qui constitue un facteur différenciant dans la construction d'un avantage concurrentiel durable, en permettant aux entreprises de réduire l'incertitude réglementaire, d'améliorer leur réactivité et de fluidifier leurs opérations d'import-export dans un environnement en constante évolution.

Dès lors, une question centrale se pose : dans quelle mesure le passage d'une logique de conformité réglementaire à une logique d'intelligence réglementaire permet-il de construire un avantage concurrentiel durable pour les entreprises algériennes d'import-export ?

Sur le plan méthodologique, cette communication adopte une démarche qualitative à visée exploratoire, fondée sur une revue de la littérature en management stratégique et en intelligence économique, ainsi que sur une analyse contextualisée du secteur de l'import-export en Algérie.

En mobilisant une approche issue du management stratégique, cette réflexion propose de repositionner la réglementation non plus comme une contrainte subie, mais comme un objet d'anticipation, d'apprentissage et d'adaptation susceptible de contribuer durablement à la performance et à la compétitivité des entreprises.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

ملاحظات حول إعادة التنظيم الهيكلي لعمليتي الاستيراد والتصدير في القانون الجزائري

د. إفرشاح فاطمة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملاحظات حول إعادة التنظيم الهيكلي لعمليتي الاستيراد والتصدير في القانون الجزائري

د. إفرشاح فاطمة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

نتج عن تبني الدولة الجزائرية إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية وحماية الاقتصاد الوطني، استحداث هيئتين في مجال الاستيراد والتصدير من أجل ضبط السوق الجزائرية (التجارة الخارجية) ومتابعة المتدخلين في هذا المجال، وذلك بعد حل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 235/25 .

حيث تم إنشاء الهيئة الجزائرية للاستيراد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 233/25 التي تتكفل بتنظيم نشاط الاستيراد ووضع قاعدة بيانات لمتابعة نشاط الاستيراد واحتياجات السوق الوطنية وذلك بالتنسيق مع مختلف القطاعات المعنية. كما تتزود هذه الهيئة بمنصة رقمية لمتابعة عملية الاستيراد ومرافقة المستوردين.

إضافة إلى ذلك تم استحداث الهيئة الجزائرية للتصدير بموجب المرسوم التنفيذي رقم 234/25، التي خول لها صلا حية ضبط نشاط التصدير وترقيتها من خلال إنشاء ممثليات خارج الوطن لتسويق المنتجات الوطنية (العمل على استكشاف الأسواق الدولية لترويج المنتجات الوطنية)، وهو الشيء الذي يتجسد عن طريق التنسيق القطاعات والأجهزة المعنية.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

تنظيم نشاط التصدير خارج قطاع المحروقات

د. سايكي وزنة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

تنظيم نشاط التصدير خارج قطاع المحروقات

د. سايكي وزنة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

يمثل نشاط التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر ركيزة أساسية لتنويع الاقتصاد الوطني ولتقليص التبعية للمواد النفطية، ويشهد توسعا مستمرا ليشمل قطاعات متعددة مثل الصناعات الغذائية ومواد البناء وكذا المنتجات الزراعية والمؤسسات الناشئة نحو الأسواق الإفريقية والأوروبية وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن واقع التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر وماهي الإجراءات الواجب اتخاذها بهدف تنويعه؟

فمن القطاعات المعتمد عليها لتنويع نشاط التصدير قطاع مواد البناء الذي يشهد تطورا يشمل الاسمنت وألواح الجبس والحديد والصلب الموجهة للأسواق الأوروبية والإفريقية، وكذا الصناعة التحويلية والورقية تصدر بتنسيق منتظم نحو الدول المجاورة، إضافة إلى الصناعات الغذائية والفلاحية فعلى الرغم من بعض القيود المفروضة على تصدير المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك لضمان استقرار السوق المحلي إلا أن المنتجات التقليدية والمحاصيل تعرف نموا في حجم صادراتها.

تعمل الحكومة على توفير إطار تحفيزي لدعم المتعاملين الاقتصاديين وتسهيل ولوجهم للأسواق الدولية عبر تدابير تشمل التمويل والضمان وذلك بتوفير اليات التأمين وضمان مخاطر الصادرات من خلال مؤسسات من خلال الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات.

إضافة إلى التسهيلات اللوجستية وذلك بتحسين سلاسل الإمداد وتوفير التسهيلات الجمركية لتسهيل عمليات الشحن عبر الموانئ، إضافة إلى فتح مجالات التسجيل أمام المصدرين للمشاركة في التظاهرات والمعارض الدولية قصد التعريف بالمنتجات المحلية دوليا، كل هذا رغم بعض التحديات التي تعترض نمو نشاط التصدير خارج قطاع المحروقات إلا أنها تبقى عراقيل قابلة للمعالجة عن طريق التخفيف من الإجراءات البيروقراطية وتسهيل تأمين وتمويل المشاريع ، وكذا تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية لمواجهة تقلبات الأسواق، وكذا استغلال فرص الاندماج في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

دور الهيئات المستحدثة في ضبط الاستيراد والتصدير: بين التنظيم والتقييد

د. بريش ريمة
جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج

دور الهيئات المستحدثة في ضبط الاستيراد والتصدير: بين التنظيم والتقييد

د. بريش ريمة

جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج

ملخص:

يشهد قطاع التجارة الخارجية في الجزائر تحولات مهمة مع استحداث هيئات جديدة تهدف إلى تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير وضبطهما بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد الوطني. وتندرج هذه الإصلاحات ضمن توجه عام يسعى إلى تقليص الواردات العشوائية، حماية الإنتاج المحلي، وتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات.

تلعب هذه الهيئات دوراً محورياً في تأطير العمليات التجارية من خلال وضع اليات رقابية جديدة، مثل اعتماد برامج الاستيراد المسبقة، ومنح التراخيص وفق معايير محددة، إضافة إلى رقمنة الإجراءات الإدارية بهدف تحقيق الشفافية وتسريع المعاملات، كما تساهم في مرافقة المصدرين وتسهيل ولوجهم إلى الأسواق الدولية غير أن هذا التنظيم يُنظر إليه أحياناً على أنه تقييد للنشاط التجاري، خاصة في ظل تشديد شروط الاستيراد وكثرة الإجراءات، ما قد يؤثر على مرونة المتعاملين الاقتصاديين ومن هنا يبرز التحدي في تحقيق توازن دقيق بين ضرورة التنظيم لضمان استقرار السوق، وبين الحفاظ على ديناميكية المبادلات التجارية.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

الحوكمة الرقابية للتجارة الخارجية: دراسة في مهام الهيئتين المستحدثتين للاستيراد والتصدير

ط.د. بوعمرة عقبة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

الحوكمة الرقابية للتجارة الخارجية: دراسة في مهام الهيئتين المستحدثتين للاستيراد والتصدير

Regulatory Governance of Foreign Trade: A Study of the Functions of the Newly Established Import and Export Authorities

ط.د. بوعمرة عقبة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

شهدت المنظومة التشريعية الوطنية مؤخرا قفزة نوعية جد مهمة في مجال التعديلات القانونية، لاسيما ما تعلق بضمان السيادة الرقمية وترقية الاقتصاد، وتجسيد هذا بالانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي تحت تأطير قانوني محكم، لاسيما وأن التجارة الخارجية تمثل العمود الفقري الاقتصاد الوطني والواجهة الأساسية لسيادته المالية وسياسته النقدية في مجال التصدير والاستيراد، غير أن تسيير هذا الأخير عبر آليات إدارية تقليدية أحدث فيه جملة من الإشكالات الاختلالات الهيكلية، مما أدى أدى ضرورة التفكير القانوني الجديد لتجاوز هاته العقبات في مقدمتها الفساد المالي، لاسيما جرائم تضخيم الفواتير والتهريب، وكنتيجة لهذا برزت الجهود في الانتقال إلى تبني الحوكمة الرقابية كضرورة حتمية في ظل التوجهات الإستراتيجية الجديدة للدولة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنمية الصادرات بحل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية واستحداث هيئتين وطنيتين مستقلتين بمهام رقابية على الواردات والصادرات تشمل كل من الهيئة الجزائرية للاستيراد و الهيئة الجزائرية للصادرات.

تكتسي هاته الدراسة أهمية كبيرة في المجال الاقتصادي والقانوني، بالأخص في ظل تبني مقاربة رقابية نتبعو من الهيئتين قائمة على التخصص الوظيفي مواكبة لمستجدات الاقتصاد الرقمي بشموليتها اعتماد التكنولوجيا الحديثة وفق تنسيق قطاعي محكم يعكس التحول التشريعي والمؤسساتي الحديث في مجال التصدير والاستيراد بتكريس وتجسيد مفهوم الحوكمة الرقابية التي تجمع بين المهام الإدارية التقليدية والرقمية، ومدى فاعلية وقدرة الهيئتين المستحدثتين، وبيان مدى قدرتهما على كبح جملة الجرائم المالية والتجارية التي تحدث في مجال التصدير والاستيراد، وعليه مرافقة المتعاملين الاقتصاديين في بيئة أكثر شفافية ذات طابع مزدوج .

ترتكز هاته المداخلة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، التي في مجملها تشمل تفكيك المهام الرقابية للهيئتين بموجب المستحدثتين بموجب المراسيم التنفيذية (25-233 و25-234) وتحديد أهمية هذا الدور على المستوى التشريعي والاقتصادي، بالأخص في ضبط نشاط الواردات والصادرات في ظل تفعيل

أحكام التجارة الخارجية، وعليه كبح وتثبيط مختلف الأنشطة والممارسات المختلفة لأحكام التشريع المعمول به، أكثر من ذلك فإن التوجه نحو الحوكمة الرقابية للتجارة الخارجية يتأسس في نجاحه على مدى تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية وترقية المنتوج الوطني، وعليه كل هذا يهدف إلى التوصل إلى أهم الثغرات والفجوات والإشكالات ذات الطابع الاقتصادي والقانوني لوضع مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن لها أن تسهم في تطوير التجارة الخارجية وتحسين وتسهيل المهام الرقابية للهيئتين المستحدثتين مؤخرا .

انطلاقا من المرسومين التنفيذين السابقين، فإن موضوع الحوكمة الرقابية على التجارة الخارجية يطرح مجموعة من التساؤلات ذات البعد القانوني والاقتصادي التي يمكن اجمالها في إشكالية رئيسية تتمحور حول البحث في مدى فاعلية الدور الرقابي لكل من الهيئتين الجزائريتين للتصدير والاستيراد في تجسيد مبادئ الحوكمة الرقابية وتحقيق توازن اقتصادي ضمن بيئة بعيدة عن مختلف التلاعبات المنافية لضبط نشاط التجارة الخارجية في الجزائر.

سيتم معالجة هذا الموضوع وفق تعددية منهجية متكاملة بين الوصف والتحليل والاستنباط، على خطة ثنائية قائمة على محورين رئيسين، يتمحور الاول منها في دراسة مهام الهيئة الجزائرية للاستيراد كآلية لضبط الواردات وحماية الأمن الاقتصادي، بينما الثاني منها سيعالج مهام الهيئة الجزائرية للصادرات وكذا أبعاد ترقية المنتوج الوطني في ظل تطوير التجارة الخارجية وترقية الدبلوماسية الاقتصادية على المستوى الوطني .

سيتوج هذا العمل بخاتمة شاملة للموضوع تحتوي على حوصلة مع نتائج الدراسة وأهم الاقتراحات المتوصل إليها.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

أثر النظام المعلوماتي الجديد في تفعيل الرقابة الجمركية على عمليات الاستيراد والتصدير

ط.د. بوالنح ريمة - أ.د. موكة عبد الكريم
جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل

أثر النظام المعلوماتي الجديد في تفعيل الرقابة الجمركية على عمليات الاستيراد والتصدير

ط.د. بوالنح ريمة - أ.د. موكة عبد الكريم

جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل

ملخص:

ملخص المداخلة: في إطار مواكبة التطورات الاقتصادية الراهنة والتوجه نحو اعتماد الاقتصاد الرقمي، قام المشرع الجزائري برقمنة قطاع التجارة الخارجية، بما في ذلك قطاع الجمارك اين نص المشرع على تزويد إدارة الجمارك بأنظمة معلوماتية حديثة لتسير وتنظيم قطاع التجارة الخارجية ومن هنا تمحورت الإشكالية الرئيسية للورقة البحثية حول إلي أي مدى سوف يساهم النظام المعلوماتي الجديد في تفعيل وتطوير اليات الرقابة على عمليات الاستيراد والتصدير؟ حيث نهدف من خلال الورقة البحثية الى ابراز دور النظام المعلوماتي الجديد في تحديت اليات الرقابة على عمليات التجارة الخارجية وتقييم فعاليته، وقد توصلنا الى ان النظام المعلوماتي الجديد ووحداته سوف يساهمان في مراقبة عمليات الاستيراد والتصدير بفعالية خاصة نظام تسير المخاطر الذي يلعب دورا مهما في تبسيط الرقابة الجمركية والتخليص الجمركي وقد كانت ابرز التوصيات ضرورة الإسراع في ربط النظام المعلوماتي الجديد بمختلف الأنظمة المعلوماتية للأجهزة المكلفة بالرقابة على عمليات التجارة الخارجية مع استكمال الإطار القانوني لتلبية متطلبات الجمارك الذكية

كلمات مفتاحية: جمارك ذكية، استيراد، تصدير، رقابة.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

ط.د. علجية حبيب – أ.د. محمد نجيب بوعروج
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

ط.د. علجية حبيب – أ.د. محمد نجيب بوعروج
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على موضوع مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر، باعتباره أحد المواضيع الهامة في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها بلادنا، لذا عمدت إلى استحداث جملة من القوانين الوضعية والإصلاحات التنظيمية التي استهدفت تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير باعتمادها على آليات وإجراءات جديدة للمرافقة الميدانية تزامنا مع التحول الرقمي الجديد، وفي هذا السياق تبرز أهمية هذه المداخلة الموسومة بـ" إجراءات متابعة ومرافقة نشاطي الاستيراد والتصدير" الهادفة إلى تقديم قراءة تحليلية ضمن مقاربة سوسيوقانونية، لفهم دينامية رقمنة إجراءات الاستيراد والتصدير، من خلال تناول الإطار المفاهيمي لنشاطي الاستيراد والتصدير، والوقوف عند آليات متابعة وعقلنة نشاط الاستيراد مع ابراز آليات مرافقة وتحفيز نشاط الاستيراد، لتختتم المداخلة بتقديم حزمة من التوصيات الرامية إلى محاولة تطوير حوكمة نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: إجراءات، الاستيراد، التصدير، التجارة الخارجية.

Abstract

This paper highlights recent developments in the regulation of import and export activities in Algeria in light of the country's economic transformations.

It examines the digitization of import and export procedures, the mechanisms for monitoring import activities, and the measures adopted to support and promote exports. The study concludes with recommendations to improve the governance of foreign trade activities in Algeria.

Key words: Procedures, Import, Export, Foreign trade.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

الآليات القانونية لتحفيز الإستثمارات الموجهة للتصدير في ظل قانون الإستثمار 22-18

د. ضياف صارة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

الآليات القانونية لتحفيز الإستثمارات الموجهة للتصدير في ظل قانون الإستثمار 22-18

د. ضياف صارة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

تُشكل التحفيزات الاستثمارية حجر الزاوية في السياسة التشريعية الاقتصادية المعاصرة، حيث لم تعد مجرد امتيازات مالية عابرة، بل أضحت استراتيجية قانونية متكاملة تهدف الدولة من خلالها إلى هندسة خارطة استثمارية جديدة تتوافق مع الالتزامات الدولية والتحولات الهيكلية للاقتصاد الوطني. وفي هذا السياق، جاء القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار كاستجابة حتمية لضرورات التغيير، ساعياً إلى صياغة بيئة قانونية تؤسس لمرحلة "الأمن الاقتصادي" عبر تكريس جملة من الحوافز التي تتنوع بين إعفاءات جبائية وجمركية وضمانات إجرائية غير مسبوقة. ولا يقتصر هذا التوجه الجديد على منح الامتيازات فحسب، بل يمتد ليشمل عصرنة الأجهزة الإدارية القائمة على شؤون الاستثمار، وعلى رأسها الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، التي أُنيطت بها صلاحيات واسعة تجعل منها المحرك الأساسي لتنفيذ هذه الحوافز فعلياً، بعيداً عن التعقيدات البيروقراطية.

إن هذا الارتباط الوثيق بين النص القانوني والإجراء الإداري، يهدف إلى التوفيق بين مصلحة المستثمر في حماية حقوقه، وبين حق الدولة في رقابة وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاستراتيجية. وبناءً عليه، تتمحور إشكالية هذه المداخلة في تبيان مدى نجاعة الميكانيزمات القانونية والمؤسساتية التي استحدثها المشرع الجزائري في القانون 22-18، ومدى قدرة هذه الأجهزة الإدارية في حلتها الجديدة على تفعيل الحوافز المقررة قانوناً، وهل ترتقي هذه الضمانات إلى مستوى توفير بيئة قانونية مستقرة تكفل فعلياً ترقية الاقتصاد الوطني وجذب رؤوس الأموال في ظل الرهانات الراهنة؟

الكلمات المفتاحية: قانون22-18 – الحوافز الإستثمارية – الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار – الإعفاءات الجمركية والجبائية.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

الرقمنة كألية لترقية التصدير خارج المحروقات

أ.د. تدريست كريمة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

الرقمنة كألية لترقية التصدير خارج المحروقات

أ.د. تدريست كريمة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

تعد الصادرات أهم مرتكزات التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم، لأنها تساهم في تنويع مصادر الدخل الوطني وزيادة احتياطات العملة الصعبة، والجزائر على غرار باقي الدول أدركت الأهمية الاقتصادية للصادرات، إلا أن اعتمادها المفرط على الصادرات النفطية طيلة عقود من الزمن، أدى إلى بناء اقتصاد مهدد بالانهيار في ظل تذبذب وعدم استقرار أسواق النفط .

لذلك أصبحت ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات إحدى أهم الأولويات الاستراتيجية للدولة الجزائرية، وهو ما يظهر من خلال إعادة النظر في مختلف الآليات القانونية والمؤسساتية المؤطرة للتجارة الخارجية، ولعل من أبرزها الاعتماد على الرقمنة كألية لإنجاح سياسة التصدير لأن الأخيرة لا تتوقف فقط على زيادة الإنتاج الوطني، وإنما تتطلب تحديث منظومة التجارة الخارجية، وتوفير بيئة أكثر ملاءمة للمصدرين، من خلال إنشاء منصات رقمية وتطوير الخدمات الإلكترونية، بما يسمح بتسهيل عمليات التصدير وضمان تبسيط الإجراءات، وتخفيض تكاليف المعاملات، وتسريع تبادل المعلومات، مما يرفع من كفاءة المؤسسات الجزائرية ويعزز من قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية.

وتبعا للمعطيات السابقة، نتساءل من خلال هذه الورقة البحثية عن فاعلية الإجراءات المتخذة من أجل إرساء الرقمنة في مجال التجارة الخارجية وعن أهمية ذلك في تعزيز وترقية الصادرات خارج المحروقات؟

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

آفاق تكريس النصوص المنظمة لنشاطي الإستيراد والتصدير

د. بن طالب ليندا
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

آفاق تكريس النصوص المنظمة لنشاطي الإستيراد والتصدير

د. بن طالب ليندا

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

تعد التجارة الخارجية الشريان النابض للاقتصاد الوطني، كونها وسيلة فعالة لنموه وازدهاره، فهي البوابة الرئيسية للمنافسة الأجنبية وقناة مهمة لتدفق المستثمرين من خلال عمليتي الاستيراد والتصدير للمنتجات والبضائع في إطار توفير حاجيات الدولة من متطلبات خارجية عن طريق الاستيراد من جهة وكذا تسويق المنتج الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التصدير، وبالتالي المساهمة في تطوير مصادر الدخل من العملة الصعبة.

كانت لسياسة الاحتكار التي انتهجتها الجزائر في مجال التجارة الخارجية سابقا عدة آثار سلبية على الفرد والمجتمع، مما دفعها إلى التعديل المستمر للقوانين المسيرة لها من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

عمدت الجزائر في ظل تبني إستراتيجية تكريس رغبة الدولة في إعادة هيكلة السياسة الاقتصادية في إطار ترقية الصادرات، على إرساء منظومة قانونية صارمة قائمة على اعتماد نظام الرخص للاستيراد والتصدير، حيث كرس المشرع مجموعة من النصوص القانونية التي تحدد القواعد الإجرائية المتبعة في تنفيذ هذه الآلية ولعل آخرها كان في سنة 2025 وهو المرسوم التنفيذي رقم 25-233 والمرسوم التنفيذي رقم 234/25، كآلية قانونية تنظيمية تجسد الطابع الحمائي للدولة على الاقتصاد بصفة عامة والميزان التجاري والإنتاج الوطني بصفة خاصة.

على ضوء ما سبق كان لابد من البحث عن الجديد الذي تحمله النصوص القانونية المتتالية المنظمة لعمليتي الإستيراد والتصدير، وهل فعلا تخدم هذه القواعد القانونية العمليات التجارية الخارجية؟

لغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة، قمنا بتقسيم الدراسة إلى مبحثين،

التنظيم القانوني لنشاطي الاستيراد والتصدير (المبحث الأول) والذي سندرس فيه ونبين أهمية وأثر نشاطي الاستيراد والتصدير على الاقتصاد الوطني (المطلب الأول)، أهم النصوص والأحكام القانونية المنظمة لنشاطي الاستيراد والتصدير مع إظهار الجديد الذي تحمله في كل مرة تصدر فيه نصوص جديدة (المطلب الثاني).

أما المبحث الثاني يتعلق بالآثار التغير التدريجي لسياسة الدولة على القطاع الخاص بالتجارة الخارجية، والذي ندرس فيه الإشكالات القانونية التي تتصادم فيه مع تنفيذ النصوص القانونية على أرض الواقع (المطلب الأول) مع إظهار الآثار الايجابية (المطلب الثاني).

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

حوكمة التجارة الخارجية في الجزائر على ضوء الهيئات المستحدثة لتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير

د. نصيرة قوريش – د. جميلة مديوني
جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف

حوكمة التجارة الخارجية في الجزائر على ضوء الهيئات المستحدثة لتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير

د. نصيرة قوريش – د. جميلة مديوني

جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف

ملخص:

تتناول المداخلة موضوع حوكمة التجارة الخارجية في الجزائر في ضوء الهيئات المستحدثة لتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير، وذلك في إطار التوجهات الجديدة للدولة الرامية إلى إصلاح منظومة التجارة الخارجية وتعزيز فعالية التسيير الاقتصادي، حيث تأتي هذه الإصلاحات استجابة لحاجة الجزائر إلى ترشيد الواردات، تنويع الصادرات، تقليص التبعية للمحروقات وتحقيق تنويع اقتصادي مستدام.

وتركز الدراسة على تحليل الدور الذي تؤديه الهيئات التنظيمية الجديدة في تكريس مبادئ الحوكمة، من خلال تعزيز الشفافية، الرقابة، الرقمنة، وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير. كما تسلط الضوء على مساهمة هذه الهيئات في مرافقة المتعاملين الاقتصاديين، تحسين جودة المنتوج الوطني، ودعم تنافسية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

آليات ضبط نشاط الاستيراد والتصدير في ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي

د. صنور فاطمة الزهرة
جامعة جيلالي ليابس -سيدي بلعباس

آليات ضبط نشاط الاستيراد والتصدير في ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي

د. صنورفاطمة الزهرة

جامعة جيلالي ليابس -سيدي بلعباس

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة آليات ضبط نشاط الاستيراد والتصدير في ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي، من خلال تحليل الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم للتجارة الخارجية، وبيان مدى فعالية الوسائل الرقمية في تعزيز الشفافية وتقليل البيروقراطية ومكافحة الغش التجاري. كما يسعى إلى إبراز دور الرقمنة في تحسين أداء الإدارة الجمركية وتسهيل الإجراءات التجارية. وقد توصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي ساهم بشكل ملحوظ في تطوير آليات الرقابة والتسريع من عمليات الاستيراد والتصدير، غير أنه لا يزال يواجه تحديات تتعلق بالأمن السيبراني وضعف التكامل بين الأنظمة المعلوماتية. كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز البنية التحتية الرقمية وتحديث التشريعات بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد الرقمي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، الاستيراد والتصدير، الرقابة الجمركية، التحول الرقمي، التجارة الخارجية.

Abstract:

This research aims to examine the regulatory mechanisms governing import and export activities in the context of the digital economy transformation, by analyzing the legal and institutional framework of foreign trade and assessing the effectiveness of digital tools in enhancing transparency, reducing bureaucracy, and combating commercial fraud. It also highlights the role of digitalization in improving customs administration performance and facilitating trade procedures. The study found that digital transformation has significantly contributed to developing control mechanisms and accelerating import and export operations. However, it still faces challenges related to cybersecurity risks and the lack of integration between information systems. The study recommends strengthening digital infrastructure and updating legal frameworks in line with the requirements of the digital economy.

Keywords: Digital economy, import and export, customs control, digital transformation, foreign trade.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

الهيئات المستحدثة لتنظيم التجارة الخارجية في الجزائر: دراسة قانونية للهيئة الجزائرية للاستيراد والهيئة الجزائرية للصادرات.

ط.د. تيزراوي نعيمة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

الهيئات المستحدثة لتنظيم التجارة الخارجية في الجزائر: دراسة قانونية للهيئة الجزائرية للاستيراد والهيئة الجزائرية للصادرات.

ط.د. تيزراوي نعيمة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

الإشكالية

إلى أي مدى نجح المشرع الجزائري من خلال استحداث الهيئة الجزائرية للاستيراد والهيئة الجزائرية للصادرات، بموجب المراسيم التنفيذية رقم 25-233 و25-234 و25-235، في إرساء إطار مؤسساتي جديد يحقق فعالية تنظيم التجارة الخارجية وترشيد الاستيراد وتعزيز الصادرات خارج المحروقات؟

ملخص المداخلة:

شهدت منظومة التجارة الخارجية في الجزائر سنة 2025 إصلاحاً مؤسساتياً مهماً تجسد في استحداث الهيئة الجزائرية للاستيراد والهيئة الجزائرية للصادرات، إلى جانب حل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتحويل صلاحياتها إلى الهيئة الجديدة. ويهدف هذا الإصلاح إلى تعزيز حوكمة التجارة الخارجية وتحسين آليات ضبط الواردات ومرافقة المصدرين، بما يتماشى مع التوجهات الاقتصادية الرامية إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليص التبعية للمحروقات. وتتناول هذه الدراسة الإطار القانوني المنظم للهيئتين المستحدثتين، واختصاصاتهما، وأثرهما في تحقيق فعالية أكبر في إدارة التجارة الخارجية، مع الوقوف على أهم التحديات القانونية والعملية التي قد تواجه تجسيد أهداف هذا الإصلاح.

محاور المداخلة:

المحور الأول: الإطار القانوني للهيئات المستحدثة لتنظيم التجارة الخارجية

- ✓ الهيئة الجزائرية للاستيراد: التأسيس، التنظيم والاختصاصات.
- ✓ الهيئة الجزائرية للصادرات: التأسيس، التنظيم والاختصاصات.

المحور الثاني: إعادة هيكلة أجهزة التجارة الخارجية في الجزائر

- ✓ حل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.
- ✓ نقل الاختصاصات والأملاك والموارد البشرية إلى الهيئة الجزائرية للصادرات.

المحور الثالث: آفاق وتحديات الإصلاح المؤسساتي للتجارة الخارجية

- ✓ دور الهيئتين في ترشيد الاستيراد وتعزيز الصادرات.
- ✓ التحديات القانونية والتنظيمية والاقتصادية للإصلاح.
- ✓ مساهمة الهيئات الجديدة في تحقيق التنويع الاقتصادي وحوكمة التجارة الخارجية.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

الإطار المؤسساتي المستحدث المنظم لنشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

ط.د. مسعودي أمينة
جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس

الإطار المؤسساتي المستحدث المنظم لنشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

ط.د. مسعودي أمينة

جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس

ملخص:

تشهد الجزائر حاليا تحولات جوهرية في بنية مؤسستها الاقتصادية استجابة الى التحديات الاقتصادية خاصة فيما تعلق بمنظومة إدارة الواردات والصادرات، وذلك في ضل الثورة المتسارعة التي شهدتها التجارة الدولية والحاجة الى تحسين ميزانها التجاري وترشيد وارداتها وصادرتها، وعليه كان لزاما عليها تحديث الهيكل المؤسساتي المعنى بتنظيم كل من عملية الاستيراد والتصدير، وللتعرف على مجمل هذه التعديلات يمكننا طرح الاشكالية التالية:

فيما يتمثل الإطار المؤسساتي المستحدث المنظم لنشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

نهدف من خلال دراستنا إلى التعرف على الهيئات المستحدثة مع التطرق الى طبيعتها القانونية ومختلف مهامها، لقد اعتمدنا على كل من المنهج الوصفي من خلال وصف هذه الهيئات كما استعملنا المنهج التحليل من خلال تحليل جل المواد القانونية المنشئة والمنظمة لهذه الهيئات، حيث ثم استحداث وتفعيل عدة هيئات تنظيمية مرافقة للمتعاملين الاقتصاديين، شملت المجلس الأعلى لضبط الواردات وهو يعد اعلى هيئة استشارية وتنظيمية لعمليات الاستيراد حيث يهدف الى حماية الإنتاج الوطني وتوجيه الاستيراد نحو الاحتياجات الضرورية، كما تم استحداث الهيئة الجزائرية للصادرات والتي تعد مؤسسة عمومية ذات طابع اداري موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة الخارجية وتكمل مهامها في تنفيذ سياسة الدولة في مجال ترقية الصادرات، وتم استحداث الهيئة الجزائرية للاستيراد والتي تعد بدورها مؤسسة عمومية ذات طابع اداري مهامها تنفيذ سياسة الدولة في مجال متابعة و تأطير الواردات، كما تم رقمة هذا المجال بصفة كلية وتم انشاء العديد من المنصات الرقمية متعلق بالاستيراد بالتصدير، وهي تمثل ملف الكتروني موحد كما تشمل ربط بيني مع مصالح الجمارك والضرائب، وبذلك تم التحول من نظام تسيير العجز الى نظام يهدف الى ضبط الواردات وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، فهي تعد هيئات مرافقة للعملاء الاقتصاديين وهي تعمل بشكل متكامل عبر نظام رقمي موحد، حيث سعت من خلالها الى الفصل الإداري بين الصادرات والواردات، والقضاء على البيروقراطية وتضخيم الفواتير من خلال الرقمنة الشاملة للقطاع، وصولا الى السيادة الاقتصادية من خلال ضمان عدم استيراد الا ماهو ضروري مما يؤدي الى تحفيز المصدرين والمصنعين الجدد ناهيك عن ضمان شفافية التحولات الرقمية وحركة البضائع، وحماية المنتوج الوطني وتقليص العجز التجاري، غير انه مزال هذا المجال يواجه تحديات تتمثل في الأساس في البيروقراطية وبطء الإجراءات الإدارية خاصة فيما يتعلق بمنج

الرخص المختلفة، وعليه يمكننا تقديم بعض الاقتراحات المتمثلة في الدعوة الى تعزيز الشفافية والعمل على تبسيط الإجراءات الإدارية والسهر على حسن تطبيق النصوص القانونية.

الكلمات المفتاحية: المنصة الرقمية للاستيراد/ التخصص الوظيفي/الهيئة الجزائرية للاستيراد/الهيئة الجزائرية للصادرات/التحول الاقتصادي /المجلس الأعلى/ترشيد الواردات.

Abstract:

Algeria is currently undergoing fundamental transformation in the structure of its economic institutions in response to economic challenges, particularly concerning the import and export management system. This is occurring within the context of the rapid revolution in international trade and the need to improve its trade balance and rationalize its imports and exports, consequently, it was imperative to modernize the institutional structure responsible for regulating both import and export processes, to understand these modifications, we can pose the following question:

What is the newly established institutional framework regulating import and export activities in Algeria?

Our aim in this study is to identify the newly established bodies, addressing their legal nature and various tasks. We have adopted both the descriptive approach by describing these bodies and the analytical approach by analyzing most of the legal articles that established and regulated these bodies.

Several regulatory bodies accompanying economic operators have been created and activated, including the Supreme Council for Import Control, which is the highest advisory and regulatory body for import operations, aiming to protect national production and direct imports towards essential needs.

The Algerian Export Authority was also created, which is a public institution of an administrative nature placed under the supervision of the Minister in chare of Foreign, Trade and complements its tasks in implementing the state's policy in the field of export promotion.

The Algerian Import Authority was also created, which is in turn a public institution of an administrative nature whose tasks are to implement the state's policy in the field of monitoring and regulating imports.

This sector has also been fully digitized, and several digital platforms related to import and export have been created, these platforms represent a unified electronic file and include interconnection with customs and tax authorities.

Thus, the system has shifted from managing deficits to a system aimed at controlling imports and promoting exports outside the hydrocarbons sector, they are considered accompanying bodies for economic clients and they work in an integrated manner through a unified digital system, through which they sought to separate the administrative aspects of exports and imports, eliminate bureaucracy and inflated invoices through the comprehensive digitization of the sector, leading

to economic sovereignty by ensuring that only what is necessary is imported, which leads to stimulating new exporters and manufacturers, not to mention ensuring the transparency of digital transformations and the movement of goods, protecting national products and reducing the trade deficit.

However, this area still faces challenges mainly in terms of bureaucracy and slow administrative procedures, especially with regard to granting various licenses. Therefore, we can offer some suggestions, which are to call for strengthening transparency, working to simplify administrative procedures, and ensuring the proper application of legal texts.

Keywords: Digital import Platform, Functional Specialization, Algerian Import Authority, Algerian export Authority, Economic Transformation, High council, Rationalizing import.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

دور الهيئات الرقابية والرقمية المستحدثة في تحسين نشاط الاستيراد والتصدير

ط.د. العربي خالد - د. حمامي عادل
جامعة غرداية - جامعة بومرداس

دور الهيئات الرقابية والرقمية المستحدثة في تحسين نشاط الاستيراد والتصدير

ط.د. العربي خالد - د. حمامي عادل

جامعة غرداية - جامعة بومرداس

ملخص:

يعتبر الإستراد و التصدير المحرك الفعلي للإقتصاد الوطني ، وذلك نظراً للسيولة النقذية التي يوفرانها ، وسد الإحتياجات الوطنية للسلع و المنتوجات التي قد تعاني منها الدولة ، كما أن وجود فائض في السلع من شأنه أن يدخل العملة الصعبة للدولة ، فكلتا العمليتين (الاستيراد و التصدير) ، لهما أهمية بالغة في تحسين السوق الوطني ، غير أن هذا لا يتم إلا إذا كانت هناك هيئات رقابية تشرف على هذا العمل ، حتى لا يؤدي إلى نتائج عكسية ، ومن أجل ذلك كان وجود الهيئات الرقابية (مصلحة الجمارك- الأعوان الرقابة التابعة لمديرية التجارة و الآلية الرقمية) أمراً ضرورياً في تحسين التجارة الداخلية و الخارجية و ترقية الصادرات ، وقمع كل المحاولات الغير مشروعة ، للنهوض بالقطاعين وفق التحديات الحديثة التي يفرضها الواقع الاقتصادي و الرقمي.

الكلمات المفتاحية : الاستيراد – التصدير – الهيئات الرقابية المستحدثة – الآليات الرقمية.

Summary:

Import and export are the true engines of the national economy, given the cash flow they provide and their role in meeting national needs for goods and products that the country may lack. Furthermore, a surplus of goods brings foreign currency into the country. Both import and export processes are crucial for improving the national market. However, this can only be achieved with regulatory bodies overseeing these activities to prevent adverse outcomes. Therefore, the existence of regulatory bodies (the Customs Authority, the trade directorate's inspection agents, and the digital system) has helped improve domestic and foreign trade, promote exports, and suppress all illicit attempts to develop both sectors in line with the modern challenges posed by the economic and digital landscape.

Keywords: Import – Export – Newly Established Regulatory Bodies – Digital Systems

Résumé :

L'importation et l'exportation sont considérées comme le moteur réel de l'économie nationale, en raison de la liquidité monétaire qu'elles fournissent et du fait qu'elles répondent aux besoins nationaux en biens et produits dont le pays pourrait souffrir. De plus, l'existence d'un excédent de biens permettrait d'introduire des devises étrangères dans le pays. Les deux opérations (importation et exportation)

sont donc d'une importance capitale pour améliorer le marché national. Cependant, cela ne peut se réaliser que s'il existe des autorités de contrôle supervisant ce travail, afin d'éviter des résultats contraires. Pour cette raison, la présence des autorités de contrôle (la douane, les agents de contrôle rattachés à la direction du commerce et le mécanisme numérique) a contribué à améliorer le commerce intérieur et extérieur, à promouvoir les exportations et à réprimer toutes les tentatives illégales, pour faire progresser les deux secteurs en fonction des défis modernes imposés par la réalité économique et numérique.

Mots-clés : importation – exportation – autorités de contrôle nouvellement créées – mécanismes numériques.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

الهيئة الجزائرية للصادرات رؤية جديدة لإعادة هيكلة التجارة الخارجية

أ.د. حابت أمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

الهيئة الجزائرية للصادرات رؤية جديدة لإعادة هيكلة التجارة الخارجية

أ.د. حابت أمال

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

تعد عملية تنظيم الاستيراد والتصدير الركيزة الأساسية لسيادة الدولة الاقتصادية، وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية والتوجه نحو تنويع مصادر الدخل، لجأت العديد من الدول إلى إعادة هيكلة آلياتها الرقابية، فلم يعد التنظيم يقتصر على الجوانب الجمركية التقليدية، بل استُحدثت هيئات ولجان وطنية متخصصة تهدف إلى ضبط تدفق السلع، وحماية المنتج المحلي من المنافسة غير العادلة، وضمان مطابقة الواردات للمعايير الدولية، بذلك تعد هذه الهيئات واللجان ادوات مراقبة رقمية ومنصات وطنية تهدف لضبط الميزان التجاري.

إن استحداث هذه الهيئات يعكس رغبة الدولة في الانتقال من التسيير الإداري للتجارة إلى التسيير الذكي المبني على البيانات واليقظة الاقتصادية، وتعد الهيئة الجزائرية للصادرات واحدة من أحدث وأبرز الهيئات الحكومية الاستراتيجية التي تم إنشاؤها في الجزائر لإعادة هيكلة التجارة الخارجية ودفع عجلة الاقتصاد خارج قطاع المحروقات.

تم التأسيس الرسمي لهذه الهيئة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 25-234 كجزء من خطة الدولة الشاملة لإعادة ترتيب التصدير بشكل مستقل عن الاستراد بعد استحداث هيئتين متكاملتين (الهيئة الجزائرية للاستيراد، والهيئة الجزائرية للصادرات)، خاصة مع التحولات الكبرى التي شهدتها في عامي 2025 و2026 نحو الرقمنة الشاملة وفصل مهام الاستيراد عن التصدير لضمان نجاعة أكبر.

وتتمثل الإشكالية في السؤال التالي:

ما هي طبيعة المهام الموكلة لهذه الهيئة (الهيئة الجزائرية للصادرات) في تنظيم نشاط التصدير، وإلى أي مدى ساهمت في ضبط التجارة الخارجية وتحقيق التنمية الاقتصادية؟

سنعتمد المنهج الوصفي: لتوضيح الهياكل والصلاحيات الممنوحة لها والمنهج الاستقرائي لمحاولة تقييم اداء هذه الهيئة.

وسنتطرق في هذه الدراسة الى:

المبحث الأول: آليات عمل الهيئة الجزائرية للصادرات

المبحث الثاني: تقييم أداء الهيئة في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

استحداث الهيئة الجزائرية للاستيراد في التشريع الجزائري: قراءة في الدوافع الاقتصادية والتنظيمية

د. إسمي قاوة فضيلة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

استحداث الهيئة الجزائرية للاستيراد في التشريع الجزائري: قراءة في الدوافع الاقتصادية والتنظيمية

د. إسمي قاوة فضيلة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

تعتبر التجارة الخارجية عنصرا أساسيا في اقتصاديات الدول، فلا يمكن تصور بلد منعزل عن العالم يمكنه تحقيق التنمية الاقتصادية بمفرده، لذا تحتاج الدول إلى تبادل السلع والخدمات فيما بينها، من خلال ما يعرف بعمليات التصدير والاستيراد. ويعد نجاح التنمية الاقتصادية وتحفيز النمو مرهونا بمدى فعالية السياسات التجارية للدول.

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة تحولات اقتصادية عميقة فرضتها التغيرات الدولية والتحديات الداخلية المرتبطة بتنظيم التجارة الخارجية وضبط عمليات الاستيراد، خاصة في ظل السعي إلى حماية الاقتصاد الوطني وترشيد النفقات بالعملة الصعبة. وقد برزت الحاجة إلى وضع آليات قانونية ومؤسساتية جديدة تضمن شفافية عمليات الاستيراد وفعاليتها، وتحد من الممارسات غير المشروعة التي تؤثر على السوق الوطنية أو تضر بالإنتاج المحلي.

وفي هذا الإطار، جاء المرسوم التنفيذي رقم 24-233 المتعلق باستحداث الهيئة الجزائرية للاستيراد، كخطوة تنظيمية تهدف إلى إعادة هيكلة نشاط الاستيراد وتعزيز الرقابة عليه، من خلال إنشاء هيئة متخصصة تتولى تنظيم ومتابعة عمليات الاستيراد وفق رؤية اقتصادية جديدة تتماشى مع متطلبات التنمية الوطنية والتوازن التجاري، كما يعكس هذا الاستحداث توجه الدولة نحو تحديث الإدارة الاقتصادية، وتحقيق قدر أكبر من التحكم في تدفق السلع والبضائع في السوق الوطنية.

وعليه، الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل حول الدوافع الحقيقية وراء استحداث هذه الهيئة، ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها؟

للإجابة على الإشكالية، قسمنا دراستنا إلى محورين رئيسيين:

-نتناول في المحور الأول: التأصيل القانوني للهيئة الجزائرية للاستيراد.

-نتناول في المحور الثاني: دوافع استحداث الهيئة الجزائرية للاستيراد.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

تقنين الاستيراد المصغّر: بين تشجيع المبادرة الفردية وحماية المستهلك

ط.د. جوادي زوهرة
جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية

تقنين الاستيراد المصغّر: بين تشجيع المبادرة الفردية وحماية المستهلك

ط.د. جوادي زوهرة

جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية

ملخص:

غيّر المرسوم التنفيذي الصادر سنة 2025 والمحدّد لشروط وكيفيات ممارسة نشاط الاستيراد المصغّر من طرف المقاول الذاتي من ايديولوجية تجارة الكابّة، هذه التجارة التي لم تكن ممارستها عشوائية فحسب، بل كانت أيضا تحمل في طياتها مخاطر لا يُستهان بها سواء على المستهلك أو على الاقتصاد الوطني ككل، إلى غاية سنة 2025 حينما قرّر المنظم إخضاعها لأحكام وضوابط أقلّ ما يمكن أن يُقال عنها أنها خطوة متميّزة ومحاولة واعدة للتوفيق بين ضرورتين: تمكين المقاولين الذاتيين من الولوج إلى مجال الاستيراد ومنه خلق فرص للعمل، حماية المستهلك الذي أضحت توجّهاته نحو استهلاك السلع الأجنبية تتفاقم إمّا لندرة ما يُضاهيها محليّا أو لرواج فكرة أن المنتوج المستورد أجود وأفضل.

التدخل عن طريق إقرار إطار قانوني محكم لتقنين مثل هذا النوع من الاستيراد بات حتمية، بيد أن ضمان الغاية المشار إليها أعلاه قد تصبح مستحيلة ما لم تتوسّط القاعدة القانونية الصرامة والليونة، التقييد والحرية، البديهة والعقلانية.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

الرقمنة في تأطير التجارة الخارجية في الجزائر: الواقع والآفاق

د. أيت يوسف صبرينة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

الرقمنة في تأطير التجارة الخارجية في الجزائر: الواقع والآفاق

د. أيت يوسف صبرينة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

شهدت التجارة الخارجية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة تحولات عميقة فرضتها متطلبات التحول الرقمي وتحديث الإدارة الاقتصادية، حيث اتجه المشرع إلى إدماج الرقمنة كأداة أساسية لتنظيم وضبط نشاطي الاستيراد والتصدير. وقد تجسد ذلك من خلال اعتماد منصات إلكترونية، ورقمنة الإجراءات الجمركية والتجارية، وتبسيط المعاملات الإدارية بهدف تعزيز الشفافية، تقليص الوقت والتكاليف، ومحاربة البيروقراطية.

غير أن هذا التحول الرقمي، رغم أهميته، لا يزال يواجه عدة تحديات قانونية ومؤسساتية وتقنية، تتمثل أساسًا في ضعف التكامل بين الهيئات المتدخلة، نقص التنسيق بين المنصات الرقمية، إضافة إلى إشكالات تتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي وأمن المعاملات الإلكترونية.

ومن هذا المنطلق، تهدف هذه المداخلة إلى تحليل واقع الرقمنة في تأطير التجارة الخارجية في الجزائر، مع إبراز أهم الآليات المعتمدة، ثم تقييم مدى فعاليتها في تحسين تنظيم النشاط التجاري الخارجي، وصولًا إلى استشراف الآفاق المستقبلية لهذا التحول في ظل التوجه نحو اقتصاد رقمي أكثر انفتاحًا ونجاعة.

وعليه الاشكالية التي تطرح نفسها:

إلى أي مدى ساهمت الرقمنة في تأطير وتنظيم التجارة الخارجية في الجزائر، وما هي أبرز التحديات التي تواجه هذا التحول الرقمي، وآفاق تطويره مستقبلًا؟

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

آليات حماية المنافسة ودورها في تأمين بيئة الإستيراد

د. موساوي ظريفة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

آليات حماية المنافسة ودورها في تأمين بيئة الإستيراد

د. موساوي ظريفة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

يظهر واقع الممارسات التجارية أن حرية الإستيراد كثيرا ما تصطدم بعقبات غير جمركية، تتمثل في توغل بعض الكيانات الاقتصادية الكبرى أو الشركات المحلية المهيمنة، والتي تعمد إلى استغلال قوتها السوقية بشكل تعسفي؛ سواء عبر ابرام اتفاقات توزيع حصري لغلق منافذ السوق، أو ممارسة سلوكيات اقصائية تمنع المتعاملين الجدد من نفاذ بضائعهم وتوزيعها. من هنا تبرز آليات حماية المنافسة ليس فقط كآداة ضبط، بل كصمام أمان ومنظومة حوكمة استراتيجية تتدخل لقمع هذه الممارسات وتأمين بيئة الاستيراد، بما يضمن تكافؤ الفرص وحرية التبادل التجاري، ما دفعنا من خلال هذه الورقة البحثية للتساؤل: كيف تساهم آليات حماية المنافسة في تأمين بيئة استيراد عادلة ومستقرة تحمي المتعاملين الاقتصاديين من السلوكات الاقصائية؟

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

من تقنين النشاط إلى حوكمته: مستجدات تنظيم الاستيراد والتصدير في الجزائر ودور الهيئات المستحدثة في تحقيق الفعالية الاقتصادية

د. نجار عبد الله
جامعة التكوين المتواصل- مركز الخروبة

من تقنين النشاط إلى حوكمته: مستجدات تنظيم الاستيراد والتصدير في الجزائر ودور الهيئات المستحدثة في تحقيق الفعالية الاقتصادية

د. نجار عبد الله

جامعة التكوين المتواصل-مركز الخروبة

ملخص:

يشهد تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر تحوّلاً نوعياً في ظل إصلاحات تشريعية وتنظيمية حديثة تهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي وآليات ضبط التجارة الخارجية. وقد تجسّد هذا التحول من خلال صدور القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار الذي كرس حرية الاستثمار وربط الامتيازات بترقية الصادرات، إلى جانب قوانين المالية الأخيرة، لاسيما قانون المالية لسنة 2023، التي أقرت تدابير جديدة لترشيد الواردات. كما عزز المرسوم التنفيذي رقم 23-94 الإطار التنظيمي من خلال تحديد شروط وكيفيات ممارسة نشاطي الاستيراد والتصدير. وفي سياق تعميق الحوكمة المؤسساتية، جاء المرسوم التنفيذي رقم 25-233 المنشئ للهيئة الجزائرية للاستيراد ليكرّس انتقالاً نحو تنظيم مؤسساتي متخصص قائم على الرقابة الاستباقية والتسيير الاستراتيجي للواردات. وبالموازاة، تم استحداث هيئات للمرافقة، على غرار الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، بما يعكس توجهاً نحو الانتقال من منطق الترخيص إلى منطق الحوكمة الاقتصادية. غير أن تعدد النصوص وتداخل الاختصاصات يثير إشكالية مدى انسجام المنظومة القانونية وفعاليتها. وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل نجاعة هذه الإصلاحات في تحقيق التوازن بين الرقابة وترقية الصادرات خارج المحروقات، وتقييم دور الهيئات المستحدثة في مرافقة المتعاملين الاقتصاديين وتبسيط الإجراءات. وتخلص إلى أن فعالية هذا التحول تظل رهينة بتكامل الإطار القانوني وتعزيز التنسيق المؤسسي وترسيخ الأمن القانوني.

الكلمات المفتاحية: حوكمة التجارة الخارجية، الإصلاحات التشريعية والتنظيمية، مناخ الاستثمار في الجزائر، الهيئات المؤسساتية للمرافقة الاقتصادية، تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

Abstract:

Algeria is undergoing a significant transformation in the regulation of import and export activities within the framework of recent legislative and regulatory reforms aimed at balancing economic openness with effective foreign trade control. This transformation is reflected in Investment Law No. 22-18, which enshrines the principle of investment freedom and links incentives to export promotion, alongside recent Finance Laws, particularly the Finance Law 2023, which introduced measures to rationalize imports. Executive Decree No. 23-94 further strengthened the regulatory framework by defining the conditions and modalities for engaging in

import and export activities. In addition, Executive Decree No. 25-233 establishing the Algerian Import Authority represents a qualitative shift toward specialized institutional governance, emphasizing proactive control and strategic management of imports. Parallel to these developments, new support institutions, notably the Algerian Investment Promotion Agency, have been established, reflecting a transition from a licensing-based system to a governance-oriented approach. However, the multiplicity of legal texts and overlapping institutional mandates raise concerns about legal coherence and effectiveness. This paper aims to analyze the effectiveness of these reforms in balancing control requirements with export promotion, particularly beyond the hydrocarbon sector, while evaluating the role of newly established institutions in supporting economic operators and simplifying procedures. It concludes that the success of this transformation depends on legal coherence, institutional coordination, and the consolidation of a stable and secure business environment.

Keywords: Foreign Trade Governance, Legislative and Regulatory Reforms, Investment Climate in Algeria, Institutional Support Bodies, Export Diversification beyond Hydrocarbons.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد
والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

الهيئات المستحدثة لتنظيم نشاطي الإستيراد و التصدير

د. ندى شعباني
جامعة قسنطينة 1 -الإخوة منتوري-

الهيئات المستحدثة لتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير

د. ندى شعباني

جامعة قسنطينة 1 -الإخوة منتوري-

ملخص:

يتناول هذا الموضوع الآليات المؤسساتية المعتمدة في الجزائر لتنظيم التجارة الخارجية، من خلال ضبط نشاط الاستيراد وترشيده بما يحقق حماية الاقتصاد الوطني كما يسلط الضوء على مختلف الهيئات والمؤسسات المتدخلة في هذا المجال ودورها في تنظيم حركة الواردات وفي المقابل، يبرز الجهود المبذولة لتعزيز الصادرات وتشجيعها خارج قطاع المحروقات بهدف تنويع الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، الآليات المؤسساتية، الاستيراد، التصدير، ضبط الواردات، تعزيز الصادرات.

Summary:

This study examines the institutional mechanisms adopted in Algeria to regulate foreign trade by controlling and rationalizing imports in order to protect the national economy It highlights the role of various institutions in organizing import flows and supporting economic stability It also focuses on efforts to promote exports outside the hydrocarbons sector as a strategy for economic diversification.

Keywords: foreign trade, institutional mechanisms, import, export, import regulation, export promotion.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

حول مبررات استحداث هيئات جديدة لتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

أ.د. حمادوش أنيسة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

حول مبررات استحداث هيئات جديدة لتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

أ.د. حمادوش أنيسة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

شهدت الدولة الجزائرية خلال السنوات الأخيرة تحولات ملحوظة في تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير، تمثلت أساسًا في استحداث هيئات جديدة تهدف إلى تعزيز الرقابة وتحسين حوكمة التجارة الخارجية.

ويأتي هذا التوجه في سعي الدولة الجزائرية إلى تحقيق أهداف عديدة أهمها ترشيد الواردات، حماية الإنتاج الوطني، وتقليص التبعية المحروقات من خلال تشجيع الصادرات خارج هذا القطاع. غير أن هذه الإصلاحات الاقتصادية قد طرحت عدة تساؤلات حول الغاية من استحداث هياكل جديدة لتنظيم نشاطي التصدير والاستيراد عوض إدخال إصلاحات على الهياكل القائمة، خاصة في ظل ما قد ينجم عن ذلك من تداخل في الصلاحيات وتعقيد في الإجراءات الإدارية .

وعليه، تتمحور إشكالية هذه الورقة البحثية حول: المبررات الاقتصادية والقانونية في استحداث هيئات جديدة لتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر، ومدى مساهمة هذه

الهيئات المستحدثة في تحقيق فعالية أكبر للتجارة الخارجية أم بالعكس أفرزت قيودًا تنظيمية جديدة؟

لذا تسعى هذه الدراسة إلى البحث في المبررات القانونية والاقتصادية لهذا التوجه الجديد للدولة الجزائرية، وتقييم مدى مساهمة هذه الهيئات في تحقيق التوازن بين متطلبات الضبط وضرورات التحفيز الاقتصادي.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

الهيئات المستحدثة لتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير

د. عرفي عائشة فتحية – د. اوكيد نبيل
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

الهيئات المستحدثة لتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير

د. عرفي عائشة فتحية – د. اوكيد نبيل

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف - جامعة التكوين المتواصل بومرداس

ملخص:

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة العديد من الإصلاحات الجديدة في مجال التجارة الخارجية بغية تحسين مناخ الأعمال وتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير. ومن أبرز هذه الإصلاحات إنشاء الهيئة الجزائرية للاستيراد والهيئة الجزائرية للتصدير.

ويهدف هذا الإطار المؤسساتي الجديد إلى مسايرة رقمنة الإجراءات الإدارية وتبسيط المعاملات التجارية وتعزيز الشفافية في تسيير التجارة الخارجية. كما تعمل هذه الهيئات إلى حماية الإنتاج الوطني وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات وأيضا في مرافقة المتعاملين الاقتصاديين وتسهيل ولوج المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الدولية إذ تعد هذه الإصلاحات خطوة مهمة نحو تطوير الاقتصاد الوطني وتحسين جاذبية الاستثمار في الجزائر.

وعليه لمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا على طرح الإشكالية التالية

إلى أي مدى يساهم الإطار المؤسساتي الجديد لتنظيم الاستيراد والتصدير في تحسين مناخ الأعمال وتطوير التجارة الخارجية في الجزائر؟

وكان ذلك وفقا للخطة التالية

المبحث الأول: الإطار المؤسساتي الجديد لتنظيم الاستيراد والتصدير في الجزائر

المبحث الثاني: دور الهيئات الجديدة في تحسين مناخ الأعمال

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

إنشاء الهيئة الجزائرية للاستيراد وفقا للمرسوم التنفيذي 25-233 كإعادة هيكلة التجارة الخارجية

د. أعراب كميلة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

إنشاء الهيئة الجزائرية للاستيراد وفقا للمرسوم التنفيذي 25-233 كإعادة هيكلة التجارة الخارجية

د. أعراب كميلة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

يشهد الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة جملة من الإصلاحات الهادفة إلى إعادة تنظيم التجارة الخارجية وترشيد عمليات الاستيراد بما ينسجم مع متطلبات التنمية الاقتصادية وحماية الإنتاج الوطني، وفي هذا الإطار، جاء المرسوم التنفيذي رقم 25-233 المتضمن إنشاء الهيئة الجزائرية للاستيراد وتنظيمها وسيرها، ليكرّس توجّه الدولة نحو إرساء آليات مؤسساتية أكثر فعالية في مجال ضبط الواردات ومتابعتها.

تكتسي هذه الهيئة أهمية بالغة بالنظر إلى الدور الذي أُنيط بها في مراقبة وتنظيم عمليات الاستيراد، وضمان تلبية حاجيات السوق الوطنية وفق معايير الشفافية والنجاعة الاقتصادية، إضافة إلى مساهمتها في تحقيق التوازن التجاري وترشيد النفقات بالعملة الصعبة.

ومن هذا المنطلق، نتطرق في هذه المداخلة إلى الإطار القانوني لهذه الهيئة (المحور الأول)، والإطار التنظيمي لها (المحور الثاني)، وأخيرا مهامها (المحور الثالث).

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

إجراءات الاستيراد والتصدير في الجزائر: بين الضبط الإداري والفعالية الاقتصادية

د. رياض بركات
جامعة تيسمسيلت

إجراءات الاستيراد والتصدير في الجزائر: بين الضبط الإداري والفعالية الاقتصادية

Import and Export Procedures in Algeria: Between Administrative Regulation and Economic Efficiency

د. رياض بركات

جامعة تيسمسيلت

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التحولات القانونية والمؤسساتية التي شهدها تنظيم الاستيراد والتصدير في الجزائر، في ظل التوجهات الرامية إلى إعادة هيكلة التجارة الخارجية وتعزيز الأمن الاقتصادي الوطني، وتتناول الدراسة الآليات الإجرائية التي اعتمدها المشرع لضبط العمليات التجارية، عبر منظومة رقابية متعددة المستويات (إدارية، جمركية، مالية) واعتماد أدوات رقمية لتحسين الشفافية والفعالية، كما تبحث الدراسة توزيع الاختصاصات بين الهيئات المتدخلة (وزارة التجارة الخارجية، الجمارك، بنك الجزائر) ومدى مساهمتها في حوكمة سلاسل التبادل الدولي.

في نفس السياق تسعى الدراسة، إلى تقييم قدرة الإصلاحات على تحقيق التوازن بين الضبط الإداري والفعالية الاقتصادية، خاصة في سياق تقليص التبعية للواردات وترقية الصادرات غير المحروقية وتحسين مناخ الاستثمار، كما تناقش الدراسة إشكاليات تعقيد الإجراءات وتعدد مراكز القرار وتأثيرها على حرية المبادرة الاقتصادية، وتخلص الدراسة إلى أن فعالية السياسة الجديدة لا تتوقف فقط على تشديد الرقابة، بل على إرساء نموذج حوكمة قائم على تبسيط الإجراءات، وتوحيد آليات المتابعة، وتعزيز التنسيق المؤسسي، بما يحقق التوازن بين حماية الاقتصاد الوطني والاندماج في الأسواق الدولية.

الكلمات المفتاحية: الضبط الإداري، الفعالية الاقتصادية، الاستيراد والتصدير، التنسيق المؤسسي، الأمن الاقتصادي.

Abstract:

This study aims to analyze the legal and institutional transformations that have characterized the regulation of imports and exports in Algeria, against the backdrop of initiatives designed to restructure foreign trade and bolster national economic security. The study examines the procedural mechanisms adopted by the legislator to regulate commercial operations—specifically through a multi-tiered oversight framework (encompassing administrative, customs, and financial controls)—as well as the adoption of digital tools to enhance transparency and efficiency. Furthermore, the study investigates the allocation of competencies among the various intervening

bodies (the Ministry of Foreign Trade, Customs, and the Bank of Algeria) and assesses the extent of their contribution to the governance of international trade chains.

In this same context, the study seeks to assess the capacity of reforms to strike a balance between administrative regulation and economic efficiency—particularly within the framework of reducing reliance on imports, promoting non-hydrocarbon exports, and improving the investment climate. Furthermore, the study examines the challenges posed by procedural complexities and the proliferation of decision-making centers, as well as their impact on the freedom of economic initiative. The study concludes that the effectiveness of the new policy hinges not merely on tightening oversight, but rather on establishing a governance model grounded in procedural simplification, the standardization of monitoring mechanisms, and the enhancement of institutional coordination—thereby achieving a balance between safeguarding the national economy and integrating into international markets.

Key words: Administrative Regulation, Economic Efficiency, Import and Export, Institutional Coordination, Economic Security.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

التحول الرقمي الذكي كآلية لتنظيم الاستيراد بالجزائر

د. شريفي ويزة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

التحول الرقمي الذكي كآلية لتنظيم الاستيراد بالجز ائر

د. شريفي ويزة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

كانت العمليات التجارية التقليدية في الفترات السابقة تتم بطرق مباشرة تعتمد على الوثائق الورقية والإجراءات الإدارية المعقدة، مع إلزامية التنقل لاستكمال مختلف الشروط والمتطلبات القانونية. غير أنّ التطورات التكنولوجية الحديثة أدت إلى بروز التحول الرقمي الذكي، الذي سمح بتحويل العديد من المعاملات والإجراءات الكلاسيكية إلى عمليات إلكترونية تعتمد على أنظمة المعلومات والبرامج الحاسوبية الذكية، إضافة إلى إنشاء أدوات ومنصات رقمية تسهّل دخول وخروج السلع وفق المعايير الدولية للتجارة العالمية، باعتبارها مورداً أساسياً للاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار، اتجهت الجزائر إلى تبني آليات رقمية حديثة لتنظيم نشاط الاستيراد، من خلال إنشاء منصات إلكترونية تجارية، واعتماد الرقمنة الجمركية، واستخدام أنظمة المعلومات وتقنيات الذكاء الاصطناعي. وقد ساهمت هذه الآليات في تسريع الإجراءات الإدارية، والتقليل من البيروقراطية، وتعزيز الشفافية، ومحاربة الفساد، وتحسين الرقابة على حركة السلع، فضلاً عن دعم الاستثمار وتنشيط التجارة الخارجية.

ورغم المزايا التي يحققها التحول الرقمي الذكي، فإن فعالية هذه الآليات القانونية والتقنية تبقى مرتبطة بتوفير بنية تحتية رقمية متطورة، وتعزيز الأمن السيبراني وحماية البيانات، إضافة إلى تطوير التأهيل والتكوين الرقمي للموارد البشرية. كما يتطلب الأمر دعم الإدارة الإلكترونية، وتحديث التشريعات الرقمية، وتعميم الخدمات الذكية في مجال التجارة الخارجية بما يواكب التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة .

الاشكالية المطروحة : إلى أي مدى ساهم التحول الرقمي الذكي في تنظيم نشاط الاستيراد في الجزائر ؟

وللإجابة على هذه الاشكالية، تم تقسيم البحث إلى مبحثين :

المبحث الأول : مظاهر التحول الرقمي الذكي في تنظيم الاستيراد في الجزائر

المبحث الثاني : تحديات وتطوير التحول الرقمي الذكي في تنظيم الاستيراد

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

قراءة في الأحكام المنظمة لنشاط الاستيراد المصغر للمقاول الذاتي: المشاكل القانونية والحلول المقترحة

أ.د. كسال سامية
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

قراءة في الأحكام المنظمة لنشاط الاستيراد المصغر للمقاول الذاتي: المشاكل القانونية والحلول المقترحة

أ.د. كسال سامية

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

جاء المرسوم التنفيذي رقم 25 -170 المؤرخ في 28 يونيو 2025 تطبيقا للمادة 2 من القانون رقم 22-23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022 التي تحدد مفهوم المقاول الذاتي والمادة 3 منه التي تحدد شروط الاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي.

على الرغم من أن الهدف من إصدار المرسوم هو تنظيم ظاهرة اجتماعية – اقتصادية معروفة في الواقع الجزائري تمارس خارج الإطار القانوني الرسمي وهي ظاهرة "تجارة الكابة"، عبر منح المقاول الذاتي إمكانية ممارسة نشاط الاستيراد بشروط محددة قانونا، إلا أنه قد صيغ بخلفية اقتصادية استعجالية مما أوقع المشرع في عدة إشكالات قانونية نذكر من بينها:

-قانون المقاول الذاتي رقم 22-23 جاء أصلاً لتأطير الخدمات الرقمية والأنشطة الفردية القائمة على الجهد الفكري، غير أن المرسوم رقم 25-170 أقحم نشاطاً تجارياً بحتاً وهو "الشراء لأجل البيع" الذي يعد عملاً تجارياً بحتاً بحكم موضوعه وفقا للمادة 2 من القانون التجاري، مما أحدث تناقضا بين هذه القوانين، باعتبار المقاول الذاتي مُعفى من التسجيل في السجل التجاري ولا يعتبر تاجرا. كما أن هناك تناقض بين قانون 22 -23 ومرسوم 25 -170 باعتبار أن المقاول الذاتي يمارس نشاطا فرديا بسيطا، لكن مرسوم 2025 أقحمه في عمليات الاستيراد وهو نشاط تجاري دولي يرتبط بقواعد التجارة الخارجية، قواعد الرقابة الجمركية، وقواعد النقد والصرف .

-المقاول الذاتي ليس تاجرا ولا يلتزم بالشراء بفواتير تجارية، مما يُعيق مصلحة الجمارك الحدودية مراقبة السلع التي يشتريها بدون فواتير تجارية. ومن جهة أخرى يُسمح له بفتح حساب بنكي بالعملة الصعبة لدى بنك الجزائر الخارجي ويُموّل نشاطه على حساب عملته الخاصة، لكن يحصل على العملة الصعبة من السوق الموازية مما يشكل جريمة صرف.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

النظام القانوني لرخصة التصدير والاستيراد في الجزائر

د. أرتباس ندير

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

النظام القانوني لرخصة التصدير والاستيراد في الجزائر

د. أرتباس نذير

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

مست التعديلات من ناحية التشريع والتنظيم رخصة التصدير والاستيراد من خلال إرساء منظومة قانونية وإدارية قائمة على اعتماد نظام مستحدث يتماشى ومتطلبات السياسة الاقتصادية المنتهجة .

كما تم تأطير هذا النظام من خلال إنشاء هيئات مستحدثة في صورة الوكالة، حيث تم حل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية) ألجيكس (ALGEX - واستبدالها بهيئتين متخصصتين لتنظيم الاستيراد والتصدير وهما الهيئة الوطنية للاستيراد والهيئة الجزائرية للتصدير، مما أضفى عليه تغييرات جوهرية تمس نظامه القانوني,

مما يستتبع وجوب الحديث عن الإطار القانوني لرخصة الإستيراد والتصدير في الجزائر، بما في ذلك بيان أنواعها وطرق الحصول على كل منها، وما تكتسيه من أهمية في مجال التجارة الخارجية والإقتصاد الوطني على حد سواء، ومالها أيضا من آثار ايجابية وسلبية في هذا المجال.

الإشكالية :

ما مدى مساهمة رخص الاستيراد والتصدير في تحقيق التنمية في مجال التجارة الخارجية والاقتصاد الوطني ؟

تشير النظرة الأولى لهذا القانون إلى أنه نص إصلاحي، بداية من التسمية الجديدة التي تعتبر أكثر ملائمة، من التسمية السابقة، مع المجالات التي ينظمها هذا القانون، إلا أن تأكيد هذه النظرة تستوجب قراءة متمعنة للأحكام التي اشتمل عليها، والبحث إن كانت بالفعل أحكامه تشكل إصلاحا جذريا للقانون المصرفي؟

تهتم هذه الورقة البحثية بالإجابة عن هذا التساؤل من خلال البحث في المستجدات التي مست سلطات ضبط القطاع (المبحث الأول)، فضلا عن دراسة الأحكام المستجدة التي مست النشاط المصرفي، البعض منها وسعت من نطاقه، بينما أحكام أخرى أدت إلى فتح ممارسة هذا النشاط أمام فاعلين جدد (المبحث الثاني).

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

Commerce extérieur et compétitivité des entreprises algériennes : défis, opportunités et perspectives de développement

Dr. CHIKH Nabila

Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou

Commerce extérieur et compétitivité des entreprises algériennes : défis, opportunités et perspectives de développement

Dr. CHIKH Nabila, Maître de Conférences "A"
Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou

Résumé :

Le commerce extérieur constitue un facteur essentiel de développement économique et de compétitivité des entreprises. En Algérie, il demeure fortement dépendant des hydrocarbures, ce qui limite la diversification économique. Les entreprises algériennes font face à plusieurs défis, notamment la dépendance aux importations, les contraintes administratives, les insuffisances logistiques et le manque d'innovation.

Cependant, le commerce extérieur offre également de nombreuses opportunités, telles que l'accès à de nouveaux marchés, le développement du commerce électronique et la valorisation des produits nationaux. Pour améliorer leur compétitivité, les entreprises algériennes doivent moderniser leurs moyens de production, renforcer l'innovation, améliorer la qualité de leurs produits et s'adapter aux exigences des marchés internationaux.

Ainsi, le renforcement de la compétitivité des entreprises algériennes représente une condition indispensable pour assurer une meilleure intégration dans le commerce mondial et soutenir la diversification de l'économie nationale.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:

مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر

جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الثلاثاء 30 جوان 2026

الفهـــــرس

الفهـــرس

الرقم	عنوان المقال	الصفحة
01	قراءة في أبرز النصوص المستحدثة لتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير أ.د إرزيل الكاهنة - ط. د إقلولي فيصل	15
02	التكييف القانوني للمنظومة المكرَّسة لتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر أ.د. أغليس بوزيد	19
03	قراءة في أحكام المرسومين التنظيميين الخاصين بالاستيراد والتصدير أ.د سعيداني لوناسي ججيقة	21
04	النظام القانوني للهيئة الجزائرية للصادرات أ.د إقلولي/ ولد رابح صافية - أ.د إقلولي محمد	23
05	تأرجح المنظومة القانونية لنشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر بين: الضبط والتحفيز خدمة للتنمية الاقتصادية المستدامة د. مرجاوي نعيمة - أ.د. بودربالة صلاح الدين	26
06	الضبط الاستراتيجي للتجارة الخارجية لتوجيه وتنظيم المبادلات التجارية استيرادًا وتصديرًا أ.د. نوارة حسين	28
07	خصوصية الإجراءات الجديدة لنشاطي الاستيراد والتصدير أ.د. شيخ ناجية	30
08	أليات الضبط المؤسساتي لنشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر أ.د. بن زيدان زوينة	32
09	التحول من "ألجكس" إلى هيئتي الاستيراد والتصدير أي فعالية؟ أ.د. وفاء شيعاوي	34
10	حوكمة عمليات التجارة الخارجية والتوجّه نحو التصدير في إطار المرسومين التنفيذيين رقم 25-97 و25-98 د. ماديو ليلى	36
11	قراءة في المركز القانوني لهيئتي التصدير والاستيراد أ.د. دموش حكيمة	38
12	نحو حوكمة فعّالة للتجارة الخارجية: دور الهيئات المستحدثة في الجزائر د. حاجي عبد الحليم	40

13	دور الهيئة الجزائرية للاستيراد في مرافقة المستورد لتفعيل التجارة الخارجية د. دراني ليندة	42
14	L'accompagnement institutionnel à l'exportation en Algérie Dr. Abderrahmane SEDIKI	44
15	رقمنة التجارة الخارجية في الجزائر: بين متطلبات الرقابة المؤسسية وانعكاساتها على تشجيع الاستثمار في ظل قانون 2022 د. جحنيط خديجة	46
16	تكنولوجيا المعلومات كآلية لترقية الصادرات أ.د مختور دليلة	49
17	المنصة الرقمية للمصدرين الجزائريين: البحث عن التنمية الاقتصادية من خلال المرافقة والتبسيط؟ أ.د. بركات جوهرة	51
18	انعكاسات قانون الاستثمار الجديد على نشاط التصدير في الجزائر أ.د. أوباية مليكة	53
19	دور الإعفاءات الضريبية والجمركية في قانون الاستثمار في دعم نشاط الاستيراد والتصدير بولسينة هشام	55
20	تشجيع الاستيراد والتصدير عبر المناطق الحرة في الجزائر أ.د. حسان نادية	58
21	La zone franche : levier de développement des exportations Pr. GUENDOUZI BRAHIM	60
22	La digitalisation des procédures douanières et ses effets sur la performance des entreprises d'import-export en Algérie د. صبرية واعمر – د. فريدة سي منصور	64
23	ضبط الواردات في القانون الجزائري أ.د. كايس شريف	66
24	الآفاق المنتظرة من الأحكام المنظمة لنشاطي الاستيراد والتصدير أ.د. حساين سامية	69
25	فعالية النظام القانوني المستحدث لتنظيم التجارة الخارجية في الجزائر: دراسة تحليلية لمقتضيات الضبط الاقتصادي والأمن القانوني د. محمد شعبان	72

26	في فعالية المستجدات التشريعية والتنظيمية لنشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر في تحقيق الامن الاقتصادي الوطني ودعم تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات أ.د. أيت وازو زاينة	75
27	الآفاق المنتظرة من تطبيق الأحكام الجديدة المرتبطة بنشاطي الاستراد والتصدير: تحديات ورهانات د. فتيحة نعار	77
28	إعادة ضبط نشاطي الإستيراد والتصدير: أي آفاق؟ أ.د. فتحي وردية - ط.د. ملياني دهلوك	79
29	دور الهيئات المستحدثة من طرف الوزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات في تنظيم قطاع الاستيراد والتصدير في الجزائر: الآفاق والمأمول د. غريبي محمد – د. بوجرادة نزيهة	81
30	نَشاطات الاستيرَاد في الجزائر: بين مَساعي الضبط والبدائل المقترحة؟ أ.د. بن حملة سامي	84
31	الاستيراد المصغر للمقاول الذاتي في الجزائر أ.د. خواثرة سامية	86
32	أثر التحول الرقمي على تنظيم عمليات الاستيراد والتصدير المرتبطة بالمعاملات البحرية في التشريع الجزائري أ.د. سيدي معمر دليلة	89
33	تعزيز القدرات التصديرية للمؤسسات الناشئة في الجزائر: نحو منظومة قانونية ومؤسساتية داعمة للمقاولاتية التصديرية أ.د. حمليل نوارة أ.د. مولاي كمال	91
34	تصدير المنتجات المحلية الجزائرية بين جهود التمكين وتحديات التنفيذ أ.د. ربيعة صبايحي	93
35	الآليات القانونية المستحدثة لضبط نشاط الاستيراد وحماية المنتوج الوطني (قراءة في المرسوم التنفيذي رقم 25-233) ط.د بخة نهاد - ط.د شيرشواح يسرى	96
36	حوكمة نشاط الاستيراد والتصدير في الجزائر بين النصوص القانونية والهيئات المستحدثة ط.د. بعزيز حسيبة	99
37	هيئات الإستيراد والتصدير في الجزائر: فعالية التنسيق وتحقيق النزاهة ط.د. بشوش نورية	101

38	دور رخص الاستيراد والتصدير في تنظيم التجارة الخارجية الجزائرية ط.د. صحراوي مصطفى – ط.د. ساعد أميرة	104
39	الهيئة الجزائرية للصادرات المهام والفعالية د. مرية العقون	106
40	تنظيم نشاط الاستيراد المصغر (تجارة الكابة) من قبل المقاول الذاتي في الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 25-170 المؤرخ في 2025/6/29. د. بن عجمية ميلود	109
41	أدوات عمل الهيئة الجزائرية للاستيراد في مجال متابعة وتأطير الواردات د. دحماني فريدة	111
42	معالجة المرسوم التنفيذي رقم 25-170 لظاهرة الاستيراد الفردي الغير تجاري د. قادري طارق	113
43	الآليات المستحدثة لمكافحة تضخيم الفواتير في عمليات الاستيراد: دور اللجان المختصة والتنسيق المؤسساتي د. مزيلي وسيلة	115
44	تنظيم الاستيراد المصغر للمقاول الذاتي في الجزائر د. قوسم غالية	117
45	De la conformité à l'intelligence réglementaire : vers la construction de l'avantage concurrentiel des entreprises algériennes d'import-export Dr. Karima SI SALAH - Dr. AMOKRANE Hakima	119
46	ملاحظات حول إعادة التنظيم الهيكلي لعمليتي الاستيراد والتصدير في القانون الجزائري د. إفرشاح فاطمة	122
47	تنظيم نشاط التصدير خارج قطاع المحروقات د. سايكي وزنة	124
48	دور الهيئات المستحدثة في ضبط الاستيراد والتصدير: بين التنظيم والتقييد د. بريش ريمة	126
49	الحوكمة الرقابية للتجارة الخارجية: دراسة في مهام الهيئتين المستحدثتين للاستيراد والتصدير ط.د. بوعمرة عقبة	128
50	أثر النظام المعلوماتي الجديد في تفعيل الرقابة الجمركية على عمليات الاستيراد والتصدير ط.د. بوالنح ريمة - أ.د. موكة عبد الكريم	131

51	مستجدات تنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر ط.د. علجية حبيب – أ.د. محمد نجيب بوعروج	133
52	الآليات القانونية لتحفيز الإستثمارات الموجهة للتصدير في ظل قانون الإستثمار 22-18 د. ضياف صارة	135
53	الرقمنة كآلية لترقية التصدير خارج المحروقات أ.د. تدريست كريمة	137
54	آفاق تكريس النصوص المنظمة لنشاطي الإستيراد والتصدير د. بن طالب ليندا	139
55	حوكمة التجارة الخارجية في الجزائر على ضوء الهيئات المستحدثة لتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير د. نصيرة قوريش – د. جميلة مديوني	141
56	آليات ضبط نشاط الاستيراد والتصدير في ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي د. صنور فاطمة الزهرة	143
57	الهيئات المستحدثة لتنظيم التجارة الخارجية في الجزائر: دراسة قانونية للهيئة الجزائرية للاستيراد والهيئة الجزائرية للصادرات ط.د. تيزراوي نعيمة	145
58	الإطار المؤسساتي المستحدث المنظم لنشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر ط.د. مسعودي أمينة	147
59	دور الهيئات الرقابية والرقمية المستحدثة في تحسين نشاط الاستيراد والتصدير ط.د. العربي خالد - د. حمامي عادل	151
60	الهيئة الجزائرية للصادرات رؤية جديدة لإعادة هيكلة التجارة الخارجية أ.د. حابت أمال	154
61	استحداث الهيئة الجزائرية للاستيراد في التشريع الجزائري: قراءة في الدوافع الاقتصادية والتنظيمية د. إسمي قاوة فضيلة	156
62	تقنين الاستيراد المصغّر: بين تشجيع المبادرة الفردية وحماية المستهلك ط.د. جوادي زوهرة	158
63	الرقمنة في تأطير التجارة الخارجية في الجزائر: الواقع والآفاق د. أيت يوسف صبرينة	160
64	آليات حماية المنافسة ودورها في تأمين بيئة الإستيراد د. موساوي ظريفة	162

65	من تقنين النشاط إلى حوكمته: مستجدات تنظيم الاستيراد والتصدير في الجزائر ودور الهيئات المستحدثة في تحقيق الفعالية الاقتصادية د. نجار عبد الله	164
66	الهيئات المستحدثة لتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير د. ندى شعباني	167
67	حول مبررات استحداث هيئات جديدة لتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير في الجزائر أ.د. حمادوش أنيسة	169
68	الهيئات المستحدثة لتنظيم نشاطي الاستيراد والتصدير د. عرفي عائشة فتحية – د. اوكيد نبيل	171
69	إنشاء الهيئة الجزائرية للاستيراد وفقا للمرسوم التنفيذي 25-233 كإعادة هيكلة التجارة الخارجية د. أعراب كميلة	173
70	إجراءات الاستيراد والتصدير في الجزائر: بين الضبط الإداري والفعالية الاقتصادية د. رياض بركات	175
71	التحول الرقمي الذكي كآلية لتنظيم الاستيراد بالجزائر د. شريفي ويزة	178
72	قراءة في الأحكام المنظمة لنشاط الاستيراد المصغر للمقاول الذاتي: المشاكل القانونية والحلول المقترحة أ.د. كسال سامية	180
73	النظام القانوني لرخصة التصدير والاستيراد في الجزائر د. أرتباس نذير	182
74	Commerce extérieur et compétitivité des entreprises algériennes : défis, opportunités et perspectives de développement Dr. CHIKH Nabila	184
75	الفهرس	186